مبارك

والمشروع القومى المصرى



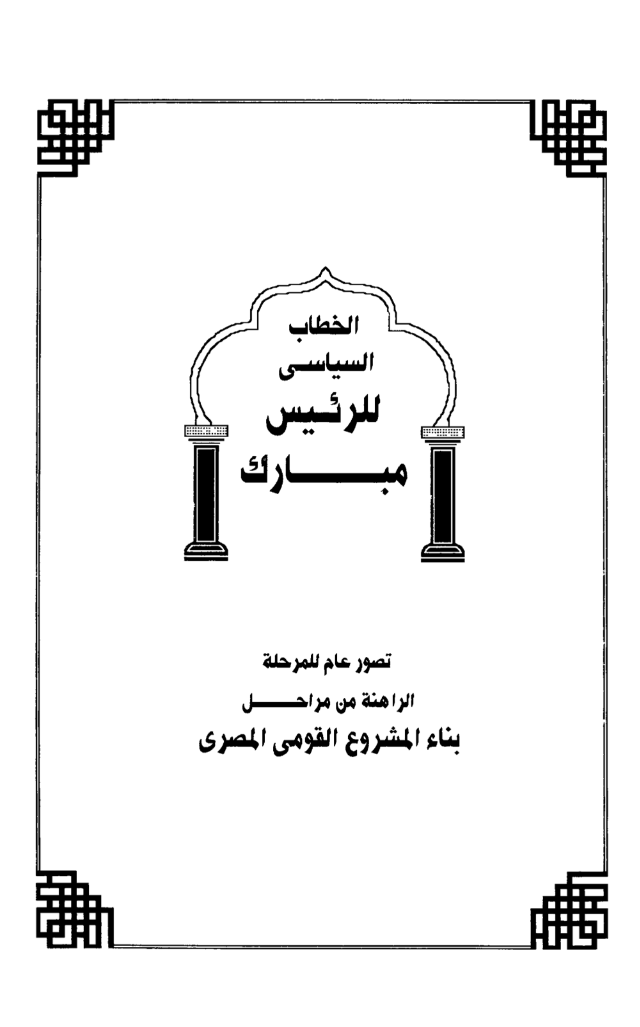
مبـــــــارك

و

المشروع القومى



الرئيس محمد حسني مبارك



تصور عام للمرحلة

الراهنة من مراحل

بناء المشروع القومى المصرى

مقدمـــــة

يعبر الخطاب السياسى للرئيس مبارك على مدى السنوات الماضية عن رؤية قائد يتحمل مسئولية عملية بناء شاملة متواصلة للمشروع القومى المصرى ، وهو مشروع بناء دولة ومجتمع مصر العصريين .

فى هذا الخطاب تتميز معالم الأعمدة الخمسة لهذا المشروع العظيم ، مشروع الشعب المصرى : الثقافة أو طريقة الحياة المصرية بكل جوانبها المعنوية والمادية التى يورثها كل جيل للجيل الذى يليه بعد أن يكون قد أضاف اليها منجزاته ، والمجتمع بتكوينه الاجتماعى وقيمه وأخلاقياته وطرق ضبطه لتطوره وسيطرته على مصيره ، والحكم كعلاقة بين الشعب وحكومته ، والاقتصاد ، والعلاقات الخارجية . تتسع رؤية مبارك لهذه الأعمدة الخمسة وتجمع بينها كأسس يقوم عليها بناء التقدم على أرض مصر . يعمل مبارك على تخليص كل قاعدة مما علق بها من سلبيات ، ويؤكد ماتحتويه من الايجابيات ، ويضيف الجديد على طريق الصحوة والنهضة والتقدم.

ان الثقافة الوطنية ، وهى جزء من ثقافة تاريخية أوسع بتراثها عميق الغور فى التاريخ بحاجة الى صحوة أو احياء ، وهذه الصحوة هى التى ستكسب انسان النهضة " الوعى " الذى ينتج حركة سليمة على طريق التشييد .

والمجتمع المصرى صاحب أطول عمر بين مجتمعات العالم الحية المتواصلة ، وصاحب أكبر قدرة على الاستمرار فى الحياة والاضافة التراكمية المتواترة ، ينبغى أن يتمسك بوحدته ويعتصم بتضامنه وتكامله ، دون أن يعير أفكار الصراع والتنابذ أدنى إلتفات من أجل قوة اجتماعية صلبة وجماعة وطنية قادرة على تحمل أعباء النهضة ومكابدة متطلبات التقدم .

والحكم المصرى يتحول على طريق تعميق الديمقراطية ليضمن الحرية للشعب

ولتتحق للشعب سلطته فى ظل دولة القانون واستقلال القضاء . انه الاتجاه الى مزيد من الديمقراطية من خلال خطوات محسوبة بدقة لضمان استقرار التحول وسلامته .

ويشكل الاقتصاد القاعدة المادية للمشروع القومى المصرى التى تتأثر بها كل القواعد الأخرى كما تؤثر فيها ، وتعكس درجة تقدم الاقتصاد درجة التقدم العام، كما أن قوة الاقتصاد هى التى تكسب المجتمع القوة . من هنا نال الاقتصاد المرتبة الأولى بين أولويات العمل الوطنى المنفذ للمشروع القومى فى ظل قيادة مبارك .

وتأتى رؤية مبارك الخارجية استمراراً لرؤيته الداخلية . فاذا كان المجتمع فى الداخل لاينهض الا بالتكامل والتضامن والوحدة ، كذلك فان المجتمع الدولى يجب أن يقوم على أسس التعاون والاحترام المتبادل والعدالة والسلام والاستقرار . ويرى مبارك أننا نعيش فى عصر يتميز بالعلم والمعرفة والتكنولوجيا ، عصر التكتلات والقوى المادية العملاقة ، وعصر الثقافات الاجتياحية ، وعصر حقوق الانسان ، عصر جديد لابد أن نستيقظ لكى نحيا فيه ، وبالنهضة نلج أعتابه لكى نؤثر فيه ونتأثر به فى تفاعل ايجابى مثمر .

ويؤكد الرئيس أن مشروعنا الوطنى ليس مشروعا لفئة بعينها ، بل هو مشروع الشعب كله بكل فئاته وقواه العاملة . كذلك فان مشروعنا الوطنى ليس وليد اليوم بل هو مشروع تاريخى لعبت فيه الحركة العرابية وثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ أدواراً أساسية أرست قواعد البناء لمجتمع ودولة مصر المعاصرة .

وكما هو مشروع تاريخى ، فانه كذلك لايُنجز بين يوم وليلة ، بل هو بحاجة إلى استمرار زمنى عبر الحاضر الى المستقبل ليشهد تحول خطه التقدم إلى واقع حى ملموس على أرض مصر . ان عملية تجلى الخطة فى الواقع تستغرق تدفقا زمنيا لكى تنمو جهود البناء وتتواصل .

ومن ناحية أخرى ، يفتح مبارك أعيننا على حقيقة أن " الحرية " والحرية المسئولة بالذات ، هى الاطار الضرورى لكى تثمر عملية البناء ولتزدهر كل القيم وفى مقدمتها قيم الابداع والمساواة والعدالة وأخلاقيات ومبادىء العمل الرفيع التى تنطلق من الواجب ، ومن الوعى بالكرامة الانسانية ، وبالموضع اللائق الذى ينبغى أن يكون للإنسان على الأرض المصرية .

ويدعونا مبارك إلى أن نرتفع كأفراد وكفئات وتجمعات مختلفة الى مسئولية فهم متطلبات اقتحام الحاضر لبناء المستقبل ، وهى المسئولية التى تقتضى الالتفاف حول الغايات العليا للتقدم الوطنى . ان رسالة النهضة ينبغى أن تكون غاية كل من يهتم بالشئون العامة ويشتغل بها ، وينبغى أن نكون جميعا مهتمين بالشئون العامة ومشتغلين بها لأنها فى النهاية هى شئوننا الصميمة كأفراد وكجماعة وطنية واحدة . ان الاعتصام بالوحدة حول أهدافنا العليا ، أهداف المشروع الوطنى المصرى ،هى الضرورة الأولى من أجل نجاح جهود بناء مصر .

التقدم هو مستقبلنا ، على أرضه تصبح ثقافتنا قوية لايمكن اجتياحها . تنمو وتزدهر وتتفاعل بثقة مع ثقافات الأمم الأخرى . ويصبح مجتمعنا أكثر وحدة وتماسكا ، وأكثر وسطية ، ويتمتع بمزيد من المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية وفرص الصعود الاجتماعى دون تمييز أو عرقلة . وتتغلغل الحرية والمساواة والعدالة ، وبكلمة واحدة الديمقراطية ، فى كل نواحى حياتنا فى الأسرة وعلاقات العمل والمؤسسات ، والحكومة . ويمضى المجتمع قادرا على اشباع حاجاته بانتاجية عالية الجودة وقدرة متزايدة على الادخار والاستثمار لمزيد من البناء والتقدم والاستقلال. يستوعب العلوم العصرية ويتمكن من انتاج التكنولوجيا التى تزيد من قدرته على فهم الطبيعة واستغلال مواردها المتاحة وصنع موارد جديدة .

المجتمع الذى تتقدم طريقة حياته ، ويتسم تكوينه الاجتماعى بالتكامل والوحدة ، وتتغلغل الديمقراطية فى مختلف نواحيه ، ويتمكن من اشباع حاجاته بقدرته الذاتيه دون اعتماد على الغير ، هو ذلك المجتمع الذى سيتمكن من احتلال

موضعه الصحيح الذى يؤهله له ماضيه التاريخى ، وموقعه الاستراتيجى ، ونبل شعبه ، وهو الموضع الذى يتسق مع موقعه فى قلب الأرض وفى مصاف الأمم المتقدمة . وهو المجتمع الذى لايعرف الانعزال ولا التراجع عن التفاعل العالمى مع المجتمعات الأخرى وفى قلب الحركة الدولية .

اختار مبارك أن يواجه الصعب حين اختار أن تسير عملية البناء شاملة وبطريقة صحيحة أى من خلال الأسلوب العلمى بالتخطيط طويل المدى وفى ظل رقابة الشعب عبر مؤسساته الدستورية تحت قبة البرلمان وفى وسائل الاعلام الجماهيرى . ومن المؤكد أننا في ظل قيادة مبارك كنا ننظر الى كيف سيكون وضعنا العام فى عام ٢٠٠٢ عندما بدأت الخطة الخمسية الأولى للتنمية فى عام ١٩٨٢ ، ولانزال مع مبارك نخطو على طريق تحقيق هذا الوضع المتقدم مقتربين منه أكثر فأكثر كلما تقدمت بنا المسيرة ونحن نخطو الآن بثقة بعد أن تم وضع القاعدة الأساسية من مشروعات البنية التحتية من طرق ومواصلات وطاقة وصرف صحى واستصلاح أراضى وتجديد مصانع وبناء مدن وتوسيع مدارس واضافة جامعات واقامة مستشفيات . ان الخطة الخمسة الثالثة (٩٢ - ١٩٩٧) هى خطة تعميق التصنيع وتحديث الزراعة وتعظيم الانتاجية والتواجد على أرض السوق العالمى من أجل المنافسة والاحتكاك بمراكز الخبرة والتكنولوجيا واكتساب المهارات الجديدة ، انها خطة الاصلاح الاقتصادى واصلاح النظام التعليمى والترقى بالمستوى المهنى للعمالة المصرية من أجل منتج مصرى اكثر جودة وبالتالى اكثر قدرة على تلبية حاجات الناس واشباع اذواقهم فى الداخل والخارج .

لقد اختار مبارك الصعب حين جعل الأولوية الأولى للاقتصاد الوطنى، فالاقتصاد بحاجة الى وقت طويل ليعطى الثمرة ، وهو يتأثر بمختلف النواحى الاجتماعية والثقافية والسياسية والنفسية ، ومن غير اليسير حل مشكلاته المتراكمة عبر مئات السنين . ان عقد الأولوية الأولى للاقتصاد تعنى أن مبارك قائد عملية بناء المشروع الوطنى فى الوقت الحاضر قد اختار أن يقوم البناء قياماً حقيقياً دون اضاعة الموارد ولا الفرصة ولا الوقت ، قد اختار أن يضع خطو الشعب

المصرى على الطريق الصحيح طريق البناء من أجل التقدم معبرا بذلك عن سمة أصيلة لزعيم التقدم بحسه القيادى وبعمق رؤيته فى ارادة التقدم الكامنة فى شعبه الذى طال شوقه للنهضة وللتقدم ولاحتلال موقعه على خريطة الأمم .

ان " المستقبل - كما يقول مبارك - مفعم بالأمل " (١٩٨٨/١١/١٠). مع مبارك ستستمر عملية البناء فى مسيرة مستقرة متوازنة وفقا لخطة طويلة المدى تمنح الشعب المصرى الفرصة لتتجلى قدراته على صنع مشروعه على أرضه بملكاته وابداعاته الخلاقة وبتواتر انجازاته فى خط تراكمى صاعد نحو التقدم الذى لاحيدة عنه .

هذه هى رؤية القائد فى خطابه السياسى ، تشكل «الفلسفة» التى تكمن خلف الحركة الوطنية طيلة الأعوام السابقة من عصر مبارك. وكما نرى ، فهى رؤية **متكاملة** تجمع بين « كليات» خمس رئيسية يقوم عليها بناء الدولة العصرية والمجتمع الحديث : الثقافة والمجتمع والسياسة والاقتصاد والعلاقات الخارجية وهى تجمع بين عبرة الماضى وتحديات الحاضر وطموحات المستقبل فى استمرارية فعالة متوازنة .

وهى رؤية **عملية** ، تأخذ من النظرية مايرشد البناء ، المسئولية القومية الأولى. لقد ولى عصر الأيديولوجيات ، ورغم هذا ، فلابد للحركة من أن تسترشد برؤية ، وهذه هى فلسفة المشروع الوطنى فى مرحلته الراهنة .

وهى رؤية **تقدمية** ، فرغم أنها تتأسس على عبرة الماضى ، إلا أنها تنطلق من قناعة رئيسية بأن المستقبل سيتجلى عن انجاز طموحات وآمال شعبنا العظيم فى دولة قوية عصرية ومجتمع متوحد حديث، وبأن الغد سيشهد القوة كمحصلة نهائية لحركة تاريخنا المعاصر.

وهى **عصرية** لأنها تنطلق من الحرية حرية الوطن والمواطن فى إطار من المسئولية ، ومن العدل الاجتماعى ، ولأنها تتأسس على الديمقراطية ، وتأخذ بالعلم والتكنولوجيا. ورغم سرعة التغيرات وغياب الملامح البارزة على الساحة

العالمية ، تتوغل هذه الفلسفة في رؤية الواقع الأممى في نهاية القرن العشرين ، واقع الكيانات الكبرى التى تجمع بينها وشائج القربى أو المصلحة أو كليهما .

وهى تأخذ بالتغيير المدروس من أجل غد أفضل محافظة بذلك على الأستقرار والاستمرار فى توازن ودون شطط أو انقطاع .

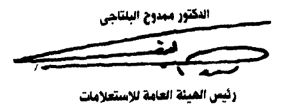
انها رؤية تعيش عالم الحياة فى الحاضر والمستقبل ، تستلهم البعد الذاتى حيث الثقافة الوطنية ذات التاريخ الثرى العميق ، وتتطلع الى «الآخر» فى الثقافات والخبرات العالمية بحثا عما يفيد عجلة البناء القومى الشاملة.

ان قيمة أية «رؤية» فى هذا العصر الحاضر ، عصر مابعد الأيديولوجيات ، هى أن تنتج فى الواقع مايفيد حركة الوطن والمواطن فى استشرافهما لغاية النهضة والتقدم. وبالفعل ، لقد انتجت هذه الرؤية تغييرا ايجابيا واسعا فى السنوات الاثنتى عشرة الماضية ، أرست الأساس ، وانطلقت بالعمل الوطنى على طريق إعادة البناء الشامل . ويعرض كتاب « مبارك » الذى تصدره الهيئة مجدداً لانجازات الشعب المصرى فى ظل قيادة مبارك فى السنوات الماضية . ولايزال الغد واعداً لتجلى امكانات هذه الرؤية القائدة للعمل الوطنى فى الحاضر وعلى طريق المستقبل.

نحن على ثقة كاملة من أننا فى ظل قيادة مبارك وبرؤية القائد سنتمكن من قطع الطريق كله لنصل إلى **الارض الموعودة** .. أرض الخضرة والصناعة والكرامة الانسانية . أرض الحرية المسئولة والعدل الاجتماعى ، أرض العلم والانسان والتكنولوجيا ، أرض القوة والتقدم

هذه هى الغاية الكبرى فى فلسفة المشروع الوطنى فى عصر مبارك.

الدكتور ممدوح البلتاجى



رئيس الهيئة العامة للاستعلامات



الفصل الأول

الخصوصية المصرية والمشروع القومى

كانت لحظة تاريخية متميزة بكل المقاييس ، تلك التى شهدت ولادة مشروع مصر القومى فى سنة ١٨٠٥ ، لحظة استجابت فيها الجماعة الوطنية المصرية للتحدى الخارجى الذى تمثل فى انتهاك الجيوش الأجنبية لترابها الوطنى ، حين استشعرت فى ذاتها القومية تلك الطاقة الكامنة التى بُعثت حية ناهضة فى أشد أوقات المحن وأقساها خطرا ، وحين استشرفت صفوة المصريين آفاقا جديدة للحياة والتغيير .

هكذا جاءت الولادة الجديدة لمصر ، فكما ولدت مصر التاريخية قبل آلاف السنين استجابة لتحدى التحول الجذرى فى البيئة فى إقليمها ، كذلك ولدت مصر الحديثة استجابة من الجماعة الوطنية لتحدى الأخطار المحدقة بها وتجسيدا لارادة هذه الجماعة فى بناء الدولة الحديثة والمجتمع الجديد فى اطار مشروع قومى من أجل النهضة والتقدم. انه المشروع الذى يجسد الرؤية الوطنية المصرية فى اللحظة التاريخية المستمرة منذ عبر الشعب على لسان زعمائه عن ارادته فى اختيار حاكمه ، وبمعنى آخر فى تكوين حكومته بنفسه . هذا المشروع الوطنى المصرى هو الاطار الأشمل الذى يتسع للاستراتيجيات والخطط والبرامج والسياسات المرتبطه بلحظة معينة تأتى كمرحلة فى استمرار تاريخى متدفق تحياه الجماعة المصرية جيلاً بعد جيل . فى قلبه ، كمشروع للجماعه المصرية ، تتمركز الغايات الكبرى للشعب وقيمه العليا ، وذاتيته القوميه المرتبطة بالدنيا من حوله بما فيها من أمم وحركات وتيارات وأحداث ، ارتباطا بالموقع وبالزمان ، وعلاقة التفاعل الحى المبدع بين غايات الشعب وواقعه بكل أبعاده ، تلك العلاقة التى تصنع الوسائل المحققة للغايات والمجسدة للقيم فى صيرورة تاريخية متدفقة دون انقطاع .

وتستمد الجماعة الوطنية رؤيتها التاريخية فى الحياة والتقدم من ثلاثة مصادر : خصوصيتها كشعب تاريخى مستقل ، وتحديات حاضرها الذى تعيشه ، ونظرتها الثاقبة فى أعماق المستقبل بما تحمله تلك النظره من آمال . وتتجسد هذه

الرؤية بالارادة التى ترتفع بالشعب فوق التناقضات ، ضامنة له وحدته عبر الزمان ، ارادة الاستقلال ، ارادة قهر التحدى ، ارادة الصعود التاريخى ، ارادة الابداع ، ارادة النهضة ، ارادة الوجود الحى الفاعل المؤثر المحقق للتقدم .

وعندما يكون واقع الحاضر بكل محتوياته وتحدياته أحد مصادر المشروع القومى للجماعة الوطنية المصرية ، فإن كل مرحلة تمر بها هذه الجماعة تضيف أبعادها الواقعية إلى هذا المشروع فتثرى مضمونه وتضيف إلى تراكم خبرته وتصقل تجربته وتزيد من تفاعلاته فى علاقاته بمن حوله من شعوب المعمورة. هذه " المرحلية " التاريخية لمشروع مصر القومى تعنى التغير الذى يجعل ماكان صالحا فى خدمة علاقة الذات القومية بالواقع فى فترة زمنية معينة أكثر صلاحا أو أقل فائدة أو حتى لارجاء منه فى فترة زمنية أخرى تتلوها .

وفى هذا الخصوص ، سيكون من المفيد أن نُذكِر بأهم العناصر التى شكلت ولاتزال تشكل الخصوصية المصرية ، وأن نقترب من معالم المشروع القومى لمصر فى الفترة الحديثة منذ ١٨٠٥ وحتى الحاضر حتى نتبين ماتضيفه المرحلة الراهنة إلى هذا البناء التاريخى العتيد من تثبيت وتدعيم ومن تطوير واضافة ، وحتى نستطيع من هذه المتابعة أن نتبين " عبرة " الماضى ، حتى نستطيع أن نتصور المستقبل .

ان تتبع المشروع القومى المصرى منذ بدايته فى الفترة الحديثة يكشف عن عدة سمات :

أولاً : استمرار الشعب المصرى صاحب هذا المشروع على أرض الكنانة محتفظاً دائما بشخصيته المتماسكة وبنسيجه الوطنى القوى فى درجة نادرة من الوحدة الوطنية والتجانس القومى .

ثانيا : أن الشعب المصرى لم يقدم للعالم مهارات الغزو والتدمير ، بل كان دائما شعبا يصنع الحضارة ويبنى العمران ، ومع ذلك يستطيع أن يحمى مقدراته ويدافع عن حريته واستقلاله .

ثالثا : أن " القيادة " شغلت دائما مكانة هامة فى مراحل المشروع القومى ابتداء من محمد على وابنه القائد ابراهيم ، مرورا بأحمد عرابى ومصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول وطلعت حرب ، وحتى جمال عبد الناصر وأنور السادات وحسنى مبارك .

وهذه هى السمات الهامة التى يجرى التركيز عليها فى متابعة عملية بناء المشروع القومى لمصر الحديثة والمعاصرة : كيف تعمل " القيادة " على صقل ملكة الصناعة والتعمير عند المصريين ، وكيف توفر لملكة التعمير والبناء " الجو " الملائم للابداع ، وكيف تتوافق فى مجهودها المضنى هذا مع متطلبات الحاضر ودواعى المستقبل وكيف تكون رؤيتها – كقيادة – معبرة بعمق عن رؤية الشعب المصرى صاحب المشروع القومى ومضيفة اليه فى استجابة نادرة فعالة للأوضاع الجديدة ، وكيف تعمل على حماية نسيج المجتمع المتين وتصقل وحدته الوطنية وتعزز تجانسه القومى ، باختصار : كيف تدفعه القيادة بجسارة نحو المستقبل ليصنع تقدم ويستكمل بناء الدولة العصرية والمجتمع الحديث محققا من خلالهما ذاته ومنميا طاقاته الخلاقة .

وفى هذا الصدد تبرز ثلاثة معالم لخصوصية مصر يتعين أخذها فى الاعتبار بدقة فى مجالنا هذا :

أولها : المركزية المصرية ، تلك الخاصية الواضحة فى التاريخ المصرى القديم مازالت قائمة فى واقعنا الراهن ، وقد نشأت وتدعمت ظاهرة المركزية مرتبطة بنمط الانتاج الزراعى وبطبيعة التكوين الجغرافى لهذا الوطن . لقد اقام المصريون فى وادى النيل اولى المجتمعات والحضارات الزراعية المعتمدة على الرى الصناعى – اى الرى من النهر . وقد استوجب ذلك قيام حكومة مركزية قوية قادرة على ضبط وتوزيع المياة ..واصبحت تلك الحكومة المركزية القوية هى وحدها القادرة والمسئوله ، فى آن واحد ،عن

كفالة السبب الرئيسى للوجود المصرى ذاته . بحكم ذلك النمط من الانتاج الزراعي وبالنظر الى طبيعة الوادى الضيقة المحاطة بالصحارى الواسعة ، امتدت فكرة مركزية السلطة الى مايمكن ان نسميه بمركزية الجماعة الوطنية ذاتها .. فلقد اتسم المجتمع المصرى منذ القدم بتلك النزعة نحو التوحد .. بتلك الصيغة القريبة من الكتلة أو الجبهة الوطنية الواسعة .. كانت الفرقة او التشرزم او التحزب صيغة تحمل فى طياتها مخاطر التفتت والانهيار للجماعة الوطنية المصرية المتمركزة داخل هذه البيئة الجغرافية الخاصة وفى اطار ذلك النمط من الانتاج الزراعى .. ولنتذكر ان مصر طوال تاريخها الالفى الطويل لم تعرف نظام المدن المستقلة (كاليونان) او النظام الاقطاعى الذى ساد اوروبا فى العصور الوسطى .

(حيث قامت مجتمعات مستقلة للزراعة المعتمدة على الرى الطبيعى من الامطار) وذلك باستثناء مراحل محدودة من التشرزم الاقطاعى الذى كان صنوا للتردى والانهيار للجماعة الوطنية المصرية ..

هذه الخاصية ، مركزية السلطة ومركزية الجماعة الوطنية وتكتلها فى صيغة الجبهة الوطنية ، هى خاصية أساسية نستطيع ان نتعقبها ونتعرف على استمراريتها طوال التاريخ المصرى وحتى الان . ولواخذنا من الماضى القريب مثالا لشكل الحياة السياسية التى سادت فى المرحلة السابقة على قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وهى المرحلة التى وصفت عادة بأنها مرحلة التعدد السياسى والحزبى ، لوجدنا انه خلال الفترة من دستور ٢٣ وحتى قيام الثورة ، فقد تسيد المسرح السياسى بلا منافس حزب واحد للاغلبية ، هو حزب الوفد ، الذى لم يكن فى جوهره حزبا بالمعنى التقليدى للاحزاب ، بل كان فى حقيقته تكتلا وطنيا واسعا يجمع فى شكل جبهة عريضة ليس فحسب عنصرى الامة، ومن مسلمين واقباط بل مجموعة من القوى

الاقتصادية والاجتماعية ذات المصالح المتعارضة (فلاحين وعمال وموظفين وتجار وملاك اراضى ورجال صناعة .. الخ) التى توافقت على مكافحة الاستعمار وألفت أو تناست مصالحها الاقتصادية المتباينة . هذا " الحزب " - الجبهة كان يحصل فى الانتخابات اذا اجريت بحرية - فى الحالات التى كانت القوة الاستعمارية ترغب فيها ان تؤمن أو تضمن الهدوء فى مصر - كان يحصل على نسبة من اصوات الناخبين تتجاوز عادة نسبة الثمانين فى المائة . وليس ذلك طابع الاحزاب التقليدية وليست تلك مكوناتها الاجتماعية - الاقتصادية .

مركزية السلطة ومركزية الجماعة الوطنية هى اذن احد عناصر الخصوصية المصرية التى تعنى انه - فيما يتصل بموضوع المشروع القومى - لايمكن بناء هذا المشروع دون مشاركة ، أو خارج اطار ، الدولة المصرية وتوافق الجماعة المصرية المتوحدة فى شكل الكتلة أو الجبهة الوطنية حول هذه الدولة ..

ثانى معالم " الخصوصية " المصرية هو الوضع " الجغرافى - السياسى " (الجيوبولتيكى)المتميز لمصر : يقول عالم الجغرافيا السياسية المصرى القدير الاستاذ جمال حمدان ان اى قوة اجنبية تنجح فى الوصول الى حدود مصر تكون قد احتلتها .. بمعنى آخر ان مجرد وصول قوة معادية الى الحدود الجغرافية التاريخية الثابتة للكيان المصرى يعنى سقوط الكيان المصرى المستقل المتمركز بكل كثافته على ذلك الشريط الضيق للوادى الخصيب . ومعنى ذلك ان الدفاع الحقيقى عن مصر لايمكن ان يتحقق إلافيما وراء الحدود الجغرافية. وهكذا تمثل كل الفكر الاستراتيجى الدفاعى المصرى فى تأمين الوجود المصرى فيما وراء الحدود . هذا التأمين . لايعنى على الاطلاق التوسع او العدوان ولكنه يقتضى بالضرورة قوة

السلاح اللازم للردع والتأمين ويقتضى ايضا اقامة السلام والاستقرار فى المحيط الجغرافى البشرى من حول مصر . والسلام يأتى بالتفاوض والمواثيق ولكن السلام لاتحميه إلا قوة الردع لأن الضعف فى حد ذاته هو دعوة صريحة لعدوان الآخرين وللعصف بالسلام .

مصر بوضعها الجيوبوليتيكى تمثل حجر زاوية فى اللقاء بين آسيا وافريقيا ، ملتقى حضارات الشرق ، مركز الوسط فى العالم العربى وحلقة الربط بين مشرقه ومغربه ، همزة الوصل بين الحضارة العربية الاسلامية واوروبا من خلال البحر الابيض المتوسط ، مفتاح وبوابة افريقيا الشمالية الشرقية ، دولة المصب لاهم انهار العالم القديم والحديث ، صاحبه اخطر ممر مائى يربط الشمال بالجنوب (قناة السويس) ، مصر هذه لايمكن ان يكون لها مشروع وطنى منفصل أو منعزل عن محيطها الجغرافى البشرى ، هكذا لايمكن ان تنجح اى دعوات للانعزالية المصرية .. تلك قضية اساسية جدا فى الفكر والتوجه السياسى لمصر القديمة والمعاصرة .. واذا كانت هناك بعض الارهاصات او بعض المدارس أو الرؤى السياسية التى تنادى بأن تنعزل مصر وتنكفىء على ذاتها لتكرس طاقاتها للبناء الداخلى ، فإن تلك الرؤى تهمل اعتبارات الجغرافيا السياسية والتاريخ فى آن واحد بل وتحرم امكانات البناء الداخلى ذاته من عوائد التفاعل بين مصر ودوائرها الحيوية .. الانعزالية ترف لاتقدر عليه مصر ولايحقق مصالحها العليا .. فمصر كانت صرة العالم القديم ولازالت بؤرة اهتمام العالم الحديث.

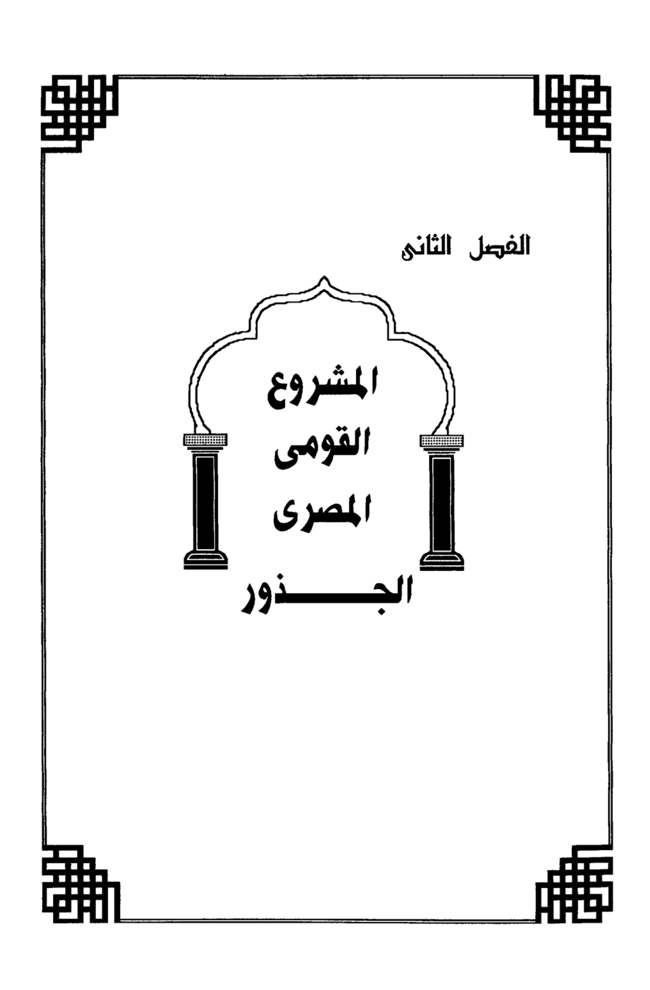
حتى الولايات المتحدة الامريكية ، القوة العظمى الاولى ، والوحيدة ، فى عالم اليوم القارة " المحمية الطبيعية " بالدرجة الاولى التى يفصلها عن المخاطر محيطات شاسعة ، والتى تحتوى ازاضيها واقتصادياتها على مقومات الاكتفاء الذاتى ، هذه " الدولة – القارة " تشهد اليوم ، كما شهدت

بالامس ، تراجعا للفكر الانعزالى ويكفى أن نحيل فى هذا الصدد الى ماكتبه مفكر امريكى كبير وهام لأنه ايضا رجل دولة متمرس هو ريتشارد نيكسون الذى دحض فى آخر كتبه " انتهزوا هذه الفرصة " نزعة الانعزالية الامريكية التى بدأت فى الظهور من جديد، وان كان بكثير من التردد والحياء ، بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وزوال الخطر الرئيسى الذى دفع بالولايات المتحدة الى التحرك الخارجى الكثيف بمختلف صوره وأشكاله .

المكون الثالث للخصوصية المصرية هو السلاح المصرى او الموقع الفريد للقوة المسلحة المصرية داخل الجماعة الوطنية المصرية .. ولاشك ان هذا المكون وثيق الصلة بالخاصيتين الرئيسيتين المشار اليهما وأعنى بهما المركزية والوضع الجيوبوليتكى .. فاذا كانت مصر قد اقامت اولى المجتمعات البشرية المنظمة على وادى النيل فقد وجب حمايتها بقوة السلاح .. واذا كانت الدولة المركزية قد نشأت لضبط وتوزيع وادارة المياة والاقتصاد الزراعى ، فلقد كانت القوات المسلحة هى أهم ادواتها لحماية هذا المجتمع وإذا كانت جغرافية مصر السياسية تقتضى الدفاع عنها فيما وراء الحدود فقد لزم توفير ذراع عسكرى طويل تمثل فى جيش منظم محترف قادر على الحركة السريعة والبعيدة ... ومما يثير الانتباه ان قوات مصر المسلحة لم تكن طوال تاريخها - وهو تاريخ الامة - قوة توسع او احتلال دائم للغير بل قوة ردع اساسا وتأمين ان لزم الامر ، بضرب التهديدات خارج الحدود ثم العودة سريعا من جديد الى الوادى ربما انطلاقا من عقيدة مصرية تؤمن بأنه على ثرى هذا الوادى يعيش الانسان المصرى ويبعث من جديد ولاحياة أو بعث بعيدا عن ارض مصر لانه فيما وراء هذه الارض ليس هنالك الا .. العدم ... والجيش المصرى كذلك هو جيش الفلاحين ، حتى ولو تغيرت قياداته على مر الزمان وتبدلت ، مابين فرس وروم وعرب واتراك وجراكسة

ومماليك وآلبان أو غيرهم ، فإن قوامه الاساسى وقوته الضاربة الرئيسية كانت وماتزال من زارعى الارض .. وهو بهذه الصفة التكوينية لم يكن ابدا أداة قمع ضد الشعب .. وهكذا لم يرفع الجيش المصرى يوما سلاحه على المصريين .. بل ان هذا الجيش فى العصر الحديث (منذ جيش عرابى) كان فى قلب وعلى راس الحركة الوطنية المطالبة بالحريات العامة والديمقراطية ، وتلك خاصية فريدة لايكاد يشاركه فيها جيش من جيوش العالم..

وفى جميع الاحوال فان جيش مصر النظامى كان القطاع الذى تبدأ فيه وتتطور عمليات " التحديث التكنولوجى " من خلال البحوث وصناعات السلاح ... وبهذا الوضع كان قاطرة دافعة لحركة المجتمع بأسره نحو "الحداثه التكنولوجيه " .. وتلك خاصية هامة فى مجال المشروع القومى لمصر على مشارف القرن الحادى والعشرين ... والخلاصة أن قوات مصر المسلحة بحكم تاريخها وتكوينها الاجتماعى والتحامها بالحركة الوطنية والديمقراطية فى مصر ، فضلا عن كونها قاطرة التحديث ، تعد مكونا رئيسيا فى المشروع القومى المصرى .



الفصل الثانى

المشروع القومى المصرى

الجـــــذور

استطاع محمد على (١٧٦٩ -١٨٤٩) ان يرسى " قاعدة " نهضة مصر الحديثة فى مستهل القرن التاسع عشر ، فهو أول من أدخل الحركة الايجابية على سكون المنطقة التقليدى ، وهو أول من أثبت أن مصر يمكن أن تنهض من جديد عن طريق توظيف مناهج جديدة حديثة تجمع بين العلم (المعرفة) والاقتصاد والجندية . ومع ذلك ، كان لهذه المرحلة الاولى من تاريخ المشروع القومى المصرى عيوبها الكامنه فيها كما عرفت القوى المعادية للمشروع القومى طريقها الى إجهاضه.

سجل علماء الحملة الفرنسية بعد ثلاث سنوات من المشاهدة فى مختلف انحاء مصر عن الشعب المصرى « مشاعر النبل والهمة وعظمة الروح » تلك الفضائل التى كانت لاتزال كامنة فى المصريين رغم كل قسوة التاريخ . وكانت هذه الفضائل هى قوة الدفع التى استغلها محمد على لتحقيق ما فشلت الحملة الفرنسية فى تحقيقه . كان علماء الحملة الفرنسية قد عبروا عن مشروع حملتهم فى كتاب « وصف مصر » على هذا النحو : « إن ذكرى الحملة الفرنسية لن تمضى مطلقا دون أن تأتى ثمارها ، ولسوف تعرف القسطنطينية كل المزايا التى كان بمقدورها أن تحصل عليها لو أنها أعطت لهذا الاقليم إدارة أفضل ، كما ستتبين بكل سهولة أية مرام أو نوايا كانت ترمى إليها تلك القوى الاوربية التى سعت لاعادة تثبيت سلطة المماليك، فلا يمكن ان تكون هناك وسيلة اكثر ضمانا لحرمان مصر من الميراث الخاص بها إلا باعادتها الى طغاتها الأول . . . ، واخيراً، فان البلاط العثمانى . . . سيكون بمقدوره ان يلجأ الى فنون الغرب » (وصف مصر ، جـ ١ ، ص ٣٢٢)

على هذا النحو رأى الفرنسيون أنه بإصلاح نظام الحكم وبوضع « القوانين» التى تمنح الشعب « الامل والهمة » ، وترد له « كل الفضائل التى فقدها » ، واستعمال «فنون الغرب » باخضاع الزراعة « لخطة شاملة » ، وخلق « صناعة

جديدة » وانشاء « الترسانات البحرية والموانىء » يمكن تحقيق نهضة مصر . ولم يكن بمقدور حكام تركيا ان يفهموا هذه « الحداثة » ، الامرالذى استطاعه محمد على تصورا وممارسة .

كانت غاية محمد على الرئيسية ان يبنى دولة يحكمها هو وأبناؤه من بعده ورأى ان الوسيلة الى ذلك ان يكون لديه جيش قوى ونظام انتاجى يوفر احتياجات هذا الجيش الدفاعية وكان لدى محمد على « الاستعداد لقبول ما يلائم المصلحة من مناهج الغير » ، واستعمال التعليم والتدريب فى تكوين صفوة تنفذ مشروعه ، واستعمال الاحتكار فى الزراعة والتجارة والصناعة ليوفر الاموال من اجل المدرسة والمصنع والجيش .

ووقفت دون محمد على وتحقيق مشروعة عوامل عديدة داخلية وخارجية ، فالوضع الاجتماعى - الثقافى للشعب المصرى فى ظل السيطرة العثمانية المتجمدة وسيطرة المماليك كان يعنى تدنى عنصر الكيف السكانى الى جانب قلة «الكم » فعدد السكان فى ذلك الوقت لم يكن يزيد فى عام ١٨٠٠ عن ٢,٥ مليون نسمة . وقد سجل علماء الحملة الفرنسية ، كما سجل « الجبرتى » المؤرخ المصرى المعاصر لتلك الفترة خلو البلاد من العلوم الحديثة كالرياضيات والفلك . ورغم هذا كله وجد محمد على فى أبناء هذا الشعب تلامذة البعثات الذين استوعبوا العلوم الحديثة وعادوا بها إلى مصر ، وكان رفاعة الطهطاوى يرى انه يمكن نشر التعليم الجماهيرى فى مصر فى مدة عشرين عاما . غير أن مشروع محمد على توقف عند حدود الصفوة دون أن يتعمق باصلاحاته فى الأوساط الشعبية المنتجة من الفلاحين الذين شكلوا الغالبية العظمى من الشعب . كان أجر العامل الزراعى فى دولة محمد على لا يزيد على اقل من القرش الواحد يوميا ، وكان أجر المجند المصرى ٨ قروش فى الشهر فى مقابل راتب قدره حوالى ٣ آلاف ريال لعضو البعثة العسكرية الفرنسية أو مائة الف ريال راتب رئيس هذه البعثة . وكان عمال

الصناعة يجندون من بين الفلاحين والصبية والشحاذين بالمدن ان لم يكن بالرضا فبالإجبار ، الجلد عقاب الهارب ، والقتل لمن يتكرر هروبه . وكانت السخرة وسيلة تجنيد اليد العاملة للمشروعات العامة ولم يتغير وضع « الامية » فى المجتمع كثيراً رغم دخول نظام التعليم الحديث مصر. وكانت الضرائب تفرض على منازل القرى وأشجار النخيل والحيوانات فى حين تفرض الضرائب على الرؤوس فى المدن بعد بلوغ سن الثانية عشرة من العمر .

ولم يتقيد محمد على فى دولته بقانون أو دستور ، مستمرا فى ذلك على التقاليد القديمة فى الاستبداد . ولم يتحمل وجود زعامة شعبية « تعارض » قراراته ورغباته التى تضر بالشعب . وافتقر الحاكم الى المستشارين الوطنيين المستنيرين لتخلصه من الزعماء الاحرار من امثال عمر مكرم ولميوله الدكتاتورية التى جعلته لا يعبأ كثيراً بمجلس المشورة الذى اقامه عام ١٨٢٩ . وكانت المصالح الشخصية أو القومية لمستشاريه من الاجانب تدخل على مشروعه عناصر متناقضة .

ووقفت مصالح تركيا وبريطانيا ضد مشروع محمد على فى بناء دولة حديثة مستقلة فى مصر . أما تركيا التى كانت تتبعها مصر منذ عام ١٥١٧ فقد طال مرضها وأصابها الهزال ، و كان من سوء حظها أنها تقع الى جوار أوربا الناهضة مباشرة ، فكان عليها أن تتلقى الصدام الاوربى وتتعرض قبل غيرها من العالم القديم للنزعة التوسعية الاوربية التجارية والعسكرية. وقد أدى تدهور قوة تركيا التقليدية الى استخدام الدول الاوربية لنفوذها لدى الاستانة للسيطرة على مصر ، ونجحت بريطانيا فى عام ١٨٣٨ فى مد تطبيق الاتفاقية التجارية التى عقدتها مع تركيا الى مصر ، ثم فرضت بريطانيا مع القوى الاوربية الرجعية فى ذلك العصر وهى النمسا وروسيا وبروسيا على مصر معاهدة ١٨٤٠ .

كان مشروع محمد على يقف ضد المصالح البريطانية فى نقطتين اساسيتين :.

كان تصنيع مصر يضر بتجارة الصادرات الصناعية البريطانية ، وكان استقلال مصر يعنى رفض المشروعات البريطانية لتحسين طرق المواصلات الى الهند عبر مصر والشام . من هنا كان سعى بريطانيا فى النصف الاول من القرن التاسع عشر الى ايقاف تصنيع واستقلال مصر ونجحت فى ذلك فى معاهدة لندن عام ١٨٤٠ التى خفضت القوة العسكرية المصرية الى ١٨ ألف جندى فقط ومدت اتفاقية التجارة البريطانية – التركية لتنطبق على مصر بما يعنيه ذلك من إنهاء الاستقلال الاقتصادى المصرى .

ورغم الاعداء المتعددين للمشروع القومى المصرى فى هذه المرحلة إلا أن فردية الحاكم ، ووقوف اصلاحاته عند تخوم طبقته العليا دون امتدادها الى جماهير الشعب المصرى صاحبة المصلحة الحقيقية فى وطنها ، واقتصار هذه الاصلاحات على الجوانب الفنية دون الجوانب الانسانية والاجتماعية والسياسية ، وعدم الاعتماد على المستشارين الوطنيين الاحرار كانت عوامل اكثر ضرراً على المشروع القومى من غيرها من الاعداء . ومع هذا ، ما كان للحداثه التى أدخلها محمد على أرض مصر إلا أن تنتج آثارها فى تفاعل مستمر مع معطيات الأوضاع المصرية عبر القرن التاسع عشر .

المرحلة الثانية(١٨٦٦ -١٨٨٢)

الثورة العرابية . «مصر للمصريين»

جاءت « الثورة العرابية » نتيجة لتطورات تاريخية ظلت تتفاعل منذ أواخر القرن الثامن عشر ومستهل القرن التاسع عشر . فيها أعلنت الامة المصرية – بالمعنى الحديث – عن وجودها فى مواجهة الحكم المستبد فى الداخل وقوى الزحف الاستعمارى من الخارج ، وفيها اتضح – وضوحا تاريخيا – ضرورة القيادة لكى تحقق حركة الامة ما تستهدفه من غايات .

العوامل التى تفاعلت طيلة ثلاثة أرباع القرن التاسع عشر لتنتج فى النهاية هذا الحدث التاريخى كثيرة . فما تم تحقيقه من مشروعات عمرانية كبيرة طوال هذه الفترة فى الرى والصناعة والجيش والاسطول والمواصلات كانت جميعا ساحة للعمل المشترك يجتمع فيها آلاف العمال والاداريون والمهندسون المصريون ، يعملون معا مشاركين فى نفس الآمال حاملين نفس الراية . وتربط المواصلات الحديثة ، من طرق وسكك حديدية، البلاد من الاسكندرية عبر الدلتا الى القاهرة والسويس واضعة بذلك حدا « للمحلية » المنعزله وفاتحة عصر « الوطنية » الواسعة عصر الامة المصرية . ويحدث التجنيد اثراً مشابهاً عندما يدخل التنظيم الحديث على تجمعات شباب الفلاحين ويصقلهم بالتدريب ويعيد السلاح الى ابناء الامة المصرية بعد ان نزعه منهم المماليك والعثمانيون لحقبة طويلة .

انتقل ابناء الامة مع التجنيد الى آفاق الوطنية الواسعة وأصبح الشرق الاوسط ساحة تحركهم عبر البحر الاحمر أو عبر سيناء والبحر المتوسط وتحت راية واحدة . ويقدم التعليم الحديث الذى أدخله محمد على واسماعيل خدمتين جليلتين لهذه « *الامة الحديثة* » فهو من ناحية يصهر

أبناء فئات اجتماعية متعددة فى مواطنة جديدة أساسها « *المعرفة* » والوطنية ، ويقدم من ناحية أخرى سلُماً يصعد عليه أبناء الفئات الأدنى إلى المراتب الاجتماعية الأعلى ويمهد التعليم للصحافة طريق الوجود لتشكل رأيا عاما متجانسا يهتم بالقضايا الوطنية التى تدور حول مصالح الامة ونهضتها وعوامل تحقيق النهضة والاحساس « بالانا الثقافى » فى مواجهة سيول الأجانب والمرتزقة . *ظهور مفهوم الملكية الزراعية الخاصة بالتدريج بدلاً من مجرد حق الانتفاع يوجد احساساً جديداً بالارتباط بالوطن .* كان تجار القاهرة يثورون ضد نهب الجنود المماليك وضد الاتاوات وظلم أعباء الضرائب ومن الآن فصاعدا سيثور المصريون من أجل أراضيهم ومن ثم من أجل وطنهم . *وكان لظهور المثقف المصرى دوره فى استعمال قوة الفكر فى خدمة المشروع القومى لبناء مصر الحديثة .* ويأتى رفاعة رافع الطهطاوى رائداً للمثقفين المصريين وللفكر المصرى الحديث . وهو الذى قال ان « ارادة التمدن للوطن لا تنشأ إلا عن حبه» وأنه إذا « ظهرت الحمية الوطنية فى أبناء الديار المصرية ، وولعت بمنافع التمدنية ، فلا جرم تزكو نارها وتغلب على القوة الاولية ، فيحصل لهذا الوطن من التمدن الحقيقى المعنوى والمادى، كمال الامنية » ، ويسير على دربه رواد الفكر المصرى من بعده ويضيف تكوين مجلس شورى النواب عاملاً جديداً أسهم فى تكوين الشعور القومى المصرى ، ففى ساحة هذا المجلس تحدث الممثلون المصريون عن « الامة المصرية » وحقوقها وضرورة إخضاع مجلس الوزراء لسلطة نوابها . وأخيرا ، لعب التحرش الاجنبى بمصر دوره فى إزكاء الروح الوطنية. وكانت الديون الخارجية الهائلة الناجمة عن سوء الادارة والاستبداد عاملاً من عوامل ايقاظ الحس الوطنى ، فحل مشكلة الديون كان يعنى سد الباب أمام التدخل الأجنبى فى الشئون المصرية .

شكل الوطنيون المصريون « جمعية وطنية » لوضع برنامج يؤكد قدرة مصر على سداد ديونها ، ويطالب فى الوقت نفسه بمسئولية الحكومة أمام مجلس شورى

النواب . وعندما وافق الحاكم ، الخديو اسماعيل ، على هذه « اللائحة الوطنية » ليعزز مكانته كحاكم فى مقابل قوى التدخل الاجنبى ، سعت بريطانيا الى عزله وإحلال إبنه مكانه حاكما لمصر فى ١٨٧٩ .لم تمر سوى ثلاث سنوات حتى يتضح امام الامة المصرية انه لكى تصل الى حكم دستورى عليها ان تواجة ثلاث قوى *الاستعمار الاجنبى ، والحكم المستبد ، والتخلف* . كانت غاية الحركة الوطنية فى فترة السنوات الثلاث (١٨٧٩ - ١٨٨٢)أن تكون « *مصر للمصريين* » يقول قائد الثورة العرابية فى مذكراته :. « لما رأينا أننا بتنا فى إذلال وإستعباد ، ولا يتمتع فى بلادنا إلا الغرباء ، حركتنا الغيرة الوطنية والحمية العربية الى حفظ البلاد وتحريرها والمطالبة بحقوق الامة » (المذكرات ، ص ٨٩). وفى ١٨٨١ وصل التحرش الاجنبى بمصر ذروته ووصل الرفض القومى للهيمنة الأجنبية والإستغلال الأجنبى إلى حد الإنفجار ، وكانت وسيلة الحركة الوطنية فى هذه المرة لتحقيق غايتها العناصر الوطنية فى الجيش المصرى . وأعلن عرابى جهاراً أمام مقر الحاكم فى ميدان عابدين إرادة الأمة المصرية « سوف لا نورث ، ولا نستعبد بعد اليوم » .

وقف ضد غاية الحركة الوطنية المصرية أعداء متعددون ، فالقوة العظمى فى ذلك الوقت ، وكانت الامبراطورية البريطانية ، تعمل على الأحتفاظ بالأحوال المصرية متردية حتى تتمكن من السيطرة عليها وإحتلالها كنقطة هامة على طريق المواصلات البريطانية نحو الشرق . والقلة المسيطرة ذات التكوين الشركسى والتركى بزعامة توفيق ترى أن مصالحها فى مأمن متى ارتبطت بمصالح بريطانيا، وتركيا الرجل المريض أصبحت تتلاعب بها القوى الاستعمارية وعلى رأسها بريطانيا لتحقيق أغراضها فى مصر .

من هنا سيركز جدول اعمال الحركة الوطنية المصرية بعد ١٨٨٢ على مواجهة المستعمر البريطانى كأولوية أولى ، ومواصلة التغيير والتحديث من خلال التعليم ودخول المصريين مجالات الانتاج الجديدة وهو ما سيبدو جليا مع طلعت حرب رائد الوطنية الاقتصادية المصرية .

المرحلة الثالثة : ثورة ١٩١٩

إذا كان أعداء الحركة الوطنية المصرية قد كسبوا جولة ١٨٨٢ ، وساموا القوى الوطنية من أصناف التنكيل ، ووجهوا دفة البلاد لصالحهم بزعامة اللورد كرومر فى ظل مذهب حرية التجارة وتقسيم العمل لتكون منتجا زراعيا ومستوردا للمواد الصناعية - ورغم هذا كله وتحديا له عادت ارادة الامة المصرية تنهض من جديد. هذا هو محمد عبده يدعو الى ضرورة أن يبدأ الإصلاح من المدرسة واصلاح الازهر ، ويثير مصطفى كامل الهمم وينير للأمة الطريق الى النهضة من جديد من خلال التعليم الاهلى المستقل وتنمية الثروة والتماسك الوطنى، والنضال من أجل الاستقلال ، وإقامة المجلس النيابى « لأنه الأنشودة التى يجب أن يترنم بها المصريون بعد طلب الاستقلال ، وسواء كان سابقا أو لاحقا لتخلص البلاد من رد الاحتلال ، فإنه الضمانه الوحيدة والكفالة الصحيحة لسلامة القوانين والحرية الخاصة والعامة »... وعبر برنامج الحزب الوطنى عند تأسيسه فى عام ١٩٠٧ عن مطالب الحركة الوطنية المصرية وهى الاستقلال والحكم الدستورى ، ونشر التعليم « بحيث ينال الفقراء النصيب الأوفر منه » والتنمية الاقتصاديه ، والوحدة الوطنية ، وتنمية علاقات مصر بدول أوربا والعمل لايجاد انصار لها فى كل انحاء العالم (خطب مصطفى كامل ، ص ٣٢٩ - ٣٣٠) .

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى فى ١٩١٤ أعلنت بريطانيا إنتهاء التبعية المصرية للدولة العثمانية وأعلنت الحماية على مصر وغيرت الحاكم المصرى وأخضعت البلاد للأحكام العرفية وحولت المرافق الاساسية المصرية لخدمة المجهود الحربى البريطانى ، وشارك مايزيد على مليون مصرى فى خدمة امدادات المياه والنقل والتخزين وحفر الآبار وغيرها مما يحتاجه الجيش البريطانى . وبهذا الشكل زادت ظروف الحرب من الضغوط الاستعمارية على المصريين وعلى مواردهم المحدودة مما أدى الى تصاعد ارتفاع الاسعار وصعوبة المعيشة للاغلبية.

وقد رأى الشعب المصرى الأمم الاوربية المتحاربة تضحى من أجل النصر وأعلاء إرادتها الوطنية على اعدائها ، وعرف مبادىء الحرية التى اعلنها الرئيس الامريكى ودرو ويلسون فى حق تقرير المصير واحترام الأمانى القومية ، وعدم جواز انتقال السيادة بمؤتمر دولى أو اتفاق بين متنافسين واعداء ، وعدم جواز حكم الشعوب إلابمحض ارادتها ورغبتها ، وهى المبادىء التى أثارت فى الشعوب المغلوبة على أمرها الأمل فى أن تجرى ترتيبات جديدة بعد الحرب تراعى تحقيق العدل وأمانى الشعوب فى الحرية والاستقلال .

ورغم ماتحمله المصريون فى ظروف الحرب من تضحيات ، ورغم الوعود البريطانية ، عرف المصريون أن آمالهم فى الحرية والاستقلال لن تتحقق وفقا لترتيبات مؤتمر السلام . فانفجرت الثورة ، ثورة الأمة بكل فئاتها ضد الحماية والاحتلال البريطانى . كان هدف الثورة هو الاستقلال والحكم الدستورى والاصلاح الشامل. وقد وكلت مصر سعد زغلول ورفاقه فى زعامة ثورتها . ورغم افتقاد الأمة إلى الجيش فى هذه المرة ، إلا أن المشاركة الشعبية فى الثورة كانت بمثابة التعويض عن غياب الجيش بفعل الاحتلال منذ ١٨٨٢ . باختصار ، وبكلمة واحدة ، أرادت مصر أن تستعيد حريتها واستقلالها وتزيح عن كاهلها المستعمر البريطانى والحكم المستبد لكى تتمكن من استئناف مشروعها القومى. وعبر المصريون عن تضامنهم فى « امة مصرية » واحدة ، واستخدموا « المظاهرات والاضرابات » وسيلة للتعبير عن ارادتهم ضد قوات الاحتلال .

تمكنت الأرادة المصرية التى أعلنت عن نفسها هكذا فى المظاهرات والإضرابات الشعبية من تحقيق أهداف هامة مثل إلغاء الحماية البريطانية فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى يعترف باستقلال مصر مع تحفظات أربع واعلان دستور ١٩٢٣ ، وارتفاع موجة الشعور الوطنى التى استطاع طلعت حرب أن يوجهها فى طريق البناء الاقتصادى إبتداء بإقامة بنك مصر وحركة التصنيع

المصرية الأولى. ومع ذلك ، عمل أعداء المشروع القومى لمصر الحديثة بعد هدوء الثورة على تعطيل هذه التطورات . الملك يريد أن يحافظ على حكمه الاستبدادى ، وأحزاب الاقليات تعمل على تزييف الديمقراطية ، والوجود البريطانى فى مصر يحافظ على بقائه بالاحتفاظ بالسلطة الحقيقية فى مصر، والمصالح الاجنبية تؤكد من سيطرتها على الاقتصاد الوطنى .

وهكذا تمكنت ثورة ١٩١٩ من تحقيق جزئي لأهداف الحركة الوطنية : استقلال منقوص، وحكم نيابى شكلى ، ومؤسسات اقتصادية وطنية إلى جانب السيطرة الاجنبية على الاقتصاد الوطنى . وبقى على الحركة الوطنية ان تحقق الاستقلال الكامل ، والحكم النيابى الحقيقى ، والاقتصاد الوطنى المصرى . وكان على ثورة يوليو ١٩٥٢ أن تحقق الاستقلال وتمصير الاقتصاد وتبدأ فى عملية بناء دولة مصرية جديدة تحتل موضعها فى قلب خريطة دول العالم المعاصر .

المرحلة الرابعة : ثورة ١٩٥٢

١ - شكلت الظروف والاوضاع الداخلية السياق الرئيسى الذى أنجب الثورة ، فقد تفاعلت العوامل الداخلية لتنتج ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . وشكلت هذه الثورة خطوة متقدمه على طريق تطور الحركة الوطنية المصرية التى بدأت بالحزب الوطنى الذى نادى بأن تكون مصر للمصريين منذ ١٨٦٦ ، ونمت فى ظروف الحركة العرابية ضد الاستبداد والتدخل الاجنبى ، وحققت جزءا من مطالبها فى ثورة ١٩١٩ .

كان التدخل الاستعمارى الذى انتهى بالاحتلال البريطانى لمصر فى ١٨٨٢ قد وضع حدا للتطور الطبيعى المستقل للبلاد فى السياسة والاقتصاد والاجتماع ، حين ترتب على انكسار الجماعة الوطنية فى ١٨٨٢ حرمان مصر من جيشها وتحول المصريين الى أمة عزلاء لم يكن أمامها من وسيلة سوى الإضراب والتظاهر الشعبى فى ١٩١٩ لتعلن عن إرادتها فى الاستقلال والحكم الدستورى ، كما ترتب على التدخل الأجنبى حرمان مصر من النمو الاقتصادى المستقل ، وحرمان المجتمع المصرى من تحديث وتطوير وتنمية خدماته وعلى رأسها التعليم الوطنى .

ان المحصلة النهائية لسبعين عاما خضعت فيها مصر للسيطرة الاجنبية تتجسد فى إنخفاض متوسط الدخل الفردى فى عام ١٩٥١ الى ٣٧ جنيه وعدم زيادة هذا المتوسط طوال النصف الاول من القرن العشرين ، وربما انخفض عما كان من قبل ، وانحسار الصناعة فى مستوى محدود لم يزد عدد العاملين فيها عن ١ ٪ من اجمالى عدد السكان، وعدم اتساع الرقعة الزراعية خلال ٥٣ سنة (١٨٩٧ -١٩٥٠) إلا بنسبة ١٢ ٪ فى الوقت الذى زاد فيه السكان باكثر من ١٠٠ ٪ حتى انخفض نصيب الفرد من الأرض الزراعية الى مساحة ضئيلة رغم ان الارض الزراعية كانت هى المجال

الأول للإستثمار ممارفع من ثمنها ومن قيمة الايجارات الزراعية بصورة كبيرة ، وسيطرة الاجانب على النظام المصرفى ابتداء من البنك الاهلى الذى كان يقوم بدور البنك المركزى وحتى أصغر الرهونات ، ولم يخرج عن ذلك المصير سوى بنك مصر وثلاثة بنوك شبه حكومية محدودة النشاط أنشئت مؤخرا ، وسيطر الاجانب بذلك على مدخرات المصريين وعلى توجيهها للاستثمار بما يخدم المصالح الاجنبية بالدرجة الاولى ، واحتكار التجارة الخارجية والسيطرة على الشق الأعظم من التجارة الداخلية ، والسيطرة الأجنبية على مصادر الطاقة والنقل والجزء الاكبر من الصناعة وشركات الاستصلاح الزراعى ، وملكية الاراضى الزراعية (كان هناك ١٨ أجنبى من بين اكبر ٦٠ مالك زراعى للأراضى فى مصر)

ومن الناحية السياسية، كانت السلطة الحقيقية فى يد ممثل بريطانيا فى مصر وهو ماكان يسمى بالمندوب السامى والقوة العسكرية البريطانية التى كانت تقف خلفه فى قاعدة قناة السويس . وتلاعبت السراى بالاحزاب السياسية التى بدأت تتكون منذ بداية القرن العشرين وكان كثير منها يمثل انشقاقا على حزب الوفد. وأسهم فى ضعف حزب الوفد مساندة بريطانيا لقدومه الى السلطة فى عام ١٩٤٢ ، وما اعتمل داخله من تناقضات ، وتحوله الى سياسة التكيف مع الوضع القائم الذى تسيطر فيه القوة الاستعمارية والسراى ، وظهور قوى جديدة مثل مصر الفتاة وجمعية الاخوان المسلمين . ولم يعد للشعب من أمل إلا أن يرنو ببصره نحو جيشه الذى بدأ ينمو بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية ، وقد تحملت العناصر الوطنية فى الجيش مسئوليتها حين تكون تنظيم « الضباط الاحرار » عام ١٩٤٤ ، وأصدر منشوره الاول عام ١٩٤٦ يطالب « بأن تكون مهمة الجيش تحقيق استقلال البلاد ، لا ان يستعمل فى القضاء على الحركات الوطنية »

ومن الناحية الاجتماعية ، تركزت ملكية الثروة والمكانه الاجتماعية فى أيدى القلة ، بينما كان الفقر من نصيب الغالبية العظمى من الشعب ، وارتبط الجهل والمرض وانغلاق سبل الصعود الاجتماعى بالفقر . وكان ٠,٥ ٪ من الملاك يسيطرون على ٣٥٪ من الارض الزراعية (وكانوا حوالى ٦٠ مالك زراعى يملك كل منهم فى المتوسط ٤٨٠٠ فدان) وسيطر من يملكون اكثر من ٥٠ فدان على ٣٨ ٪ من المساحة المزروعة بمتوسط ٢٠٠ فدان للفرد الواحد وعددهم ١١٨٠٠ مالك ، أما العدد الاكبر من الملاك فلا يزيد نصيب الفرد عن ٥ أفدنه فى حين بلغ عدد المعدمين ممن لا يملكون أرضا ولايستأجرون أى مساحة الى ١,٥ مليون اسرة فى الريف المصرى .

وقد شخص أحد المثقفين الليبراليين المصريين الخلل الاجتماعى فى الريف فى العقد السابق على ثورة ١٩٥٢ قائلا : « إن الخلل الاجتماعى نشأ عن تضاؤل الملكيات الصغيرة وتلاشيها تدريجيا ، وثبات الملكيات الكبيرة ، وزيادة اعداد الفلاحين الفقراء نتيجة زيادة السكان وندرة الارض الزراعية . . . وترتب على ذلك . . تدهور مستوى معيشة طبقة الفلاحين الى حد مخيف وهم الذين يمثلون ثلاثة أرباع الامة المصرية » (مريت غالى)

٢ - واذا كانت الحركة الوطنية المصرية قد استفادت من ظروف نهاية الحرب العالمية الاولى وعقد مؤتمر الصلح لرفع مطالبها بالاستقلال فى ثورة ١٩١٩ ، استفادت كذلك من ظروف نهاية الحرب العالمية الثانية فى النضال من أجل تحقيق أهدافها فى الاستقلال والحرية والعدالة الاجتماعية والتقدم ، أو بعبارة اخرى اهدافها فى وقف التغير المشوه الذى استمر لمدة سبعين عاما ، واستئناف البناء الذى تعطل منذ ١٨٨٢ . وقد تمثلت هذه الظروف الدولية فى استنزاف قوى الاستعمار الاوربى التقليدى وظهور قوى عالمية جديدة شكلت نظاما جديدا بعد مؤتمر يالتا فى فبراير ١٩٤٥ ، وظهور تنظيم

دولى غير قاصر على أوربا وهو الذى يتمثل فى الامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة وبروز حركة التحرر الوطنى وقد تمكنت الحركة الوطنية من الاستفاده من هذه التغيرات والظروف الدولية فى بناء الجيش الوطنى ، وبدء حركة التصنيع الثقيل ، وبناء السد العالى ، وتفادى ضغوطها مثل ما تعرضت له مصر من ضغوط للانضمام الى الأحلاف العسكرية وإثناء مصر عن سياسة الحياد .

٣ - اما الغايات الكبرى للمشروع الوطنى فى هذه المرحلة فتتلخص فى تحقيق الاستقلال الذى يعنى التخلص من السيطرة الأجنبية الاستعمارية على مصر والتحرر من سيطرة الأجانب على اقتصاد البلاد وتحقيق العدالة الاجتماعية فى الثروة والفرص الاجتماعية - الاقتصادية ، واستئناف بناء الدولة المصرية الجديدة كغاية كبرى ببناء جيش وطنى قوى وبناء اقتصاد وطنى سليم وإقامة حياة ديمقراطية صحيحة . فغايات الحركة الوطنية فى هذه الفترة كانت تعنى التخلص من التبعية وما ارتبط بها من تكوين سياسى واجتماعى مختل من أجل تمكين الشعب المصرى من استئناف البناء فى مشروعه القومى التاريخى وكان الاعتماد على الجيش الوطنى باعتباره فى قلب الحركة الوطنية ومصدر قوتها ، تلتف من حوله الجماعة الوطنية والغالبية العظمى من أبناء الشعب الذين دخلوا قلب اهتمام الدولة منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . وبنجاح ثورة ٢٣ يوليو أصبحت الدولة هى الوسيلة الرئيسية لتنفيذ المشروع الوطنى المصرى ، توفر له الشروط الضرورية لاستئناف العمل وتقود عملية البناء وفى هذا المجال تشبه هذه المرحلة فصاعدا أولى مراحل المشروع القومى لمصر الحديثة حين كانت الدولة هى وسيلة تنفيذ المشروع القومى الاساسية واخيرا ، اعتمدت الثورة على العلاقة الحميمة بين الجماهير وقائد الثورة ، وكانت هذه العلاقة القوية هى التى

حمت الثورة وضمنت استمرار النظام بعد عدوان يونيو ١٩٦٧ باصرارها على بقاء عبد الناصر على رأس المسيرة الوطنية .

٤ - وكان أعداء المشروع الوطنى فى هذه الفترة يتمثلون فى القوى المستفيدة من الوضع القائم قبل ١٩٥٢ فى مجالات الثروة والمكانة الاجتماعية والسلطة فى الداخل والقوى التى أضيرت مصالحها الاجنبية فى مصر والعالم العربى فى الخارج . كما تولدت قوى جديدة معادية أشار اليها بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ فى « مراكز القوى » و « الشلل » والممارسات غير الديمقراطية كانتهاك حصانة القضاء وإحلال الإختيار محل الانتخاب الحر من القاعدة الى القمة ، وغياب الرقابة البرلمانية الشعبية الحقيقية ، وسوء إدارة المشروعات العامة وغياب قيم العلم والتكنولوجيا ودورهما فى بناء الدولة .

وتركت هذه الفترة مجموعة من المهام الجسيمة للمرحلة التالية على رأسها مهمة استكمال الإعداد العسكرى من أجل إسترداد الكرامة الوطنية والارض المصرية المحتلة ، وإستئناف التنميةالاقتصادية الاجتماعية المعطلة منذ عدوان ١٩٦٧ الذى أوقف الخطة الخمسية الثانية (٦٥ -١٩٧٠) وحول الموارد الى الإعداد العسكرى بفعل ضرورة أولوية التحرير ، ومهمة الاصلاح الاقتصادى التى برزت بوضوح بعد أن استنفذ اقتصاد ألاوامر دوره ، وتوقفت إضافاته الحقيقية ، ومهمة تحقيق الديمقراطية السياسية التى كان غيابها أحد مثالب المشروع الوطنى فى الفترة من ١٩٥٢ وحتى ١٩٧٠ ، واخيرا مهمة اعادة التوازن للسياسة الخارجية المصرية .

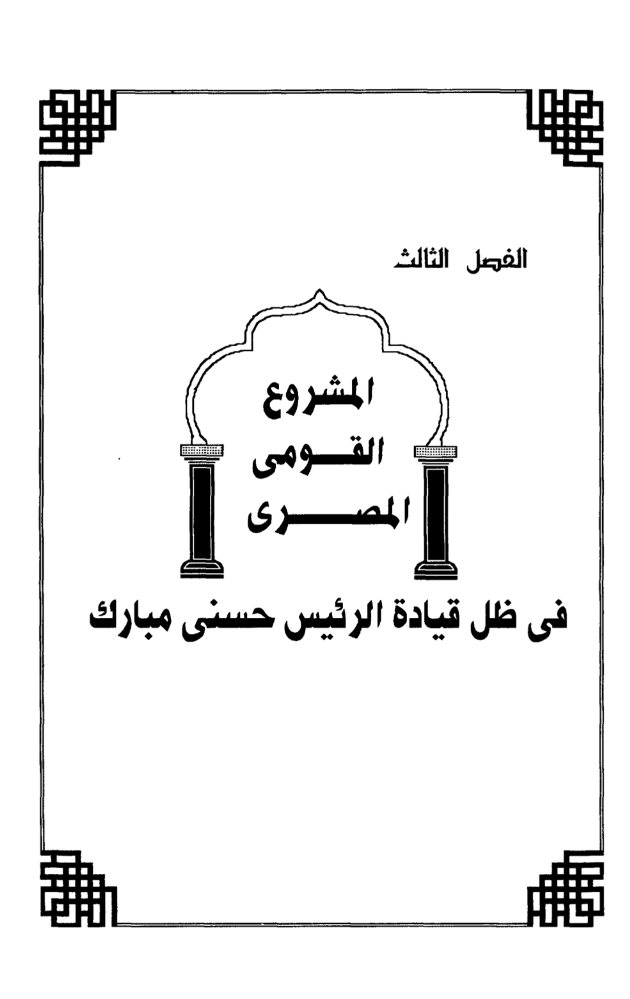
٥ - وقد أخذت القيادة السياسية على عاتقها تحقيق هذه المهام منذ ١٩٧١ فقد عاد « التحرير » ليحتل المرتبة الأولى فى الأولويات القومية بعد أن كان البناء الاقتصادى - الاجتماعى قد شغلها منذ ١٩٥٧ . وكانت وحدة الجماعة

الوطنية خلف قيادتها وحول جيشها الوطنى وتكريس كل الموارد من أجل هذه الغاية هى برنامج العمل التنفيذى . وبنجاح هذا البرنامج فى تحقيق نصر اكتوبر ١٩٧٣ أصبحت عملية السلام فى الشرق الاوسط هى المهمة الرئيسية فى المجال الخارجى ، وبذلك تتوفر الظروف لاستئناف التنمية الاقتصادية- الاجتماعية من أجل تحقيق الهدف الأسمى الذى عبر عنه الرئيس أنور السادات بقوله « ان هدفنا الاسمى . . . أن نقيم فى بلادنا الدولة العصرية والمجتمع الحديث ، حتى يستطيع شعبنا أن يحقق من خلالهما ذاته ، وينمى طاقاته الخلاقه » (وصيتى ، ص ٨) .

اما الوسائل الاساسية لتنفيذ المشروع القومى فى هذه الفترة فتتمثل فى وحدة الجماعة الوطنية حول قواتها المسلحة فى أطار من سيادة القانون ودستور ١٩٧١ ، والانفتاح الاقتصادى بعد اكتوبر ١٩٧٣ أسلوبا لاستئناف التنمية ، وبدء التحول الديمقراطى لتحقيق الحرية السياسية من خلال التحول من نظام الاتحاد الاشتراكى الى نظام التعدد الحزبى وما يرتبط به من تعدديه الرؤية ووسائل الاعلام ، وضرورة أن تكون السياسة الخارجية عاملة على توفير المناخ الملائم للتنمية الداخلية وتوثيق العلاقات المصرية - الغربية كضرورة تفرضها احتياجات بناء المشروع القومى المصرى فى أواخر القرن العشرين ، فالغرب هو مصدر التكنولوجيا ورؤوس الاموال وقوة التأثير فى العالم .

٦ - وقد نجم عن اعادة توجيه السياسة المصرية داخليا وخارجيا عوامل مضادة جديدة فالبعض رأى أن سياسة الانفتاح الاقتصادى تضر بما سبق ان تحقق من مكاسب للفئات الشعبية ، ويساعد على الأخذ بمثل هذا الرأى الاعتقاد أن السياسات الاقتصادية ليست سريعة الإتيان بالنتائج المرجوة وجاءت الممارسة الديمقراطية فى بداية التحول الى التعددية أشبه بإنفجار أصبحت فيه الصحافه الحزبية وسيلة إبراز وتضخيم التناقضات حول

التوجهات الأساسية للدولة وفى ظروف سياسية حرجة كانت تقتضى الوحدة الوطنية والالتفاف حول القيادة من أجل استكمال تحرير الارض والإنفتاح على العالم الغربى موطن التأثير والمعرفة تحقيقا للمصالح المصرية. وأدى تقدم مصر على طريق السلام الى تراجع النظم العربية التى شاركت مصر فى اكتوبر ١٩٧٣ عن المضى فى الاستفاده من ظروف الحرب فى صنع السلام، وظهرت قوى عربية تجعل من معارضة السياسة المصرية هدفا لها وهو الأمر الذى أدى الى خسارة العرب لفرصة صنع السلام فى السبعينات وخسارة مصر للمساندة العربية، وهو الأمر الذى استمر حتى جاء الرئيس حسنى مبارك؛ ليتبع سياسة إعادة العرب لمصر وإعادة مصر الى العرب ضمن سياسته الخارجية التى تستهدف تحسين علاقات مصر بجميع الاطراف الخارجية وعلى رأسها الدول العربية .



الفصل الثالث

المشروع القومى المصرى

فى ظل قيادة الرئيس حسنى مبارك

كان الفصل الأول عرضا تاريخيا لمراحل المشروع القومى المصرى ، مشروع بناء الدولة العصرية والمجتمع الحديث على أرض مصر منذ عام ١٨٠٥ وحتى نهاية السبعينات من القرن العشرين.

ويعرض هذا الفصل الثانى للمرحلة المعاصرة من مراحل البناء القومى فى ظل قيادة الرئيس محمد حسنى مبارك وابتداء من أكتوبر ١٩٨١ على وجه التخصيص ، فيقدم رؤية المشروع القومى كما يجسدها الخطاب السياسى للرئيس بصفة أساسية ، وما حققه الشعب المصرى ، صاحب هذا المشروع الحضارى الكبير ، من انجازات على طريق اقامة المجتمع الحديث والدولة العصرية بزعامته .

١ - نظرة الى الماضى

يتأمل مبارك فى الماضى ، تاريخ المشروع الوطنى المصرى ، من منطلق أساسى يدرك أنه « ليس هناك إنفصال بين الماضى والحاضر والمستقبل » (١٢/١٠/١٩٨٧)* ، بل إستمرارية تاريخية أو صيرورة دائمة ،فلا جمود فى حركة التاريخ .. وكل حقبة لها أحداثها وكل حقبة لها رجالها ، ورائدنا دائما أن يرتفع الرجال الى مستوى الأحداث ، وأن يكونوا من صناعها لا ضحاياها ، وعلينا أن نتطلع فى حاضرنا إلى المستقبل » (٢٣ يوليو ١٩٨٧) وفضلا عن هذا ، فالرجوع الى الماضى يستهدف الخروج بمغزى التاريخ ، أو درسه وعبرته . يقول الرئيس « نحن لا نتناول الماضى بقدر ما نأخذ منه الدرس والعبرة حتى لا تتكرر الأخطاء والخطايا ، وحتى تظل نظرتنا إلى الحاضر وتطلعنا إلى المستقبل فى نطاق موضوعى يبرأمن المغالطات ويلتزم بالحقائق ويستجيب إلى نداء العصر ومطالب

(*) يدل التاريخ المذكور بين قوسين بعد كل اقتباس على تاريخ القاء الخطاب او الحديث الرئاسى

الجماهير » (١٩٨٦/٧/٢٠) . يكشف هذا الرجوع الهادف الموضوعى إلى التاريخ عن « حلقات متتابعة أو مراحل مختلفة من الأزدهار والتعثر ، ولكن تلك المراحل جميعا قد شهدت عملا وطنيا دائما ، ومن أجله مضت فى كفاح مستمر يعكس حقيقة أن الوطنية المصرية ليست حكرا لفريق دون فريق ، وان الوحدةالوطنية هى القاعدة الصلبة التى تنطلق منها كتائب النضال المصرى لتضيف إلى تاريخنا أروع وأنصع صفحاته الخالدة » (١٩٨٨/٧/٢٠) وفوق ما أنجزته مراحل الازدهار يجب أن يضيف الجيل الحاضر ، وكما يقول مبارك « أن من واجبنا نحو وطننا وأنفسنا أن ندرك أن الهدف الأساسى من تقييم أى مرحلة من مراحل العمل الوطنى ان يستفيد الشعب من تجاربه المتعاقبة فيبنى على كل انجاز حققه ، ويصحح مسار حركته وبذلك يوظف الماضى لخدمة الحاضر والمستقبل كما تفعل سائر الأمم والشعوب لأن هذا هو الأسلوب الوحيد لتحقيق التقدم» (٢٣ /١٩٨٧/٧) ومن الماضى نستمد الحافز الدافع المثير لما يكمن فى أعماق الجماعة الوطنية من روح كامنة « ماضينا لن يشفع لنا ، أمجاد الأجداد لن تغفر لنا الوقوف فى مواقفنا متراخين أو مستضعفين . المَاضى المزدهر المجيد يستحثنا ، هذا الماضى يستحثنا أن نستعيد ما فقدناه من وقت وفرص ، ونداء الأجداد يطالبنا بأن نرتفع إلى مسئوليات العصر .. حساب الزمن يصرخ فينا أن ننطلق ، وان نفجر كل طاقات العمل والإبداع ، وأن نلحق بمسيرة التطور» (١٩٨٩/١١/١١)



ثورة ١٩١٩

بهذه الرؤية إلى الماضى ، ينظر مبارك إلى أهم أحداث الفترة السابقة من هذا القرن وهى ثورة ١٩١٩ وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . يقول عن الأولى « الشعب المصرى حقق مكاسب لا يمكن انكارها من ثورة ١٩١٩ تركزت فى توحيد صفوف الأمة فى مواجهة الاستعمار والسيطرة الأجنبية .. (لكن) هذه الثورة وقفت عند نقطة معينة وأصبحت غير قادرة على الوفاء بكل طموحات أبناء مصر وتحويل أحلامهم إلى واقع يعيشونه فى طليعة الشعوب ذات التراث العريق والحضارة المجيدة . ولعل هذا كان راجعا إلى عاملين أساسيين : *الأول* أن الشكل الديمقراطى للحركة السياسية إنتهى إلى قيام عدد من الأحزاب التى لا تعكس الخريطة الاجتماعية للشعب المصرى والتى أخذت تتناحر فيما بينها على السلطة مستندة إلى حد كبير على تأييد القصر وسلطة الإحتلال آنذاك دون إكتراث حقيقى بمصلحة الجماهير ، *والثانى* أنه لم يكن لهذه الثورة المضمون الاجتماعى الذى يضمن لها أن توجه انجازاتها لصالح الغالبية الساحقة من أبناء هذا الشعب وبذلك كانت ثورة شعبية على الاستعمار وحركة اصلاحية ذات أبعاد محدودة فى الداخل حرصت قوى الاستعمار والقصر على عدم السماح لها بالتطور والتحول إلى حركة مستمرة للتغيير الإجتماعى الهادف إلى تغيير ميزان القوى لحساب جماهير الشعب (١٩٨٧/٧/٢٣)

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

أما ثورة ١٩٥٢ فقد جاءت « تعبيرا عن إرادة شعبية عارمة تطالب بأن يكون حكم مصر لأبناء مصر ، وتصر على أن يكون هذا الحكم قائما على دعائم الديمقراطية والحرية والعدل .. ولا شك أن كل من عاش على أرض مصر فى تلك الفترة يدرك المدى الذى بلغته البلاد من التدهور والتفسخ بسبب السيطرة الأجنبية

وتفرغ الأحزاب للصراع على السلطة وعدم الاكتراث بمصالح السواد الأعظم من أبناء هذا الشعب .. جاءت الثورة وأعلنت مبادئها وحققت على الخريطة الإنسانية أكبر تحول عرفته مصر فى تاريخ الحكم ، وتلك حقيقة لم تعد فى حاجة إلى بيان » (يوليو ١٩٨٨) ويضيف مبارك :«أن ثورة يوليو غيرت وجه التاريخ فى مصر ..مرت الثورة فى تحقيق تحولات عميقة لصالح أغلبية أبناء مصر ، فقامت بتصفية الإقطاع ، واتجهت إلى تمصير الإقتصاد القومى وإنهاء السيطرة الأجنبية على وسائل الإنتاج وهو ما تجسد فى تأميم شركة قناة السويس ، وبدأت مرحلة جديدة من التصنيع فى مصر تطلبت بناء السد العالى لتوليد مزيد من الطاقة اللازمة للصناعة إلى جانب توفير قدر أكبر من المياه للتوسع الزراعى والتأمين ضد مخاطر التدهور المفاجىء فى منسوب المياه . ومن جهة أخرى حققت الثورة مكاسب كبرى للعمال والفلاحين بهدف تمكين كل مصرى مَن التمتع بحريته والحفاظ على كرامته والإسهام فى بناء بلاده بكل جهده وطاقته» (١٩٨٧/٧/٢٣)

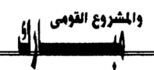
سمات العصر الحاضر

ومن التاريخ نعود إلى الحاضر مسلحين بدروسه وحوافزه . هذا العصر الحاضر يتسم بخصائص جديدة تضاف إلى خبرة التاريخ ، إنه « عصر التقدم العلمى الكبير والتكنولوجيا المتقدمة ، عصر حقوق الإنسان وأولها حقه فى المشاركة السياسية النشيطة وحقه فى التعبير الحر وحقه فى الحياة الكريمة ، عصر التجمعات الاقتصادية والتكتلات التى تحمى الكيانات المتقاربة وتخلق كيانا أكبر وأقدر على التميز فى الإنتاج والمنافسة ، عصر العلاقات الدافئة بدلا من الحرب الباردة ... (عصر) اختارت فيه شعوب عديدة أن تغير مسارها الاقتصادى والاجتماعى فأسقطت الحوائط والأسوار وتحدت جمود النظريات والفلسفات وانطلقت نحو تحولات شاملة لكى تتعامل مع واقع جديد» (١٩٩٠/١٢/١٥)

فى هذا العصر تبدأ مرحلة جديدة من مراحل المشروع الوطنى المصرى يعبر عنها مبارك بقوله : « مرحلة جديدة من مراحل العمل الوطنى فى السبعينات تقوم على التركيز بدرجة أكبر على بناء الجبهة الداخلية وتعويض ما فاتنا فى ربع قرن بسبب الحروب المتتالية والمعارك الضارية التى خضناها فى سبيل مصر والأمة العربية ، وهو ما استلزم إعادة تحديد الأهداف القومية ، وترتيب أولويات العمل الوطنى وإعطاء أسبقية مطلقة لزيادة الإنتاج الزراعى والصناعى ورفع مستوى جودة المنتجات .. وإعادة بناء المرافق الأساسية وتحقيق مستويات أرفع فى الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية وغيرها من الخدمات » (١٩٨٧/٧/٢٣) .

أكتوبر ١٩٧٣

يفصل الماضى عن الحاضر انجاز أكتوبر ١٩٧٣ ، وتقوم المرحلة الحاضرة من مراحل المشروع القومى المصرى على أساس روح أكتوبر. يعبر مبارك عن هذا المعنى بقوله :«الذين صنعوا اكتوبر المجيد ..يجسدون إرادة شعب عظيم يأبى الهزيمة والإنكسار ويرفض الجور والظلم ، يقدر على التحدى ويستطيع ان يصنع المعجزات ، كانت حرب اكتوبر وسوف تبقى إلى الأبد وهجا يضىء طريق المستقبل نكتشف من نوره عناصر قدرتنا يقينا بأننا قادرون على تحمل أعباء النهضة . كشفت معركة أكتوبر معدن هذا الشعب العظيم وصلابته كى تعيد لكى مصرى الثقة فى قدرته على صنع غد جديد ينطلق بمصر إلى افاق عصر جديد إذا أحسن العطاء بقلب عامر بالإيمان خالص لوجه الله والوطن ، يحاسب نفسه قبل أن يحاسب غيره ، يرعى صالح الأجيال القادمة ويعرف بضمير يقظ أن تقدم حياته رهن بتقدم مصر كلها ، وبهذه الروح أنجزت مصر نصر اكتوبر العظيم وبهذه الروح نستطيع أن ننجز كل أهداف النهضة لأن اكتوبر هو نهضة الوطن بأكمله » (١٩٩١/١١/١٤) .



*** المشروع القومى فى ظل قيادة مبارك «تحقيق تنمية مستمرة شاملة »**

فى تقييمه للفترة السابقة منذ ١٩٨١ وحتى الآن رأى الرئيس مبارك أن فترة رئاسته الأولى قد شهدت وضع الأساس الراسخ للبناء الاقتصادى والبناء الديمقرطى ، «وضعنا أساسا راسخا للبناء الاقتصادى والبناء الديمقراطى ،» وجاءت فترة الرئاسة الثانية « مرحلة جديدة فى إعادة بناء مصر ، مصر الصحوه الكبرى ، مصر النهضة» (١٢/١٠/١٩٨٧) .

وفى أول مايو ١٩٩٣ قال الرئيس : « سوف يبقى هدفنا الدائم والثابت رغم كل المتغيرات تحقيق تنمية مستمرة شاملة قادرة على مواجهة المطالب المتزايدة لشعبنا والوفاء بأعباء المستقبل التى تفرضها الزيادة السنوية الضخمة من أعداد السكان .

هذا هو مشروعنا القومى الذى ينبغى أن تتكتل كل الجهود لانجاحه لأنه لا بديل عن توسيع قواعد الانتاج فى مصر على نحو مستمر كى تكون قادرة على تقديم ما يحتاجه الشعب من سلع وخدمات ووظائف يتحتم مضاعفتها على نحو دورى خلال فترة زمنية محددة بسبب الزيادة الهائلة فى معدلات نمو السكان ..»

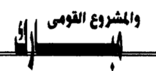
ويعبر مبارك عن غايات المشروع القومى فى مرحلته الراهنة فيقول : « إننا ننشد وطنا قادرا يملك كل أسباب التقدم ، يصون مسيرته إجماع وطنى يضع المصالح العليا فوق كل إعتبار ، يزدهر بالإبداع الحر والفكر المستنير ، وتنير طريقه ديمقراطية صحيحة توازن بين الحقوق والوجبات ، وتقيم النسيج الاجتماعى على نحو يزيده تماسكا وترابطا ، ويهيء أجياله الجديدة لمواجهة تحديات عصر جديد. ننشد وطنا تضيئه سماحة الإيمان ونور المعرفة ، ننشد وطنا يطلق كل

طاقات أفراده ومؤسساته ، ننشد وطنا يبدع تحت سمائه الحرة العالم الباحث والصانع والزارع الفنان والأديب ، وكل من له قدرة على العطاء » (٩١/١١/١٤)
ويضيف الرئيس موضحا غايات المشروع القومى ومؤكدا على الارادة التى تتغيا وترى : « الوطن هو ما نريده ، والشعوب الحرة هى التى تصنع أوطانها وفق إرادتها تستلهم فى ذلك دروس التراث والحضارة والتاريخ ونحن نريد وطنا قويا قادرا يواصل دوره الحضارى فى مسيرة الإنسانية بلدا آمنا مثلما اختاره الله، وشعلة نور تضىء طريق الحق وصوت سلام يدعو إلى العدل سندا فى الخير ، وعونا فى الشدة لكل صديق مخلص وأمين ، نريد وطنا مترابط لا تنفصم عراه ، يكبر بجهد أبنائه ومواطنيه ، يخلو من الضغينة والحقد ، يزدهر بالفكر الحر والمشورة الصادقة ، تظله سماحة الايمان ويضيئة نور العلم ، يعلو بحقوق أبنائه ويسعد فى ظله الجميع .. هذا الوطن الذى نريده .. يبنيه العمل الشاق الدائب وتكاتف المجموع الوطنى وتوافقه على طريق المستقبل» (مايو ١٩٩٢)

ويضيف مبارك فى مناسبة أخرى :« كان الحلم والأمل أن نبنى وطنا قادرا على مواجهة أعباء المستقبل تظله أعلام سلام عادل يتكاتف أبناؤه من أجل صنع غد أفضل، يتساوى فيه الجميع أمام القانون ، وتزدهر فى حدائقه حرية الرأى والفكر والابداع

كان الحلم والأمل أن نبنى وطنا للجميع تنصهر فى وحدته كل الآراء وكل الافكار ، وطنا يستعصى على التناحر والشقاق ، يرفض الغلو والتعصب ، وينتصر للسماحه والحوار . كان الحلم والأمل أن نبنى وطناً يحظى بمكانة دولية مرموقة ، تحفظ مصالحه فى عالم يزداد اضطرابا وفوضى ، وتحفظ دوره ورسالته مشعل نور وحضارة ورسالة عدل وسلام» (مايو ١٩٩٣)

باختصار أنه « أنطلاق جديد ، وبعث متجدد للروح الخلاقة الكامنة فى



ضمير هذا الشعب ووجدانه ، لرسم صورة مصر الجديدة التى تخطو بأقدام ثابتة نحو القرن الحادى والعشرين » (١٥ /٨ /١٩٨٧)

عناصر البناء القومى الشامل

المشروع القومى فى مرحلته الراهنة فى ظل قيادة مبارك يعنى تحقيق النهضة من أجل التقدم ، والسبيل إلى هذا يمر بعملية « إعادة بناء الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا » (١١/١١/١٩٨٩) أو هو « عملية تنمية مستمرة شاملة » (مايو ١٩٩٣) . ينظر القائد إلى « أصول» أو المفردات أو العناصر أو المكونات التى يتم استخدامها فى تحقيق هذه العملية فيجد بلدا يتسم تاريخيا بوظيفة البناء ، وطنا للحضارة ، وشعبا لا يضارع فى العراقة والأصالة ، شعب قيم ومبادىء ، شعب اباء وتحدى وكرامة ، وظروفا مهيأة للإنطلاق . يقول مبارك :« كانت وظيفة مصر على طول التاريخ أن تبنى وتعمر لا أن تهدم وتخرب» (أول مايو ١٩٩٣) وهى «وطن الحضارة والنور » (نوفمبر ١٩٩٢) « حباها الله بفيض من نعمه ، وهيأ لها شعبا لا يضارع فى العراقة والأصالة ، وفى عمق انتمائه لحضارته وأمته وأرضه » (١٤/١١/ ١٩٩١) ، « شعب يستحق مكانة أفضل لأنه شعب عظيم عريق ينتصر لقيم الحق والخير والحياة » (نوفمبر ١٩٩٢) « شعب القيم والمبادىء .. شعب عريق يعرف معنى العدالة والحضارة .. شعب الإباء والكرامة صاحب البطولات وصانع المعجزات ، سوف ينجز نهضة مصر الشاملة »(١٤ /١١/١٩٩١) « شعب مصر العظيم صانع الأبطال وصاحب المواقف الذى تصهره الأحداث فتزيد. صلابة وتماسكا لاتقهره التحديات ولا تهزمه المحن ، تستيقظ فى الشدائد القوة الهائلة الكامنة فى روحه لتزيده بأسا وتضاعف قدراته على الصمود والتصدى « (نوفمبر ١٩٩٢) ، « شعب عظيم يأبى الهزيمة والانكسار ، ويرفض الجور والظلم ، يقدر على التحدى ويستطيع أن يصنع المعجزات «(نوفمبر ١٩٩١).

ويزيد الرئيس عناصر المشروع الوطنى تخصيصا ، وتحديدا ، فيقول « لدينا قاعدة عمالية ضخمة ذات سجل حافل بالإنجاز والعطاء ، كانت الصرح الشامخ الذى قامت على أعمدته حركة التصنيع الكبرى التى بدأت مع قيام الثورة ، وكانت السواعد الفتية التى بنت السد العالى ، وكانت كتائب العمل التى قامت بدور كبير فى إعداد الجبهة الداخلية لخوض معركة العبور فى أكتوبر عام ١٩٧٣ وهى التى تضطلع اليوم بمهمة وطنية كبيرة وهى تحويل صحراء مصر إلى جنة خضراء تستخدم فيها أحدث وسائل الزراعة والرى وتعطى ثمارها لأبناء مصر فى كل مكان

لدينا طاقة هائلة من شباب مصر الذى أثبت أنه قادر على تحقيق ما كان الكثيرون يعتبرونه معجزة فوق طاقة البشر

لدينا جموع من المثقفين طبقت شهرتهم الآفاق ، ونالوا إحترام العالم وتقديره بإنتاجهم الرفيع وشموخهم الأخلاقى والمعنوى ، *لدينا حشد من المبدعين* فى شتى مجالات الأدب والفن الذين يغرسون فى المجتمع أرقى القيم الجمالية ويسهمون فى النهوض بمستوى الوعى الاجتماعى بالكتاب الرصين والرواية الهادفة والعرض المسرحى والسينمائى الذى يعين الجماهير على رؤية طريقها إلى المستقبل. *لدينا مؤسسات عريقة فى الجامعات والمعاهد العلمية* ومراكز البحوث تستطيع اذا أحسن ربطها بالمجتمع ككل أن نغير صورة الحياة فى ربوع مصر الواسعة ، لدينا قضاء عادل يحتكم إليه المواطن فى كل المنازعات بكل ثقة وإجلال وبإيمان جازم بأن قضاة مصرهم ضميرها الحى وحماة العدالة لدينا صحافة قديرة تشكل قوة ضاربة لنشر الفكر تعبر عن الرأى والرأى المخالف ، وتكشف عن آمال الجماهير وآلامها بحرية واقتدار .

وفوق كل هذا ، **لدينا شعب أصيل صادق** يستطيع أن يواجه الأهوال بقلوب واثقة وعزيمة من حديد

لدينا سلام اجتماعى مستقر وأمن مستتب ، رغم كل محاولات تلك الفئة الخارجة عن الإجماع الوطنى التى تسعى للنيل من أمن البلاد وتعريضها للخطر والمساس بسلامة الجبهة الداخلية التى هى ركيزة العمل الوطنى » (١٩٩١/١١/١٤)

هذه العناصر مجتمعة وغيرها تعبر عن « الامكانات المادية » « والثروة البشرية » « والقوى الروحية الملهمة والقيم الدينية المعطاءة التى تفجر طاقات العمل والانتاج والابداع »

وفى رأى القائد ان الطريق إلى النهضة هو طريق » التفاعل بين الامكانيات الحضارية وبين الارادة الحضارية » وهو التفاعل الذى يؤدى إلى تولد « منظومة من آليات التقدم المادى » تؤدى إلى « تجاوز مشكلات الاقتصاد والتنمية على الاصعدة الوطنية » (١٩٩٢/١/١٥). من هنا ، يؤكد الرئيس:« كنت دائما على يقين من أن مصر تستطيع أن تنهض من كبوتها إن توافر لها الأمن والاستقرار ، وواجهت بشجاعة أخطاء مسيرتها السابقة ، وأحسنت إستخدام مواردها ، ووظفت العلم فى تخطيط حياتها ، واستطاعت أن تحدد بوضوح أولوياتها وإهتماماتها . كنت على يقين من أن المصريين قادرون على صنع المعجزات إن ركزوا إهتمامهم على قضايا المستقبل وتركوا خلافات الماضى ومعاركه الجانبية ، وتهيأ لهم مناخ المشاركة الذى لا يستبعد أحدا ، وتحرروا من رواسب الأفكار القديمة التى أعاقت خطاهم وإرتضوا توازن المصالح بين كل الفئات ، والتفوا حول الوطن يعملون من أجله ويموتون فى سبيل عزته وكرامته» (نوفمبر ١٩٩٢)

شروط النهضة

تحتاج عملية تحقيق التقدم أو بناء الدولة العصرية والمجتمع الحديث فى عملية إعادة بناء شاملة إلى شروط عديدة لكى يكتب لها النجاح فالنهضة بحاجة إلى صحوة على المستوى الثقافى ، مستوى الوعى والارادة ، وإلى وحدة وتضامن

الجماعة الوطنية وإلى التكافل والتكامل فى النسيج الاجتماعى، وإلى الحرية والمساواة والعدالة أو الديمقراطية على الصعيد السياسى ، وإلى إصلاح اقتصادى شامل على المستوى الاقتصادى ، وإلى علاقات إيجابية على المستوى الخارجي توفر البيئة الدولية المواتية لعملية البناء الداخلى الشامل . ويشرح الرئيس فى مناسبات عديدة هذه الشروط. يقول عن العلاقات الخارجية : « كان إقرار السلام وتطهير الأرض من العدوان ورفع الأعلام على كل شبر من التراب الوطنى ، كان ذلك كله إيذانا بعملية إعادة بناء الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ..» (١٩٨٩/١١/١١). وهذا يعنى أنه لا يمكن المضى بخطوات أكيدة وواسعة على طريق البناء الداخلى فى الوقت الذى تنشغل فيه البلاد بمقاومة المحتل الأجنبى ، أو بمعنى آخر لا يمكن الانشغال ببيئة خارجية عدوانية فى الوقت الذى يجب أن يتم تكريس الانتباه القومى للبناء الداخلى . يقول مبارك فى تصريحات خاصة للأهرام فى أول عام ١٩٩٣ :« لا يمكن أن ينصلح الداخل مل لم تكن هناك علاقات متميزة لمصر مع العالم الخارجى » ، ويقول فى خطابه فى عيد العمال فى نفس العام :«فى السابق كانت الحرب هى الخطر الأكبر الذى يهدد مصر المستقبل». من هنا فإن تكريس الذات القومية لعملية بناء شاملة يتطلب « توظيف التحرك الخارجى لخدمة أهداف التنمية والتطوير وتأمين المصالح القومية الحيوية .. وإذا نحن ألقينا نظرة على تحركنا الخارجى فى الأعوام الماضية لوجدنا أنه ركز على الجانب الاقتصادى إلى حد كبير سواء بالعمل على زيادة حجم المساعدات التى نحصل عليها من الدول الصديقة ، أو عقد الاتفاقيات الخاصة بالتبادل التجارى الذى يعود على الاقتصاد الوطنى بالنفع ، أو جذب أطراف خارجية للتعاون معنا فى تحديث وسائل الإنتاج فى مصر وإدخال التكنولوجيا الحديثة فى الصناعة والزراعة والخدمات وتلك قضية نوليها أهمية قصوى » (١٩٨٧/١٠/١٢). باختصار ، ومن

هذا المنطلق « فان مصر توجه علاقاتها الخارجية أساسا وقبل كل شيء لخدمة أهداف التنمية والبناء فى الداخل ». (١٩٨٩/١١/١). وبلغة حاسمة يقول الرئيس :« إن دورنا الخارجي مسخر تماما فى النهاية لخدمة البناء الداخلى» (٩٠/١٢/١٥).

واذا كانت النهضة تعنى التفاعل الإيجابى المثمر بين الإمكانات المادية والقوى البشرية والقيم الروحية فإن النتيجة المترتبة على هذا التفاعل هى الاقتصاد المتقدم . إن عملية البناء القومى الشاملة تجد التعبير المباشر عن نجاحها فى حالة الاقتصاد ، فهذه الأخيرة هى مقياس لمدى نجاح عملية التفاعل بين كل المعطيات القومية وعلى رأسها مستوى المعرفة فى المجتمع ، ودور النظام التعليمى وجماعة البحث العلمى والتحديث التكنولوجى والنظام المصرفى ، والنظام الادارى ، وتوافر روح المغامرة والكسب، واقتحام الجديد ، فضلا عن الجوانب النفسية لأفراد المجتمع، والتماسك القومى، والعلاقة بين الحكومة والشعب ، والالتفاف حول الأهداف القومية الواضحة والنظام الاخلاقى ، والنظام القانونى ، وغيرها من جوانب الحياة القومية. فاذا كانت القضية الاقتصادية هى القضية الأساسية التى تواجهنا فإن شرط النهضة أن نتمكن من مواجهة هذه القضية وحلها ، وبمعنى آخر فإن إصلاح الوضع الاقتصادى شرط للنهضة ، وهو بالفعل أحد الشروط الرئيسية لتحقيق التقدم باعتباره مرآة تنعكس على صفحتها المتغيرات القومية العديدة الأخرى .

وانطلاقا من هذه الرؤية ، شخّص الرئيس المشكلة الاقتصادية بوضوح منذ البداية وأعطى الأولوية للتصدى لها « أول الحقائق أننا نواجه مشاكل اقتصادية طاحنة وهى نتاج تراكمات طويلة ضاعف من آثارها نقص فى الموارد .. إن التصدى لكل جوانب هذه الازمة له الأولوية الأولى فى عملنا على جميع المستويات

الرسمية والشعبية » (٢٠ يوليو ١٩٨٦) . وفى ١٤ نوفمبر ١٩٩١ يصف الرئيس مبارك طريق: تعامله مع الوضع الاقتصادى :« لقد أدركت منذ أن توليت شرف المسئولية فى أكتوبر ١٩٨١ أن مهمتى الأولى فى الفكر والعمل هى إصلاح النظام الاقتصادى فى مصر على نحو شامل يستأصل أسباب الداء من جذوره ويرسى الأساس لاقتصاد قوى قادر على تحقيق تنمية شاملة تلبى الآمال المشروعة لجماهير شعبنا العظيم » (١٩٩١/١١/١٤)

شرط ثالث للنهضة ان تتوحد كل القوى الوطنية حول الأهداف القومية العليا، وأن تسود المجتمع نظرة متسقة تكاملية ترفض التناقض والصراع وتأخذ بالتضامن والوحدة طريقا فى الحياة ، وأن يتكافل أبناء المجتمع حتى يشعر الجميع أنهم أبناء أمة واحدة . بحق إن الاهتمام بتحقيق هذا الشرط هو الذى يقف خلف تكرار تأكيد الرئيس مبارك على أهمية الوحدة الوطنية والتضامن والتكافل الإجتماعى ووحدة الشعب وحكومته ، وهو الذى يقف خلف البدء بنظرية اجتماعية ترفض الصراع والأحقاد بين فئات الأمة الواحدة ، وتأخذ بالوحدة والتعاون والتكافل . يقول مبارك فى مايو ١٩٨٦ : «أرى أن الروح القومية هى التى يجب أن تسيرنا جميعا مهما اختلفت مواقفنا وتباينت آراؤنا لأن المصالح العليا للبلاد يجب ان تكون فوق كل اعتبار » (٨٦/٧/٢٠) ويقول : « النهضة لنا جميعا اذا نهضنا والنصر لنا جميعا اذا اعتصمنا بالحق وأداءالواجب » (١٩٨٨/٧/٢٠) ويقول : « أول أهدافنا وحدة وطنية قوية متماسكة لا يتسرب إليها وهم ولا يخلخلها عجز أو دس أو وقيعة. دعونا إذن من المعارك الوهمية، فالمعارك ليست بيننا وبين أنفسنا حول ما هو زائل ، معاركنا هى التى نقف فيها صفا واحدا لكى نتحدى معا لكل العقبات ونتصدى معا لكا ما يعيق بناء التطور ، ولا نصر بكتائب مبعثرة وفرق متضاربة وقيادة تسخر كل

قواها من أجل مصالح شخصية هى صغيرة متضائلة أمام مصلحة الوطن وصالح الملايين . النصر بالارادة الموحدة ..» (١١/١١/١٩٨٩) ويضيف مبارك : « الشعب يريد وحدة فى الأهداف والغايات تحمى مسيرة الوطن وتنوعا خلاقا فى الإجتهادات حول الوسائل والأساليب يثرى الممارسة ويطور الآداء ونحن جميعا مع الشعب » (نوفمبر ١٩٩١). ويتعمق مبارك فى روح الشعب بحثا عن عوامل الوحدة على المستوى الاجتماعى ، فيجد أن وحدة الأمة أو التجمع والترابط سعيا إلى تحقيق التضامن والتكافل » تبدأ « بالنواة الأولى للمجتمع » « أى تبدأ بالاسرة » وينادى بأن يجرى ترسيخ قيم التماسك والترابط فى نطاق الأسرة بحيث تجرى العلاقة بين أفرادها على أساس المودة والرحمة . وعلينا بعد هذا أن نرسخ تلك القيم داخل المجتمع ككل حتى تبتعد كل طوائفه وفئاته عن كل ما يشق تلاحمه أو يهز وحدته أو يمس تماسك بنيانه » (١ /٢/١٩٩٢)

أبعد من هذا ، « لن تتحقق النهضة دون تغيير شامل فى علاقات المجتمع ، يضع كل مواطن أمام مسئولتيه حتى يرسخ فى أذهان الجميع أن تقدم المجتمع هو مسئولية كل أفراده وأن تقدم الأفراد لن يتم بغير تقدم المجموع الوطنى .. إن الوطن لا يحرز تقدمه إلا بتكاتف كل قواه واسهام كل أفراده ... هو وطن الجميع : العامل وصاحب العمل القادر وغير القادر، المستأجر والمالك ، القطاع العام والقطاع الخاص ، نبنيه معا بالمحبة والجهد المشترك وبالحفاظ على توازن المصالح بين جميع المواطنين وترابط المجموع الوطنى فى مسيرة خير يظلها السلام الاجتماعى »(مايو ١٩٩٢).

هذا الاحتشاد الموحد حول الغايات العليا للوطن ، وهذا النسيج الاجتماعى القوى المتضامن ، وهذا التماسك السياسى للجماعة الوطنية، وهذه الشراكة الواعية التى تتوازن فيها الحقوق والمصالح، هى الطريق إلى تحقيق النهضة ، من

هنا يقول مبارك فى أول مايو ١٩٩٣ :« جزء من مسئوليتنا الوطنية. أن نسعى إلى تحصين جبهتنا الداخلية وتعزيز تكاتفنا الوطنى، لأن هناك من سيحاولون بكل السبل تفكيك الوطن وتمزيق تكاتفه حتى لا يبلغ أهدافه فى النهضة والتقدم ، أن أثمن ما تمتلكه مصر الآن هو وحدتها وتكاتفها الوطنى ووعيها المتزايد بترابط المصالح بين فئات شعبها وإدراكها الناضج لطبيعة الدور الإيجابى الذى يمكن أن يلعبه كل المصريين فى مشروعات التنمية وحرصها الواجب على ضرورة إستثمار كل طاقة وجهد وطنى . ينبغى أن تظل عين الوطن ساهرة ترعى الفئات الأقل قدرة والأحياء الأكثر ازدحاما والاقاليم الأكثر فقرا ومن ثم فان عدالة توزيع الاستثمارات على الأقاليم المصرية طبقا لأوضاعها الاقتصادية وعدالة توزيع الخدمات بين أحياء المدن المختلفة يضمن تعزيز أواصر السلام الاجتماعى ويضمن تنمية متوازنة تعزز روح الإنتماء الوطنى ..» (١٩٩٣/٥/١) كذلك يهتم الرئيس مبارك بوحدة المجتمع والدولة فى العمل الوطنى انطلاقا من مبدأ الشراكة فى المسئولية وتحقيقا للوجود القومى ، فينادى بأن « يصبح العمل الوطنى مسئولية المجتمع كله لا مسئولية الدولة وحدها ، للجميع حق المشاركة لأن الوطن وطن الجميع ، ولأن البناء مسئولية كل فرد فى هذا المجتمع » (أكتوبر ١٩٩٢).

رابع شروط النهضة هو الديمقراطية التى تحقق أقصى قدر من الشورى فى المجتمع حتى يأتى القرار صوابا ، والديمقراطية جماع للحرية والمساواة والعدالة ، وهذه هى القيم الضرورية لإحداث النهضة ، فلن يبنى الوطن الحر - كما يقول الرئيس مبارك - إلا الانسان الحر (١٩٨٩/١١/١١)، ويتطلب هذا « إتاحة الفرصة الكاملة للجماهير لكى تشارك فى إتخاذ القرار فى كل التجمعات الدستورية والديمقراطية » « والاحترام الكامل لاستقلال القضاء » ، وقيام « الحياة الحزبية على أسس سليمة » والصحافة التى « تتمتع بالحرية الكاملة

دون أدنى رقابة ومن غير أية شبهة حجر على إنطلاق الأقلام فى جميع الاتجاهات » (١٩٨٩/١١/١١). وتنبع أهمية هذا الشرط من أن « القاعدة لأى بناء اقتصادى أو اجتماعى هى النظام السياسى الذى يقوم على تعدد الأحزاب وحرية التعبير والعمل بكل الوسائل على إتاحه الفرصة الكاملة للجماهير لكى تشارك فى إتخاذ القرار ..» (١١/١١/ ١٩٨٩) كذلك فإن « نهضتنا الاقتصادية هى نتاج نهضتنا الديمقراطية ، وإزدهار الديمقراطية ينميه إزدهار الثقافة ..» (١٩٨٨/٧/٢٠)

الشرط الخامس من شروط النهضة هو الصحوه الثقافية التى تولد الوعى الجماعى الذى يشكل إطار العمل المحقق للنهضة ، أو كما يعبر الرئيس مبارك « المسئولية الجماعية النابعة عن وعى جماعى هى التى تحمى موكب الاستقرار والتقدم « (٢٣ يوليو ١٩٨٧) هذا الوعى الجماعى نتاج للثقافة ، ومن هنا فإن « الثقافة فى مقدمة أسلحة المعركة والفنون الرفيعة هى الزاد الوجدانى الذى تصمد به القلوب فى تلك المعركة ، والآداب الراقية هى المصابيح التى تضىء الطريق إلى النصر العظيم، والقائمون على هذه المسئولية الكبيرة من المفكرين والفنانين والأدباء هم أول الكتائب فى معركة النهضة حيث يجاهدون من أجل تعميق القيم الاصيلة والمبادىء النبيلة وحيث يحفزون مسيرة التقدم نحو الآمال الكبار ويبشرون بغد سعيد مشرق لا يسعد به إلا من يكدحون ويعرقون من أجل الوصول إليه «(١٩٨٨/٧/٢٠) واذا كانت الثقافة تورث الوعى الجماعى فإن هذا الوعى الجماعى هو الذى ينمى الديمقراطية التى تعتبر أساسا للنهضة الاقتصادية من حيث توفيرها للإطار السليم لإتخاذ القرار الصائب والسياسة الصحيحة .

ومن ناحية أخرى فإن الثقافة هى مصدر « القيم الأصيلة والمبادىء النبيلة » التى تشكل مضمون النسق الأخلاقى الذى يشكل الضمير الفردى والجماعى.

ويهتم الرئيس مبارك كرائد للنهضة بقيم العمل ، قيم العطاء ، قيم الأداء ، قيم الإنجاز ، قيم الإبداع ، قيم الإجتهاد ، قيم المثابرة والتحمل ، قيم المشاركة ، قيم المبادرة ، قيم الصدق والاخلاص والأمانة قيم الإجادة والإحسان ، قيم التثمير والإنماء ، قيم المساواة والعدالة والحرية ، فهذه هى القيم التى لابد منها للنهضة .

من هنا يحرص الرئيس مبارك على تحديد عدد من المعايير التى توجب علينا الالتزام بها من أجل النهضة:

أولا : علينا أن نحرص على أداء الواجب قبل أن يرتفع صوتنا للمطالبة بالحق وأن نجعل هذا المبدأ قيمة راسخة من القيم المصرية المعاصرة.

ثانيا : علينا أن نحقق معدلات أسرع فى الإنجاز والإنتاج

ثالثا : علينا أن نسعى إلى الإتقان والابتكار سعيا نحو الكمال » (١٩٨٩/١١/١١)

وفى هذا المجال يرى مبارك أن « الحفاظ على التوازن الدقيق بين الحق والواجب هو ركيزة أساسية من ركائز التقدم كما أنه يمثل القاعدة الصلبة للعدالة الاجتماعية ، وهو يقتضى أن يحاسب كل منا نفسه قبل أن ينطلق فى توجيه اللوم إلى غيره وإلقاء المسئولية عليه ، لذلك فإنه يستلزم أن يدرك المواطن أيا كان موقعه أن قدرة الوطن على العطاء تتحدد أولا وآخرا بمجموع ما يحصل عليه الوطن من عطاء أبنائه ..» (١٩٨٩/١١/١١). بل يدعو الرئيس إلى « تحقيق فائض فى الواجبات على الحقوق لمواجهة متطلبات التنمية وزيادة الانتاج والانتاجية » (١٩٩٢/١/١٥)

ان ضرورة الأخلاق للنهضة واضحة تمام الوضوح فى الخطاب السياسى للرئيس مبارك خذ مثلا هذا الاقتباس : « ان العمل الوطنى لا يترسخ ويزدهر إلا إذا كان قائما على قاعدة صلبة من القيم والأخلاق الرفيعة التى تدفع الانسان إلى

الإخلاص فى عمله والحفاظ على حق المجتمع عليه والحرص على المال العام والتمسك بطهارة اليد والقلب ، وتعميق الترابط والتكامل داخل المجتمع ، وتلك كلها اخلاقيات يستمدها المرء من القيم الروحية والتعاليم الالهية ،ومن ثم فإن من واجبنا ونحن نقود تلك المراحل الدقيقة من العمل الوطنى أن نعمل على تعميم المفاهيم الدينية السليمة فى نفوس النشىء لعلها تؤسس جيلا تعصمه من الزلل وتغرس فيه روح الوفاء والإنتماء وتعلمه السماحة ونبذ التعصب وإحترام حقوق الآخرين والشعور بالتضامن والحرص على أداء الأمانة » (١٩٨٨/١١/١٠)

سياسة بناء المشروع القومى فى ظل قيادة مبارك:

على طريق النهضة ، طريق بناء المرحلة الراهنة من المشروع القومى المصرى ، يسأل مبارك فى أكتوبر ١٩٨٧ « أين كنا ؟ وماذا فعلنا ؟ وإلى أين نحن متجهون فى طريق البناء : البناء الديمقراطى، والبناء الاقتصادى الاجتماعى وبناء العلاقات الخارجية السليمة ؟» وعلى هذا الطريق يجيب الرئيس على الجزء الأول من هذا السؤال الكبير: أين كنا ؟

١ - « كانت البداية الديمقراطية قد اصطدمت بأحداث جسيمة إنتهت إلى شلل حزبى وتوقف صدور صحف المعارضة ، وما واكب ذلك من إجراءات شملت العديد من السياسيين والصحفيين وأساتذة الجامعات وتجمعات كبيرة من مختلف الإتجاهات ، ثم واجهت البلاد أخطر وأبشع جريمة إرهابية فى تاريخها المعاصر عندما إغتال رصاص الغدر الرئيس محمد أنور السادات .. وجرت أحداث دموية فى بعض المدن الكبيرة بعد الإغتيال أستشهد فيها عدد كبير من رجال الشرطة والمواطنين »

٢ - كان هناك جدل شديد حول نتائج السياسات الاقتصادية التى طبقت من

عام ١٩٧٤ وحتى ١٩٨١ وكان إستغلال الإنفتاح الإقتصادى من جانب البعض وما استتبعه من تأخر فى تعبئة الموارد من أجل التنمية، وأتاح هذا الفرصة أمام المناوئين للإنفتاح الاقتصادى لكى يشهروا بالمبدأ نفسه ... وانخفاض حاد فى حركة السياحة ... والنقص الملحوظ فى موارد النقد الأجنبى ، وتسرب المتاح منه خارج القطاع المصرفى ... وانخفاض الانتاج، وتدهور فى بعض الصناعات الهامه .. »

٣ - « ولم تكن القوات الاسرائيلية قد اكملت إنسحابها من سيناء ، وكان الموعد المقرر لها هو الرابع والعشرين من أبريل عام ١٩٨٢ . وكان الموقف العربى يعانى من قطيعة كاملة بين مصر وشقيقاتها ».

ماذا فعلنا؟

قدم الرئيس مبارك موجزا لما تحقق فى ظل قيادته فى فترة رئاسته الأولى أوضح فيه اتجاهات العمل الوطنى برئاسته :

« سارت سياسةالحكم فى طريق دستورى واضح فى اتجاهات خمسة

الإتجاه الأول : ديمقراطية رحبة تفتح كل الابواب والنوافذ ، لا تفرق بين مؤيد ومعارض ، ولاتقيد رأيا أو تحجر على فكر. وكانت صفحة ناصعة جديدة فى العمل السياسى ، بدأتها باستقبال كل المعتقلين المعارضين بمقر رئاسة الجمهورية ، وكان الرمز فى ذلك واضحا ، وهو ان الحكم للجميع وان المعارضة هى جزء من نظام الحكم لأن مصر هى وطن كل المصريين وعادت كل الأحزاب إلى ممارسة نشاطها الوطنى وظهرت صحف المعارضة بعيدة عن أى رقابة من أى نوع وتجاوز النشر فى بعض

الصـحف كل الحـدود الدسـتورية فى بعض الأحـيـان، بما لم تعـرفـه ديمقراطية معاصرة فى أى بقعه فى العالم. وكان المنطلق فى ذلك -وهذه قناعتى- أن حداثة العهد بالممارسة قد أطلقت المكبوت من غير ضابط أو معيار وأن إستمرار الممارسة ووعى الجماهير والإلتزام الوطنى سوف يخفف من هذه المغالاة .

وجرت الانتخابات لمجلسكم الموقر مرتين ، وحصلت المعارضة على عدد من المقـاعد لم يسبق له مثيل فى المجالس النيـابيـة المصـرية منذ أول انتخابات أجريت فى مصر، أى منذ أكثر من ستين عاما .

وتعرضت البلاد لأحداث خطيرة وكان وعى الشعب - قبل القانون - هو الدرع الأول للإسـتـقـرار، ولم يطبق قـانون الطوارىء على أى نشـاط سياسى » ..

الإتجاه الثانى « سياسة اقتصادية محددة الأطار والمضمون قامت على خطة تنمية إقتصادية وإجتماعية شاملة حققت فى مرحلتها الخمسية الأولى فى مشروعات الإنتاج والخدمات ما حاز على تقدير الدوائر العالمية المحايدة وقد ألتزمنا بسياسة إقتحام المشكلات الكبرى من جذورها ، فنحن لا نؤمن بإعطاء المسكنات الوقتية لأن المشكلات تتفاقم بعد زوال المسكنات، وتهتز الثقة بين الشعب والقائمين بمسئولية الحكم ... وإتجهنا إلى القطاع العام ، تجديدا لمصانعه وترشيدا لإدارته فكانت الجودة مع زيادة الانتاج وتناقص عدد الشركات الخاسرة. وبدأت عجلة التصدير فى الدورا ن السريع وازلنا كثيرا من المعوقات كما بدأ إنطلاق القطاع الخاص بتشجيع كامل من الحكومة، وظهرت صناعات جديدة ، وازدهرت صناعات قائمة، واستكمل انشاء المدن الصناعية. وتوهج شعار « صنع

فى مصر » وجرى كل هذا ونحن نواجه مشكلة الديون العاتيه التى تقصم ظهر معظم دول العالم الثالث... وتم تقييد الإلتجاء إلى القروض، فوضعت لذلك ضوابط محكمة ومعايير قاسية ، لا تسمح بالاستدانة إلا فى حالات الضرورة القصوى أو إستكمال المرافق الحيوية الأساسية، وحتى فى هذه الحالات أصبحنا نشترط وضع جدول زمنى للحد من اللجوء لعقد القروض تمهيدا لوقف ذلك كلية ..

وإذا إنتقلنا إلى مجال الإنتاج الزراعى لوجدنا أنه رغم تناقض مساحة الأرض المزروعة فى فترات سابقة بسبب التوسع العمرانى وتجريف الأرض المزروعة ، فقد تمكنا من إيقاف هذا النزيف ، وتحقيق زيادة ملموسة فى الإنتاج الزراعى فى عدد من المحاصيل الهامة، وأصبحنا نصدر فائضها إلى الاسواق الخارجية ، كما أننا بصدد تنفيذ برنامج علمى لزيادة الانتاج من المحاصيل الأخرى التى شهدت إنخفاضا بسبب تغير التركيب المحصولى رغم أن إنتاجية الفدان الواحد من هذه المحاصيل قد ارتفعت. وإلى جانب هذا فإننا نسير بخطى حثيثة دائبة فى إتجاه زيادة المساحة المزروعة وتحويل الصحراء إلى أرض خضراء مباركة تحمل الينا الخير وتوفر لنا الأمان »

الإتجاه الثالث : إلتزام حاسم لا يقبل التهاون أو المساوامة بطهارة الحكم .. ولن يتزعزع إيماننا أبدا بأن سيادة القانون هى الأمان ، وأن إستقلال القضاء هو حصن الجميع، حاكمين ومحكومين »

الإتجاه الرابع : اذا كان الهدف هو بناء المجتمع القوى القادر على تخطى العقبات والتغلب على التحديات، فإن تحقيق العدل الاجتماعى يشكل عصب الحياه بالنسبة لمسئولية الحكم . إن الميزان الأول لبناء الحكم هو الإنحياز الكامل

لكل ما ييسر الحياة ويؤمنها لمحدودى الدخل مع إستثمار كل إمكانية متاحة فى هذا الشأن . إننا مع الفقراء حتى ينتصروا فى معركة الحياة الكريمة. ونحن مع القادرين وهم يقدمون عطاء الانتاج وزيادة فرص العمل ويؤدون حق المجتمع عليهم. وبهذا الفهم يمكن أن تتعايش الطبقات بعيدا عن صراعات الفتن والأحقاد . ومن أجل ذلك عملنا على زيادة الأجور ، ورغم انها أصبحت تلتهم ما يقرب من ٤٥٪ من إجمالى إيرادات الدولة السنوية .. أنشأنا ٨٩٢٠٠٠ وظيفة جديدة فى القطاع الحكومى فى السنوات الخمس الماضية ، رغم الأعباء التى يسببها هذا للموازنة العامة للدولة. ومن أجل رسالة العدل الاجتماعى زاد عدد المؤمن عليهم الذين يستحقون معاشا عند التقاعد من ١٠,٧ مليون مواطن إلى ١٢ مليونا ، وبذلك أصبحت ١٢ من بين كل ١٣ أسرة فى مصر مؤمنا عليها، ويستحق عائلها معاشا عند التقاعد كما توسعنا فى نشر مظلة التأمين الصحى للعاملين فى القطاع العام وقطاعات من العاملين فى الحكومة ، فوصل عدد المؤمن عليهم صحيا إلى ٣,٦ مليون فرد وهذا يمثل ٢٦,٤ ٪ من اجمالى قوة العمل فى مصر

الاتجاه الخامس : سياسة خارجية رشيدة تضع مصالح مصر قبل كل شىء وفوق كل اعتبار وتمد جسور التعاون مع كافة الدول التى تثبت استعدادها للتعاون مع مصر بصدق وإخلاص ودون مساس بحريتنا وسيادتنا وإستقلال إرادتنا أو التدخل فى شئوننا »

وفى نوفمبر ١٩٩٢ قدم الرئيس مبارك قائمة بالأولويات الوطنية فى ظل قيادته ·

تحددت أولوياتنا فى أربعة محاور اساسية يستحيل

بدونها تغيير صورة الحياة فى مصر إلى الأفضل :

المحور الأول : تقوية جذور السلام وكسب أكبر عدد من الأصدقاء فى العالم خدمة لقضية الإستقرار والأمان وتوسيعا لأبواب التعاون الدولى مع مصر

المحور الثانى : هو التجديد الشامل للبنية الأساسية التى كانت قد شاخت وتهالكت ، والتجديد الشامل لمعدات مصانعنا التى أُستهلكت وأصبحت مهددة بالتوقف .

المحور الثالث هو تحرير الارادة والادارة المصرية من أثقال عديدة عرقلت النمو الاقتصادى وحرمت مصر من طاقات يمكن ان تضاعف قدرتها وأهدرت إمكانات عديدة يمكن بحسن إستثمارها أن يضطرد النمو المصرى إلى المراتب التى ننشدها.

المحور الرابع: فك أسوار العزلة التى فرضناها حول انفسنا والإسراع بربط قواعد الأنتاج المصرى بمواقع التقدم العلمى فى العالم وتحديث وتطوير المؤسسات التعليمية والتربوية والتدريبية التى تشارك فى إعداد وتكوين مهارات وقدرات الانسان المصرى » (نوفمبر ١٩٩٢) .

تواجه سياسة تنفيذ المشروع القومى فى عهد مبارك بعدة تحديات حددتها لجنة الرد على بيان السيد رئيس الوزراء بمجلس الشعب على النحو التالى:

١ - الزيادة الرهيبة فى عدد السكان والتى تبتلع كل الجهود المخلصة وتمتص معظم الإيجابيات وتلتهم القدر الأكبر لمعدلات النمو، وتهدد كل خطوة إلى الأمام فى سبيل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

٢ - البطالة كأثر من آثار الزيادة السكانية الرهيبة والتى لم تعد مشكلة

اقتصادية فحسب بل باتت آفة اجتماعية تنخر فى كيان المجتمع المصرى وتمثل منبعا لانحرافات سلوكية وتأثيرات إجتماعية خطيرة تؤثر على أمن المجتمع وتؤثر على إستقراره .

٣ - إصلاح الجهاز الإدارى أن الأوان لإزالة الآثار السلبية والتراكمات والرواسب التى أفرزت أنماطا فى التفكير وفى أساليب العمل والتنظيم الادارى لا تتلاءم مع معطيات العصر وتحدياته ، الأمر الذى ترتب عليه كثير من الاختلالات فى الأجهزة الادارية ومعاناة الجماهير .

٤ - « ان المشاركة الشعبية بالجهود الذاتية قيمة اجتماعية تؤكد مفهوم العمل الجماعى وروح الفريق وتغرس القيم الايجابية ، وتسقط عوامل السلبية وهى المدخل الصحيح لبناء الوعى الوطنى العام خاصة أن رصيدنا البشرى من القوة والقدرة بما يمكننا من مواجهة التحديات والتغلب عليها » (مضبطة الجلسة ٢٧فى ١٩٩١/٣/٩ مجلس الشعب) .

وقد ركز الرئيس مبارك الاهتمام باثنين من التحديات التى تواجه عملية تنفيذ المرحلة الراهنة من البناء القومى الشامل، يقول :

« إن التحديين الأساسيين اللذين يواجهان مصر وهى على مشارف مرحلة الإنطلاق هما ***التحدى الأول*** توسيع قواعد الإنتاج إلى أقصى حد ممكن ***والثانى*** الإرتقاء بقوة العمل المصرية، ولا يمكن أن يتحقق هذان الهدفان بغير الإلتزام الثابت الذى لا يعرف التردد أبدا بتنفيذ سياسات الإصلاح والتحرر الاقتصادى الذى أثبت التطبيق العملى جدواها والتى تحث على المنافسة وتشجيع المستثمرين وتهتم بإقامة مشروعات البنية الأساسية وتطوير قدرتها حتى تستوعب آلاف المشروعات الجديدة

يبقى التحدى الثانى الذى يتعلق بتطوير قوة العمل المصرية كى ترقى قدراتها إلى مستويات عالية من المهارة والإنضباط والإتقان وتتمكن من التعامل مع أحدث الاساليب التكنولوجية فى الزراعة والصناعة. هذا هو التحدى الخطير الذى يتطلب تغييرا وتطويرا شاملا فى الشكل والجوهر لكل مؤسسات التعليم والتدريب فى مصر إبتداء من التعليم الأساسى إلى الجامعة ، كما يتطلب علاقة وثيقة ومستمرة بين مراكز الانتاج ومراكز البحث العلمى وتعزيزا مستمرا لقدرتنا على إستيعاب التكنولوجيا فى مختلف جوانب حياتنا... ان اصلاح التعليم يجب ان يحتل أولوية فائقة فى قائمة اهتماماتنا العامة، وأن نجعله مشروعنا القومى فى السنوات التى تبقت من هذا القرن » (نوفمبر ١٩٩٢)

وفى نوفمبر ١٩٨٩ ،حدد الرئيس مبارك القضايا الأساسية التى تواجه العمل الوطنى على النحو التالى :

١ – «القضية الأولى هى قضية تضييق الفجوة التى لا زالت قائمة بين الواردات والصادرات .. فلابد من وضع برنامج لخفض الواردات وزيادة الصادرات»

٢ – " قضية إستيعاب التكنولوجيا الحديثة فى الزراعة والصناعة على أوسع نطاق ممكن على النحوالذى إتبعته بعض الدول النامية في القارة الآسيوية في العقدين الاخرين، وتمكنت بذلك من اللحاق بركب الدول المتقدمة وتحقيق فائض متزايد فى ميزان مدفوعاتها .. والمقصود هو تبنى خطة قومية شاملة لإدخال التكنولوجيا العصرية ولو تدريجيا فى ممختلف جوانب الحياة المصرية وفقا لبرنامج محدد » .

٣ – " قضية تطوير الأداء الإقتصادى المصرى بما يستهدف دعم طاقته الإنتاجية لافرق فى هذا بين القطاع العام أو القطاع الخاص ، وهو ما

يستلزم التحرك على محورين أساسيين : *الأول تحرير القطاع العام وتطويره* بتغيير الهيكل الانتاجى لوحداته. أما المحور *الثانى فهو تحفيز القطاع الخاص* من خلال توسيع حيز الملكية الخاصة فى الشركات المشتركة والعامه القائمة منها والجديدة ، ومن خلال وضع السياسات المالية والنقدية التى تدعم أنشطته »

٤ – إننا نضع مشكلة البطالة فى مقدمة أولوياتنا لأننا ندرك أهمية فتح مجال العمل المنتج الشريف أمام الملايين من شباب مصر ، غير أن الدولة لا تستطيع وحدها ان تتصدى لهذه المشكلة بأبعادها المتفاقمة كل عام .. »
(١٩٨٩/١١/١١)

منجزات المشروع القومى المصرى فى ظل قيادة مبارك

إعتاد الرئيس مبارك على تقديم عرض لما تم إنجازه سنويا وطوال السنوات الاثنتى عشرة السابقة ، وكان آخر وصف قدمه لما تم إنجازه فى خطابه أمام العمال فى أول مايو ١٩٩٣ واهتم فى عرضه لما تم انجازه بالطاقة والمدن الجديدة والمواصلات والإتصالات والأوضاع المالية ، قال : « أصبح لدينا انتاج من الغاز الطبيعى لتأمين تشغيل محطات الكهرباء وبالرغم من زيادة استهلاك المواد البترولية بمقدار ٩.٢ مليون طن خلال العشر سنوات الماضية... وتم تحديث شبكات توزيع الكهرباء والمواد البترولية ومدها على نطاق جميع المحافظات » .

« أعددنا ١٥ مدينة جديدة ... وتم تجهيز ٩ مناطق صناعية بمرافقها أعدت لاستقبال ٣٦٩٠ مشروع »

« الموانى المصرية ... زاد عددها من ٤ إلى ٦ موانى ... قادرة على استيعاب واردات وصادرات مصر لما بعد عام ٢٠٠٠ »

« ارتفع عدد المطارات الدولية فى مصر من مطار واحد إلى ٨ مطارات دولية أصبحت قادرة سنويا على إستيعاب ١٨,٥ مليون مسافر»

« تم تحديث شبكات الاتصال التليفوني ... عندنا ٢ مليون و٦٠٠ ألف خط تليفونى وعندنا ١٨٦ دولة فى العالم نتصل بها»

« عندنا ٣٥ ألف كيلو متر طرق ... »

« فائض فى ميزان المدفوعات ٥,٩ مليار دولار »

« زادت الودائع الموجودة لدى البنوك المصرية خلال عشر سنوات بمقدار ٥٥ مليار جنيه مصرى للودائع بالجنيه المصرى و٧ آلاف و٤٠٠ مليون دولار للودائع الأجنبية، وكانت الزيادة ضخمة ومبشرة فى السنوات الثلاث الأخيرة... وأدى التدفق فى النقد الأجنبى على البنوك المصرية إلى ظهور فائض فى موارد مصر من النقد الأجنبى عن إحتياجاتها فى العام الماضى بلغ ٣٧٦٣ مليون دولار بعد أن كانت تدفقات الموارد عاجزة عن مواجهة النفقات السنوية لمدة خمسة عشر سنة متصلة» (١٩٩٣/٥/١)

وفى نوفمبر ١٩٩٢ قيّم الرئيس مبارك ذلك الانجاز الذى تحقق طوال السنوات السابقة : «أنجزنا للحاضر والمستقبل عملا ضخما يستحق الفخار ، أمام أجيالنا القادمة ، جددنا شباب مصر كى تصبح أكثر قدرة على تحمل أعباء المستقبل وإستعدنا لها طاقات ضخمة لم تكن تسهم أو تشارك ورفعنا عنها أثقالا وقيودا كبلت انطلاقها، وفتحنا أمام مسيرتها طريق التقدم واضحا لكل عيان ... يولد هذا الجهد الضخم ما يعزز تفاؤلنا بمستقبل قريب تدخل فيه القدرة المصرية مرحلة النمو المضطرد وتنطلق فيه المسيرة المصرية إلى مشارف القرن الحادى والعشرين» (١٩٩٢/١١)

وفى مايو ١٩٩٣ قدم الرئيس مبارك جدول أعمال المرحلة المقبلة، يقول :«تتطلب المرحلة القادمة على وجه التحديد صياغة لإثنى عشر برنامجا تستهدف التغلب على ما تبقى من مشاكل الماضى ومواجهة تحديات المستقبل ونشر النماء والتقدم فى جميع أرجاء مصر العزيزة

أولا : يتحتم علينا أن نبدأ فورا فى تنفيذ برنامج قومى للنهوض بأهم أنواع الخدمات والمرافق فى المناطق العشوائية فى جميع المحافظات.

ثانيا : تعلمنا من دروس الماضى حتمية تحقيق التوازن فى التنمية بين المحافظات المختلفة خاصة فى مجالات التنمية الاقتصادية وضرورة توفير الخدمات الاساسية

ثالثا : ان يكون هناك علاج واضح المعالم ولو تدريجى لمشكلة البطالة خاصة بين خريجى المدارس والجامعات

رابعا : يتوقف نجاحنا فى إيجاد الملايين المطلوبة من فرص العمل على قدرتنا وشجاعتنا فى تذليل الصعاب التى تعترض نشر التنمية فى جميع المحافظات وعلى قدرتنا على تحديد مجالات وفرص الإستثمار فى كل محافظة ثم على تكثيف الجهود من أجل تشجيع المستثمرين فى جميع ربوع البلاد .

خامسا: يفرض علينا التوجه السريع لإيجاد الملايين من فرص العمل أن نستمر فى الإستثمار فى إقامة البنية الاساسية لذلك سوف نضاعف الجهد المبذول لزيادة عدد المشروعات التى تقام فى قطاعات الكهرباء والمواصلات والطرق والمدن الجديدة ومياه الشرب والصرف الصحى والرى والصرف والتعليم والصحة

سادسا : يتحتم ان نحافظ على مشروعات البنية الاساسية التى تم تنفيذها واصبحت من اكبر الثروات الموجودة على ارض مصر واكثرها مساهمة فى التنمية .

سابعا : لن تقتصر جهودنا فى تشجيع الاستثمار على فتح الأبواب المغلقة وتوفير الخدمات للمستثمرين، بل سوف تمتد أيضا إلى تبسيط قواعد التعامل معهم والتعريف المسبق لهذه القواعد مقدما، لذلك أصدرت التعليمات بالإنتهاء قبل نهاية هذا العام من برنامج تبسيط التشريعات التى تحكم النشاط الاقتصادى وأهمها التشريعات المنظمة لبدء النشاط وكذلك التشريعات الضريبية ...

ثامنا : إن تطوير أداء الجهاز الحكومى مهمة شاقة ومعقدة وتحتاج إلي استثمارات ضخمة وزيادة فى الانفاق الجارى على هذه الخدمات، وعقول مستنيرة تتفرغ لصياغة التعديلات فى التشريعات واللوائح ونظم العمل ، وقيادات تتمتع بالمرونة والقدرة على إتخاذ القرار... وتجارب الدول تؤكد إستحالة تحقيق هذا التطوير دفعة واحدة ... وتؤكد أيضا أن التطوير يتحقق على مراحل ويجب أن يبدأ فورا فهو حتمى لراحة المواطنين .

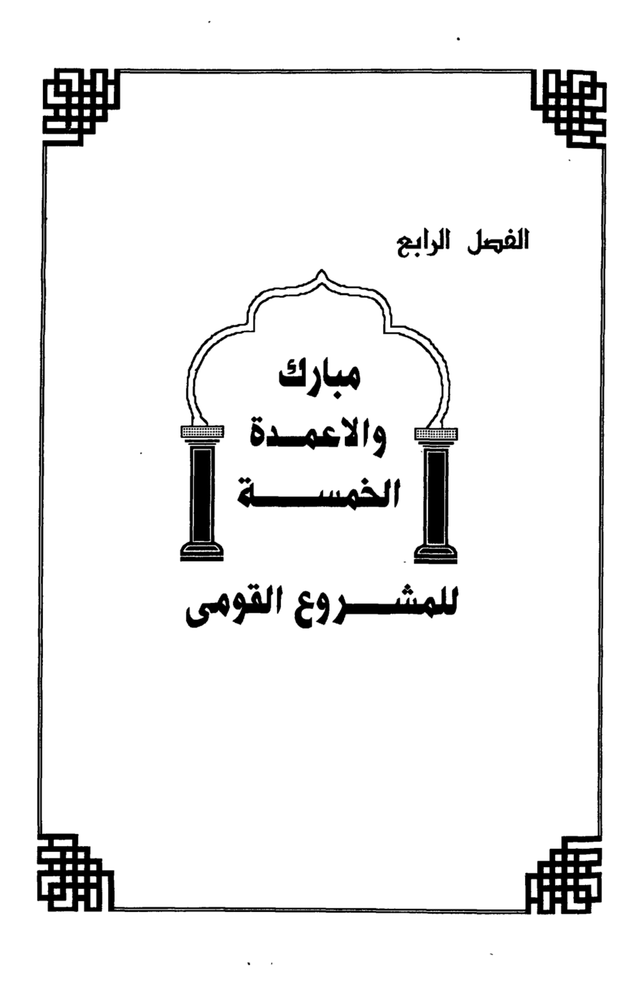
تاسعا : تؤكد جميع الدراسات التى طرحت أمامى عن تجارب الدول المتقدمة والنامية فى التصدى لمشكلة البطالة على حتمية الاهتمام بالمشروعات الصغيرة ... فى قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والخدمات فهى القادرة على توفير فرص عمل سريع وبتكلفة استثمارية متواضعة

عاشرا : تؤدى القدرة على زيادة الإنتاج إلى زيادة موارد مشروعاتنا، وكذلك موارد الدولة وبالتالى، تتوافر الموارد لزيادة الأجور والإرتقاء بمستوى الخدمات سبيلنا إلى ذلك هو أخذ زمام المبادرة وإستيعاب ما توصلت إليه العلوم

وتطبيقاتها فى الدول التى سبقت فى هذا المجال .

حادى عشر : إن صادرات مصر من السلع ما زالت متواضعة ... فيتحتم إذن أن تبدأ تنظيمات قطاع الأعمال المصرى بالتعاون مع التنظيمات النقابية ومؤسسات الدولة المسئولة عن تنشيط الصادرات فى صياغة السياسات والبرامج التى نقترح الالتزام بها لزيادة حجم الصادرات المصرية

ثانى عشر : ترتبط الزيادة فى قدرة المجتمع على الإنتاج وقدرة الراغبين فى العمل على الحصول على فرص أفضل للتوظف ثم الحصول على دخول مناسبة لتغطية تكاليف المعيشة ، بالقدرة الذاتية للأفراد على الإنتاج والإبداع. هذه القدرة يتم تشكيلها فى مؤسسات التعليم والتدريب، لذلك كان من الضرورى ان تطوير التعليم فى جميع مراحله وكذلك تطوير مراكز ومنشآت التدريب على إختلاف أنواعها وأشكالها فى مقدمة اهتمامنا فى المرحلة القادمة » (١ /٥/١٩٩٣) .



الفصل الرابع

مبارك والاعمدة الخمسة للمشروع القومى

١ - الثقافة فى المشروع القومى :

يعبر الرئيس مبارك عن *مضمون الثقافة الوطنية* بقوله : "نحن شعب مؤمن برسالات الأديان، وقد نشأت أجيالنا المتعاقبة فى مختلف مراحل نموها على الإلتزام بالقيم الرئيسية ، وأداء الفرائض الواجبة، كما أننا عشنا ونعيش بإيمان لايتزعزع بأن الدين رحمة وتراحم ومودة وترابط ويسر وسماحة ، ولن تفتر دعوتنا إلى الالتزام بفضائل الدين والتنشئة الصالحة فى البيت ودور العلم بتعاليم الله سبحانه وتعالى وما تبثه هذه التعاليم من نقاء روحى هو خير زاد فى رحلة الحياة لأبنائنا" (١٩٩٠/١٢/١٥) .

وإذا كانت *الصحوة الثقافية* شرط للنهضة ، فإن نظرة الرئيس إلى لب الثقافة الوطنية تدور حول ما سبق للإسلام – تاريخيا – أن أنتجه من "دولة عظمى" و "حضارة كبرى" ، وهى نظرة قائد بناء قومى يبحث عن الأسرار والعوامل الفاعلة فى البناء، فيجد أن هذا يرجع إلى ما يحتويه الإسلام من العقيدة الحقة والشريعة السمحة والفضائل العالية والقيم السامية (١٩٨٨/٣/٥) ، ومن ثم يدعو إلى ضرورة أن يجرى دفع المسيرة الوطنية إلى مشارف القرن الحادى والعشرين، وبيد الشباب، تحت مظلة القيم الروحية السمحاء التى تعصمه من الزلل ، وترد عنه غوائل التخريب والدمار. (١٩٩٣/١/٢٥). "إن القيم الدينية الروحية ومكارم الأخلاق، هى التى تحمينا وتصوننا فى مسيرة العمل الطاهرة ... ليكن بناء الروح بتعاليم الدين والأخلاقيات مواكبا لبناء العلم، ولتكن معاهد العلم هى ميادين بناء الإنسان الجديد، فلا ثمرة فى علم بغير خلق قويم" (١٩٨٧/١٠/١٢) .

هذه القيم البناءة التى جاء بها الإسلام تضم الحرية والمساواة والشورى والعدالة والأخوة. يفصل الرئيس معانى هذه القيم . *فالحرية* هى "الحرية

الشـاملة الكاملة التى تحـرر الإنسـان ذاتا ... وتحـرر الإنسـان عقـلا ... وتحـرر الإنسـان روحـا حيث لا سلطان على أحد إلا الله ولا عبودية ولا خضوع مطلقا إلا لذاته العلية .. تحرر الإنسـان عقيدة حيث لا إكراه فى الدين ولا فرض لمعتقدات بالقوة أيا كان مصدرها ... (المولد النبوى الشريف، ١٩٩٢) . ويرى الرئيس مبارك "أن الإسلام حين قرر العبودية لله وحده، أبطل استعباد الإنسان لأخيه الإنسـان" (١٩٩٢/١/١٥) .

والمساواة هى : "النظر إلى البشر بإعتبارهم جميعا سلالة أب واحد هو آدم وآدم من تراب، ولا تميـز بالأعـراق ولا بالألوان ولا بالطبـقـات وإنما يتـمـيـز الإنسان .. بقدر تقواه" والتقوى هى مراقبة الله والتزام تعاليمه فى إجتناب الشر وفعل الخير ومن أفضل الخير نفع الناس وتعمير الكون ، وما أصدق قول الرسول الكريم (ص) "خير الناس أنفعهم للناس" (خطاب المولد الشريف ١٩٩٢) .

وأما عن ***الشورى*** ، فقد "سبق الإسلام بالدعوة إلى الشورى منذ أكثر من ألف عام حين أمر الله نبيه أن يشاور أصحابه، وألا ينفرد بالرأى فى الأمور التى تتصل بمصالح المسلمين ومصائرهم ، وذلك برغم أنه نبى يتلقى الوحى من الله جل شـأنه والحكمـة من هذا التوجيـه الإلهى للرسـول الكريم هى أن المولى سبحانه وتعالى أراد أن تكون الشورى دستورا مقررا وأساسا ملزما، وفى ذلك قال لنبيه "وشاورهمُ بالأمر" ، ووصف المسلمين بأنهم أهل شـورى بحكم كونهم مسلمين فقال "وأمرهم شـورى بينهم" . ويرى الرئيس أن الشورى "ليست مطلوبة منا فى نظام الحكم فحسب، وإنما هى مطلوبة كأسلوب حياة ونظام معيشة فى كل المواقع وعلى كافة المستويات فى الأسرة والمدرسة فى المصنع والشركة فى الإدارة والوزارة فى المؤسسات الرسمية والشعبية على السواء ، وبهذا تكون الديمقراطية طابعا عاما يميز الأمة ويجعلها مؤهلة لأن تنال مكانتها المأمولة فى عالم اليوم والغد" (خطاب الإسراء والمعراج فى ١٩٩٢/٢/١).

ولكن الشورى « فى جوهرها سيادة رأي الجماعة والسير وفق ما يرتضيه المجموع والبعد فى كل سلوك عن الفردية والاستبداد والتسلط" (المولد النبوى ، ١٩٩٢) .

والعدالة هى "تحرى الإنصاف إلى أبعد حدود التحرى ... فالناس جميعا سواء أمام القانون وهم سواء أمام القاضى" . *والأخوة* كقيمة تكمن فى "اعتبار المسلمين أسرة واحدة كبيرة" ، *والسلام* بإعتباره قيمة هو "تأمين حياة الناس من الحرب، هو تحريم دم العبد وتجريم إزهاق الأرواح إلا بالحق ... فالقتال وهو الاستثناء مشروط برد العدوان ... بل إن حسن المعاملة والسلوك الحميد مع غير المسلمين أمر مطلوب جدا من المسلمين وذلك قول المولى جل شأنه "لاينهاكم اله عن الذين لم يقاتلكوم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين" (المولد النبوى الرشيف ١٩٩٢) .

ورغم منظومة القيم الإسلامية المنسقة وما يرتبط بها من أخلاقيات ونظام حقوق، إلا أن من ينظر إلى *أوضاع الأمة* فى العصر الحاضر يجد أنها "تبعث على الأسى وتثير المشاعر مايكاد يعتصر القلب ويمزق النفس ويحير القلب" . ويرصد الرئيس مبارك مجموعة من الظواهر السلبية فى أوضاع الأمة مثل التفرق المذهبى ، والتطرف العقائدى ، والإرهاب الفكرى ، والاستغلال الدينى ، والتراجع العلمى ، والتأخر الاقتصادى، والتشوه الاجتماعى ، والتخلف الحضارى ، والتدين السلبى ومن موقع المسئولية يسأل : "كيف الخلاص من هذا الوضع المحزن لأمة عريقة ، فرض عليها أن تتوقف وأحيانا تتأخر، بينما هى بدينها القويم وقرآنها الكريم ورسالة نبيها العظيم جديرة بأن تنهض وتتقدم وتتصدر؟" . ويقدم الإجابة : "إن الخلاص من هذه الأوضاع المحزنة لن يكون إلا بالرجوع إلى المبادئ الإسلامية القومية التى قامت عليها رسالة الإسلام .... وذلك أن تلك المبادئ القويمة هى التى أخرجت العرب – والعالم من حولهم – من أوضاع كانت أشد

ترديا من أوضاع أمتنا اليوم، فهى تستطيع من غير شك أن تكون سفينة النجاه لأمتنا العربية كما كانت للعرب وللعالم كله بالأمس " . وتدور هذه المبادئ حول حرمة الإنسانية والحرية والأخوة والمساواة وإعلاء القيم الحضارية بالعلم النافع والتنمية الشاملة والقيم الخلقية والسلام بإعتبارها "سبع دعائم تبرز من بين مبادئ الإسلام الخالدة، التى أقام عليها أسلافنا دولتهم العظمى وشادوا حضارتهم الكبرى ، فتقدموا وتصدروا وقادوا وسادوا وكانوا بحق خير أمة أخرجت للناس" (خطاب ليلة القدر ، ١٩٩٣/٣/٢٠) .

هذه المبادئ جزء من "الإيجابيات" التى يرى مبارك ضرورة إحلالها محل "السلبيات" التى تعانى منها الأمة، وهذه الإيجابيات هى : *القرآن والسنة والتراث الحضارى والعلماء الأجلاء والمتخصصون المقتدرون والقوة البشرية الفتية والإرادة الصلبة القوية* . (١٩٩٢/٣/٣٠) .

وهكذا ، يعود القائد إلى الثقافة الوطنية يبحث فيها عن مصادر ملهمة للنهوض عن طريق صحوة صادقة ، ويدعو إلى الأخذ بهذه القيم والمبادئ السامية العليا التى أثبتت تاريخيا جدارتها حين ألهمت عملية بناء دولة عظمى وحضارة كبرى .

إن الصحوة الثقافية التى ينادى بها مبارك، وما يتحقق للأمة من قوة بفعل نتائج العمل الوطنى الدائب المستمر فى البناء ، تمكن ثقافتنا من الحياة بقوة وسط ثقافات الأمم الأخرى، فتتمكن من التفاعل مع تلك الثقافات تفاعل القادر على الأخذ والعطاء ، ومن ثم لاتكون من الضعف بحيث تتعرض *للاجتياح الثقافى* من ثقافات أخرى . وفى هذا المجال، دعا الرئيس مبارك وزراء الإعلام المسلمين أن "يتدارسوا رؤية إعلامية مستنيرة تضع الخصائص الذاتية لأمتنا فى إعتبارها الأساسى، وتدعم وسائل تنميتها وتأصيلها ، وتزود شعوبنا بالانتاج الإعلامى الإسلامى الرفيع الذى يعبر عن قيمنا ويحقق الحصانة والمناعة لأجيالنا وشبابنا الذى تعلق عليه الآمال" (١٩٩٢/١/١٥) .

كذلك دعا الرئيس مبارك فى خطابه فى أول فبراير ١٩٩٢ فى ذكرى الإسراء والمعراج إلى "أن نتكاتف جميعا من أجل صحوة إسلامية صادقة تقاوم التخلف وترفض التوقف وتدفع إلى العمل البناء والإبداع الخلاق فى سبيل الله والوطن وتحمى أمتنا الواحدة من الأخطار التى تحيط بها فى هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ الإنسانية" أما متطلبات هذه الصحوة فهى : « الإدراك السليم لجوهر الإسلام الصحيح .. والتمسك القوى بمبادئه الإنسانية الرفيعة ، والالتزام الواعى بقيمه الحضارية الخالدة . فهذه المبادئ والقيم هى التى تدفع إلى التقدم وتعين على الرقى كما أنها تشكل جوهر الإسلام ومضمونه السلوكى الذى يجب أن يحرص عليه كل مسلم صادق مع الله ومع نفسه " غير أن الإدراك السليم لجوهر الإسلام الصحيح بحاجة إلى التنوير والتوجيه والكشف عن حقيقة الإسلام المشرقة وصورته السمحة المضيئة ، وهذا هو مجال الدعاة والعلماء (١٩٩٢/٢/١) .

وهكذا تتضح العلاقة بين الثقافة الوطنية وجهود بناء المجتمع الحديث والدولة العصرية فى مصر، أو باختصار جهود تحقيق النهضة ، فهذه الجهود لاتثمر إلا إذا قامت على *قاعدة أخلاقية صلبة* ، يقول مبارك : "إن العمل الوطنى لايترسخ ويزدهر إلا إذاكان قائما على قاعدة صلبة من القيم والأخلاق الرفيعة التى تدفع الإنسان إلى الإخلاص فى عمله والحفاظ على حق المجتمع عليه والحرص على المال العام والتمسك بطهارة اليد والقلب، وتعميق الترابط والتكامل داخل المجتمع، وتلك كلها أخلاقيات يستمدها المرء من القيم الروحية والتعاليم الإلهية ، ومن ثم فإن واجبنا ونحن نقود تلك المراحل الدقيقة من العمل الوطنى أن نعمل على تعميم المفاهيم الدينية السليمة ..." (١٩٨٨/١١/١٠).

وفى ظروف البناء ، تكون الحاجة ماسة إلى *أخلاقيات الواجب*، لأنه كما يقول الرئيس بالتحديد، فإن الحاجة ماسة فى هذه الظروف إلى "تحقيق فائض فى الواجبات على الحقوق لمواجهة متطلبات التنمية وزيادة الإنتاج والإنتاجية"

(١٩٩٢/١/١٥) ولتحقيق ذلك الفائض من الواجبات "علينا أن نحرص على أداء الواجب قبل أن يرتفع صوتنا للمطالبة بالحق وأن نجعل هذا المبدأ قيمة راسخة من القيم المصرية المعاصرة... فالحفاظ على التوازن الدقيق بين الحق والواجب هو ركيزة أساسية من ركائز التقدم .. لذلك فإنه يستلزم أن يدرك المواطن، أيا كان موقعه ، أن قدرة الوطن على العطاء تتحدد أولا واخرا بمجموع ما يحصل عليه الوطن من عطاء أبنائه .." (١٩٨٩/١١/١١) .

وفضلا عن نسق القيم العليا الباعثة على النهضة ، تضم ثقافتنا الوطنية – فى بعدها التاريخى – *مثالا لدور العلم والمعرفة والعلماء فى بناء النهضة والتقدم* . فالعنصر المصرى القديم فى ثقافتنا المعاصرة يتضمن دورا محوريا للعلوم فى بناء المعجزة المصرية القديمة ، ويأتى علماء العصر الإسلامي ليدفعوا المعرفة الإنسانية قدما إلى الأمام خطوات هامة وبخاصة فى مجال ما يسمى الآن بالعلوم البحتة كالرياضيات والفلك والطب والأدوية . من هنا، فإن النهضة المعاصرة بحاجة إلى تأصيل هذا المنحى العلمى فى طريقة الحياة المصرية فى الحاضر والمستقبل . لايزال العلم والتكنولوجيا المعاصران يمثلان تحديا يجب خوضه والنجاح على أرضه ، وهذه هى قضية استيعاب التكنولوجيا التى يجعلها الرئيس مبارك أحد التحديات الرئيسية من أجل بناء المستقبل .

ومن جهة أخرى ، فإن *الإنتاج الثقافى* الرفيع هو سر المكانة التى تحتلها بلادنا فى هذه المنطقة من العالم . يقول الرئيس : "كان تميز مصر فى المجال الثقافى هو العنصر الذى مكنها من تبوء مكانة مرموقة إقليميا وعالميا على مر العصور، كما كانت قدرة الفرد المصرى على استيعاب ثقافته وثقافات الآخرين وتحقيق التفاعل بينها دون التخلى عن أصالته الحضارية والروحية هى أقوى سلاح فى تثبيت الوجود المصرى فى مواجهة شتى التحديات ، ولذلك فإن علينا أن نبذل أقصى جهد ممكن لتحقيق نهضة ثقافية كبرى وتعميق دور الفنون والآداب فى

صياغة الحياة المصرية وفى تشكيل رؤية المواطن لموقعه من التطور السياسى والاجتماعى، وللعالم المتغير الذى يعيش فيه، كذلك يجب فى هذا المقام أن نولى عناية خاصة للتربية الدينية لأن التنشئة الدينية الصحيحة تعصم من الوقوع فى شرور مدمرة للفرد والجماعة وتغرس فى نفوس النشئ قيما رفيعة ومثلا عليا نبيلة تحميهم من الزلل والشطط وتعمق رؤيته لما فيه مرضاة الله وصلاح المجتمع . وجنبا إلى جنب مع هذين العنصرين علينا أن نوجه قدرا كبيرا من اهتمامنا لتعميق البناء الديمقراطى وترسيخ حقوق الإنسان فى الوجدان المصرى" (١٩٩٠/١٢/١٥) .

ينقلنا الرئيس مبارك فى هذه الفقرة الأخيرة إلى قضية أساسية تتعلق بالجانب الاجتماعى من ثقافتنا. فرغم منظومة القيم العليا المستنيرة التى يضمها لب هذه الثقافة ، إلا أنها بحاجة إلى سلوك اجتماعى يضاهى هذه المنظومة القيمية الرفيعة سواء فى مجال الأسرة أو المجتمع أو الدولة . وقد تقدمت من قبل رؤية مبارك فى ضرورة بث قيمة الشورى فى مجالات حياتنا المختلفة حتى تكون الشورى أو الديمقراطية سمة أساسية فى حياتنا من أجل النهضة .

ويتحدث مبارك عن مزيد من جوانب العلاقة بين الثقافة والنهضة، فيقول : "الثقافة هى نور يضئ الطريق لكى نتعرف على التاريخ الصحيح لبلادنا ، ولكى نرتبط بجذورنا الحضارية ارتباط امتداد لتطور ورفعة لامتداد تقويض وردة ، والثقافة هى النوافذ المفتوحة على الكفاح الإنسانى العالمى من أجل حماية حق الإنسان فى حياة كريمة ، والثقافة هى المكون الأساسى لبناء الوجدان الاجتماعى الذي يسهم فى إثراء الشخصية الإيجابية فى المجتمع، ويدفع عن هذا المجتمع نزوات الضلال والتضليل ... ودعوتى لأهل الثقافة والفنون الذين نضعهم فى المجتمع مع العلماء فى أبرز مكان ، أن يؤدوا رسالة النهضة، بما يقود إلى بناء مستمر، ويوثق روابط الانتماء، ويدعم مجتمع الإخاء والحب والعدل الاجتماعى ... " (١٩٨٧/١٠/١٢) .

ويمنح الرئيس مبارك رجال الثقافة فى مصر التقدير الذى يستحقونه ، فهم "جيوش المثقفين والعلماء وكتاب المعرفة والتقدم الذين يشكلون وجدان الشعب المصرى، ويلهمون حركته على طريق التنوير والتقدم ويرسخون فى ضمير الفرد والجماعة سيادة العقل والعلم فى كل نواحى الحياة" (٢٥/١/١٩٩٣) .

نخلص مع الرئيس إلى أننا عندما نسعى من أجل الوعى الجماعى بمتطلبات النهضة المعاصرة فى الحاضر والمستقبل، ننظر بتمعن فى ثقافتنا الوطنية وثقافات العالم من حولنا، فنجد فى ثقافتنا إيجابيات عديدة يؤدى تمسكنا بها إلى التخلص مما يشوب طريقة حياتنا من سلبيات، وإلى إعادة الحياة - بإرادتنا على التحدى والحياة فى عالم اليوم - إلى منظومة القيم الخالدة ومبادئ العمل الرفعية المثمرة للحركة الإيجابية المنتجة للنهضة.

كذلك فإن حياتنا وسط ثقافات أخرى يعنى ضرورة أن نأخذ من هذه الثقافات مايعيننا على تحقيق النهضة، وبخاصة العلوم العصرية والتكنولوجية المتقدمة والتنظيمات التى ثبت نفعها للأمم. إن صحوة الذات الثقافية يمكننا من التفاعل مع الثقافات الأخرى بنجاح فلا تتعرض طريقة حياتنا لخطر الاجتياح الثقافى الخارجى، وتمضى ثقافتنا حية قادرة على العطاء المتواصل بقوة وتأثير . وفى هذا المجال ، فإن رجال الثقافة لدينا يحملون مسئولية رئيسية فى تحقيق نهضة ثقافية تكون أساسا عقليا وعلميا وفكريا ووجدانيا وشعوريا لحركة البناء القومى .

٢ - المجتمع فى المشروع القومى بقيادة مبارك :

التضامن الاجتماعى :

يرفض الرئيس مبارك "التناحر والصراع" الاجتماعى، ويأخذ بدلا عن ذلك بالتماسك والتعاون والتلاحم والتضامن من أجل نسيج اجتماعى قوى قادر على تحقيق الغايات القديمة بصف وطنى واحد : يعبر عن هذه النظرة بقوله : "إن التناحر والصراع لايترتب عليهما إلا إضاعة الجهد وإهدار الموارد وتوقف التنمية ، وهما يؤديان فى كثير من الأحيان إلى الخراب والدمار وسفك دماء ودفع الحياة والأحياء إلى مهاوى الفناء" (١٩٩٢/٢/١)، ويقول أيضا "إننا نؤمن بالمجتمع الذى يوازن بين الحق والواجب ويحترم حق الفرد وحق المجتمع على أفراده، ويناشد الجميع أن يؤدوا واجبهم لصالح الوطن ككل دون أن تطغى فئة على فئة ودون أن تثور الفتنة ويحتدم الصراع الذى يهدم ولا يبنى ، ويقوض ولا يضيف، ولا يهدى فيه أحد إلى سواء السبيل" (١٩٨٩/١١/١١) .

وإذا كان من طبيعة التكوينات الاجتماعية أن تعرف اختلاف الحظوظ المادية بين الأفراد، فإن هذا لايكفى أن يكون مبررا لتناحر الأقوياء والضعفاء أو الأغنياء والفقراء، فالطرفان يشكلان مجتمعا واحدا لايمكنه أن يتقدم وهو منقسم على نفسه متناحر بين مكوناته . يقول الرئيس : "ان ينهض الوطن بتناحر فئاته وقواه الاجتماعية أبدا، ولن ينهض الوطن بأن تتصور فئة بعينها أنها وحدها المسئولة عن إنجاز أهداف النهضة، وإنما ينهض الوطن بتكاتف قواه فى إطار عادل يحقق مصلحة الجميع" (١٩٩٢/٥/١) . وهذا يعنى أنه لا الصراع الاجتماعى، ولاسيطرة القلة يمكن أن يكون طريقا إلى النهضة، فطريق النهضة الصحيح هو طريق الأمة المتماسكة المتحدة التى توفر لمواقع الإنتاج فيها علاقات عمل سليمة . "لا إخلال فيها بالتوازن بين حقوق العمال ومصالح أصحاب الأعمال ومتطلبات الإدارة القادرة الرشيدة، فتلك كلها حقوق ومصالح مشروعة تصب عطاءها فى تيار العمل

الوطنى وهو تيارجارف لاينقطع ولايتوقف" . يستهدف القائد التوصل إلى "تعزيز علاقات الإنتماء داخل مواقع الإنتاج وتهيئة المناخ المناسب لقيام توازن وثيق بين الإدارة والعمال يجعل من كل العاملين فريقا واحدا متجانسا يرى فى نجاح مؤسساته نجاحا شخصيا له لأن عائد النجاح سوف يعود بالخير على الجميع" (١مايو ١٩٩٢) .

وينتقد الرئيس مبارك أولئك الذين لايزالون يدافعون عن أحد أطراف الجماعة الوطنية ضد الطرف الآخر ، فغاية الجماعة الوطنية ينبغى أن تؤثر على طريقة تفكيرنا بحيث نترك التشيع للبعض ضد البعض، ونتمسك بمناصرة التوافق والائتلاف بين مكونات المجتمع وصولا إلى تكوين اجتماعى منسجم ونسيج عضوى قوى متماسك يعتبر ضرورة للتقدم فى عصر الأمم المتنافسة . يقول الرئيس : "بعض الأقلام التى لم تزل تتصور أن إنصاف الفقراء يمكن أن يتم بإثارة البغضاء بين فئات المجتمع والتشهير بالقادرين ومطاردة الرأسمالية الوطنية كي يعاودها مرة أخرى الإحساس بأنها لم تزل فى قفص الاتهام ، وأنها موضع شك دائم، وأنها لا تقف فى وطنها على أرض ثابتة تكفل لها الحماية المشروعة والأمان وتهيئ لها مناخا صحيحا يشجعها على المزيد من الاستثمار والنشاط.

إن الحفاظ على مصالح غير القادرين ... لا يتحقق أبدا بضرب مصالح القادرين أو إثارة مشاعر الكراهية نحوهم ، وإنما يتحقق بالدفاع عن دور أولئك وهؤلاء وعن مصالحهم المشروعة العادلة دون افتراض قيام تناقض حتي بين هذه المصالح لأن دائرة الوحدة فى المصلحة هى دائرة واسعة رحبة يمكن أن تفيئ بظلالها الوارفة على كل من يبنى صرحا أو يزرع شجرة فى ثرى مصر الخالدة..." (خطاب نوفمبر ١٩٩٢) .

وكان الرئيس مبارك قد أعلن فى بدء فترة رئاسته الثانية التزامه بالتعايش الطبقى بعيدا عن الصراع ، وجاء التعبير عن هذا الالتزام واضحا : "إننامع

الفقراء حتى ينتصروا فى معركة الحياة الكريمة ، ونحن مع القادرين وهم يقدمون عطاء الإنتاج وزيادة فرص العمل، ويؤدون حق المجتمع عليهم . وبهذا الفهم يمكن أن تتعايش الطبقات بعيدا عن صراعات الفتن والأحقاد" (١٢/١٠/١٩٨٧).

وإنطلاقا من ضرورة التكافل الاجتماعى ، يدعو مبارك القادرين إلى الإسهام فى تقديم الخدمات للمجتمع، وبمعنى آخر فهو يدعو إلى دور اجتماعى للفئات الاجتماعية القادرة من الناحية المادية من أجل تعزيز التضامن الاجتماعى بين مختلف فئات النسيج الاجتماعى القومى "أقول للقادر لابد أن يسهم فى العمل لصالح غير القادرين، يشارك فى بناء مدرسة، يعاون فى تجهيز مستشفى بأحدث الإمكانات، يقوم مع غيره من القادرين بالأعمال التى لاتقدر الحكومة على متطلباتها المالية .. وعليه أن ينظر إلى احتياجات المجتمع حوله ويبادر إلى الإسهام فى توفيرها " (٢١/١٠/١٩٨٨ حديث مبارك للأهرام) .

ونصل مع الرئيس إلي جوهر هذه النقطة الهامة : "إن الوطن لايحرز تقدمه إلا بتكاتف كل قواه وإسهام كل أفراده .. هو وطن الجميع : العامل وصاحب العمل، القادر وغير القادر، المستأجر والمالك، القطاع العام والقطاع الخاص ، نبنيه جميعا بالمحبة والجهد المشترك، وبالحفاظ على توازن المصالح بين جميع المواطنين وترابط المجموع الوطنى فى مسيرة خير يظلها السلام الاجتماعى" (١/٥/١٩٩٢).

الاحتشاد القومى حول الأهداف القومية العليا :

ومن جهة أخرى ، تساعد الوحدة الوطنية ، وحدة وتضامن النسيج الاجتماعى، على الالتفاف الوطنى الجماعى حول الأهداف القومية العليا،

فى أكتوبر ١٩٨٧ ، نبه الرئيس مبارك إلى أن "الضمير الوطنى ينادى الجميع أن يلتفوا حول مكتسبات الشعب فى الديمقراطية والعدل الاجتماعى والفرص المتكافئة. إن الالتقاء الوطنى حول هذه الأهداف يجب أن يكون حلفاً قويا

منيعا ، يصون الحرية ويحارب التطرف وينبذ الإرهاب، ويثرى الشرعية الدستورية وتعدد الأحزاب، ويتطلع إلى المستقبل بالحلم والأمل ، بالعلم والعمل، وهذه هى دعوتناالوطنية" (١٢/١٠/١٩٨٧) . في نوفمبر ١٩٨٨ دعا الرئيس إلى ضرورة "أن تكون كل الآراء صادرة من أجل بناء مصر، ولا بد أن نلتف جميعا حول أهدافنا القومية ... أناشد الجميع روح اليقظة والوحدة..." (١٠/١١/١٩٨٨) .

كذلك تتطلب وحدة المشاكل التى يواجهها المجتمع وحدة الجماعة الوطنية فى مواجهتها، "إن هناك مشاكل يجب علينا جميعا أن نتكاتف فى مواجهتها لافرق فى هذا بين حاكم ومحكوم ومؤيد ومعارض لأن القضايا العامة هى بطبيعتها قضايا قومية نشترك جميعا فى التأثير بها إيجابا وسلبا، ومن ثم فإنه يتعين علينا أن نشارك فى مواجهتها والتصدى بقوة لمضاعفاتها، .... أمامنا فى هذه المرحلة قضايا كبرى رئيسية تتطلب من الجميع الإسهام الإيجابى والمشاركة الصادقة ، فهذا هو الارتفاع بكل الهامات إلى مستوى الأحداث " (١٠/١١/١٩٨٨) .

ووفقا لتشخيص قائد المسيرة الوطنية ، فإننا نمر "بمرحلة بناء شامل تتطلب من الجميع تجمعاً قويا من أجل السير نحو الهدف العام" . ولهذا فإن "كل القوى السياسية مدعوة أن تسهم بالآراء والحلول فى نطاق أحكام الدستور والقوانين التى نلتزم بها جميعا" . ولن نفعل ذلك إلا إذا كانت "كل القلوب تنبض بصحوة صادقة والتزام وطنى في بناء النهضة" (٢٠/٧/١٩٨٨) .

وتكاد الوحدة الوطنية القوية المتماسكة تبلغ المرتبة الأولى بين أهداف الجماعة الوطنية وهى تنطلق على طريق البناء الشامل، فهذا شرط أولى ضرورى لاغنى عنه للإنطلاق. يقول الرئيس مبارك : "أول أهدافنا وحدة وطنية متماسكة لايتسرب إليها وهم ولا يخلخلها عجز أو دس أو وقيعة ... معاركنا هى التى نقف فيها صفا واحدا لكى نتحدى معا كل العقبات ونتصدى معا لكل مايعيق بناء التطور .. النصر بالإرادة الموحدة " (١١/١١/١٩٨٩) .

ومع هذا ، فمن الضرورى أن تتنوع الاجتهادات البناءة فى مجال الوسائل والأساليب المحققة لهذه الأهداف والغايات ، وهو التعدد المبدع الذى يثرى الأداء الوطنى ويطوره. من هنا يدعو مبارك إلى "وحدة فى الأهداف والغايات تحمى مسيرة الوطن وتنوعا خلاقا فى الاجتهادات حول الوسائل والأساليب يثرى الممارسة ويطور الأداء" (نوفمبر ١٩٩١) .

وفضلا عن الوحدة الوطنية ، ووحدة الإرادة ، وتنوع الاجتهادات فى الوسائل والأساليب المحققة للغايات ، فإن "الروح القومية هى التى يجب أن تسيرنا جميعا مهما اختلفت مواقفنا وتباينت آراؤنا لأن المصالح العليا للبلاد يجب أن تكون فوق كل اعتبار" (٢٠/٧/١٩٨٦) .

العدالة الاجتماعية :

فى عمق نظرية مبارك فى المجتمع يكمن مبدأ العدالة الاجتماعية ، فمجتمع الصحوة والنهضة لايمكن أن ينجح فى تحقيق هذه المهمة الكبرى دون تضامن وتكافل ووحدة إرادة حول الأهداف العليا وقوة النسيج الاجتماعى المتوحد حول غايات النهضة . غير أن هذا كله بحاجة إلى شرط أبعد منه هو العدالة الاجتماعية. وقد قدمت اللجنة الخاصة المشكلة فى مجلس الشعب للرد على بيان رئيس الوزراء أمام المجلس فى تقريرها الصادر فى ٨ من يناير سنة ١٩٩٠ مفهوما متكاملا للعدالة الاجتماعية شمل محاور خمسة هى : "تكافؤ الفرص ، وعدالة توزيع الدخول والثروات، وعدالة توزيع الأعباء العامة ، وتوفير السلع والخدمات الأساسية للفئات محدودة الدخل ، وتحقيق التكافل الاجتماعى" . وقالت اللجنة فى تقريرها أن "مفهوم العدالة الاجتماعية ينصرف إلى أ ن يكون العمل وحده هو معيار الحصول على الدخل أو العائد " وأن العدالة الاجتماعية تقوم على أساس : "إتاحة الفرص المتكافئة أمام الجميع لتحقيق التقدم المادى والمعنوى ، ثم تترك الباب مفتوحا بعد ذلك للتفاضل بينهم بالجهد والعلم والعمل " ، وأن عدالة توزيع الأعباء والتكاليف

العامة تعنى "ضرورة تفاوت الأعباء العامة تبعا للعجز والمقدرة وضرورة تناسب الأعباء طرديا مع القدرة المالية" . وأضافت اللجنة فى تقريرها أن "دعامة العدالة الاجتماعية هى التوسع كما وكيفا فى السلع والخدمات التى تفى بالاحتياجات الأساسية للفئات محدودة الدخل لتخفيف المعاناة عنها وضمان مستوى لائق من الحياة الكريمة لها .. إن التكافل الاجتماعي يعنى أن يؤدى القادرون حق المجتمع عليهم اعترافا منهم بأنهم ما جمعوا ثرواتهم إلا فى ظل ما كفلته الدولة لهم من استقرار وأمن وحماية ، وإدراكا منهم لمسئوليتهم الوطنية والاجتماعية تجاه غير القادرين فى المجتمع، وهو ما يضمن تعايش الطبقات بعيدا عن صراع الفتنة والأحقاد " . وتوصلت اللجنة إلى أن " للعدل الاجتماعى جانبه المعنوى الذى لاينكر وهو إشاعة روح المودة والحب بين أفراد المجتمع مما يمكن من العطاء بغير حدود" ، وأن "العدالة الاجتماعية شرط ضرورى لكل من الاستقرار السياسى والاجتماعى" ، وأن "ولاء المواطن لوطنه وإقباله على التضحية فى سبيله وبذل الجهد والعطاء إنما يتوقف على مدى العدل الاجتماعى الذى ينعم به داخل هذا الوطن، ومدى ما يكفله له من مستوى لائق من الحياة الكريمة" .

يحتفظ الرئيس مبارك بمكانة هامة *للعدالة الاجتماعية* فى نظامه، فهى "الأساس الراسخ للحكم ... لأ ن العدالة الاجتماعية بين فئات الشعب المختلفة هي التى تحفظ استواء اتزان مسيرة المجتمع وتصون وحدة الوطن وتقصى عنه عوامل التناحر والشقاق وتزيد من ترابط النسيج الاجتماعى وتماسكه. لا تفريط فى هذا الواجب الذى هو جزء من تعاليم الله عز وجل ، ولا خروج عنه أو تقليل من أهميته ومكانته فى أصول الحكم " (نوفمبر ١٩٩١) .

ويرى الرئيس مبارك أن "الدولة العصرية والفئات القادرة والواعية تدرك مسئوليتها الوطنية والاجتماعية عن حماية محدودى الدخل *فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته* ، غير أن الجزء الهام من الحلول يتمثل فى

قدرتنا على تحويل المجتمع إلى خلايا متكاملة للإنتاج ، فمن منا لا ينتج نعد له الوسيلة كي ينتج ، ومن يسهم بقدر معين فى الإنتاج نعاونه لكى يزيد انتاجه" (١٢/١٠/١٩٨٧) .

التوازن النسبى بين الأجور والأسعار :

وإذا كانت لجنة الرد على بيان الحكومة بمجلس الشعب فى تقريرها الصادر فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨٧ قد رأت أن أدوات تحقيق العدالة الاجتماعية تشمل التنمية الاقتصادية، والنظام الضريبى، والتوازن النسبى بين الأجور والأسعار ، ومجانية التعليم – فقد نادى الرئيس مبارك بضرورة زيادة الأجور " فى الحدود التى لا تخل باقتصاديات الإنتاج ، ولا تتعارض مع ضرورات الإصلاح الاقتصادى" (١٠/١١/١٩٨٨) . ويربط الرئيس بين زيادة الأجور والإنتاج ، فهناك علاقة طردية بين الإنتاج والأجور، كلما زاد الإنتاج يمكن زيادة الأجور : "إن معادلة الأسعار والأجور فى مجتمع يتزايد سكانه على هذا النحو المذهل لايمكن أن تتم فى غيبة قضية الإنتاج، وبدون أن يدخل الإنتاج طرفا ثالثا فى معادلة الأسعار والأجور، فلن يتحقق سوى المزيد من الخلل الاقتصادى والتضخم وارتفاع الأسعار" (١ /٥/ ١٩٩٢) . ومن جهة أخرى، تساعد أدوات السياسة المالية على الحد من التضخم، الأمر الذى يعود بالخير على الكادحين وذوى الدخل المحدود. وقد أشار الرئيس مبارك إلى ذلك عندما قال : "بالنظر إلى اهتمامنا الفائق بالحد من الأعباء على الكادحين وذوى الدخل المحدود كان لابد من العمل بسرعة لإيقاف موجة الغلاء التى نتجت عن زيادة الأموال مع عدم زيادة الإنتاج بالقدر الذى تستوعبه الأموال، وهو ما يتطلبه وقفة سريعة وحازمة وضبط نفقات الدولة وتعزيز مواردها وتشجيع الادخار" (١/٥/ ١٩٩٣) .

مجانية التعليم :

وتعتبر مجانية التعليم إحدى الضرورات التى اقتضاها العدل الاجتماعي

لتقريب الفوارق التى أثرت فى الماضى على فاعلية بعض فئات الشعب اجتماعيا ، محققة تأكيد مبدأ تكافؤ الفرص" كما ذهبت لجنة الرد على بيان الحكومة أمام مجلس الشعب فى تقريرها الصادر فى ديسمبر ١٩٨٧.

وقد عبر الرئيس مبارك عن أهمية مجانية التعليم من الناحية الاجتماعية بإعتباره يمثل علاوة اجتماعية وبإعتباره ضرورة لفئات عريضة من الشعب لا تستطيع تحمل أعباء وتكاليف تعليم أبنائهم، وبإعتباره وسيلة تزويد سوق العمل بالعمالة المدربة المتعلمة التى لم تكن لتدخل سوق العمل بهذا الوصف دون مجانية التعليم التى يتحمل المجتمع بأكمله من خلال دولته أعباءها . يقول الرئيس مبارك تعبيرا عن هذا كله : "نحن ورثنا التعليم مجانا ، وهذا ميراث طيب. وعندما كنت صغيرا أدرس بقريتى فرحت بهذا ، لأنها تمثل علاوة اجتماعية . لايصح اليوم فى ظل ظروف الناس الصعبة أن أسحب هذه العلاوة . هناك فئات عريضة لاتقدر على الدفع . ثم يجب ألا ننسى أن هذه المجانية قد أضافت إلى سوق العمل آلافا من الفنيين من خريجى الجامعات والمدارس المتوسطة والذى تمكنوا من الحصول على فرص عمل فى الخارج. وبدون التعليم المجانى لم تكن لتتاح لهم هذه الفرص. ونصف العمالة الموجودة فى الخارج من ثمار مجانية التعليم لذلك كله ، فضلا عن أنها حق دستورى، أنا ملتزم بالحفاظ على مجانية التعليم " (١٩٨٨/١/٢١) ولا يتوقف اهتمام مبارك بالتعليم عند حدود الدستور ، فالتعليم فى رأيه هو "محور التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، نعم هو حجر الأساس للبناء الشامل" ، ولهذا فإن قضية التعليم هى "قضية أساسية جوهرية يجب أن تكون لها مركزيتها فى فكرنا وفى حركتنا" (٢٣ يوليو ١٩٨٧) .

مواجهة الفساد :

ومن الوسائل الهامة لتحقيق الوحدة الاجتماعية والتضامن القومى مقاومة الفساد . وينظر الرئيس مبارك إلى قضية الفساد بواقعية . فالفساد كالصلاح

متواجد بين الناس ، والقضية هى مقاومته. يشرح الرئيس هذه القضية بالتفصيل : "الفساد هو أول خلل يصيب بناء الإنسان، ومن ثم بناء المجتمع. وكل مجتمع فى هذا الوجود منذ أن وجدت البشرية يضم فى أفراده الصالح والطالح، دعاة الخير وعملاء الشرور. إن الفساد هو فى عدم مقاومة الفساد.. وعلينا دائما أن نهيئ الأجواء الصالحة إجتماعيا وقانونيا لكى نكبح جماح هذا الضعف الإنسانى ونحاصره فى أضيق الحدود ، وهذا يقتضى العمل على سد أى ثغرات فى القوانين ينفذ منها طلاب الكسب الحرام، وهى مسئولية مستمرة ... إن حصارنا للفساد لم يتوقف ، وإن ما يضبط من وقائع الفساد لا يعبر عن خلل اجتماعى بقدر ما يعبر عن تسيب أفراد تحتاج دائما إلى سيطرة الانضباط المستمر " (٢٣ يوليو ١٩٨٧)

ويضيف الرئيس مبارك إلى ذلك فى أبريل ١٩٩٣ أن " سمات النظام فى مصر وأداء الدولة لايمكن أن يُتهم بالفساد ، فليس لدينا ما يسمح بارتكاب فساد على مستوى النظام أو الدولة ، ولكن هناك أفراد بشر داخل مؤسسات الدولة قد ينحرفون ولكننا لا نتستر عليهم، وتكشفهم أجهزة الدولة الرقابية وتقدمهم للمحاكمة ، ولا نفرق بين كبير أو صغير والكل سواسية أمام القانون؛ (١٩٩٣/٤/٢٦) .

ومع ذلك ، فهناك من يأخذ نتائج عمل الأجهزة الرقابية والقانونية فى التصدى للفساد كمدخلات لنقد النظام نفسه وترويج الدعاية عن الفساد ، وبحيث يصل عملهم إلى حد الفساد. وقد حدد الرئيس مبارك هؤلاء "الذين كثر حديثهم عن الفساد فى مصر، فهؤلاء – بدورهم – يستهدفون إضعاف جبهة الداخل، لأنهم لايريدون أن يروا غير بعض الظواهر السلبية المحدودة قياسا على ما يجرى فى دول أخرى قريبة أو بعيدة وقياسا على حجم الانجاز الضخم الذى تم فى مصر" ورد عليهم بقوله "إن كل الذين يتحدثون عن ظواهر الفساد فى مصر يستندون فى أحاديثهم إلى وقائع وأحداث أخذت الدولة على عاتقها مهمة ضبطها وتعقبها ..

إننا جادون فى مطاردته (أى الفساد) وتعقبه، لكننا لا نملك فى ذلك أن نأخذ الناس بالشبهات ، أو أن نتسلط على حياته نتسقط أسرارهم أو نتعامل معهم بغيرما يقضى به القانون . لا نملك سلطة تتجاوز سلطة القانون ولن نفعل، لا نملك قرار يتجاوز حكم القضاء ولن أحاول " (١/٥/١٩٩٣) .

التصدى للبطالة :

وإذا كان وقوف المجتمع ودولته مع الفئات الكادحة من أجل رفع مستواها الفنى والعلمى ومن أجل إتاحة الفرصة لأطفالها لدخول المدارس وتلقى التعليم فى كل مراحله – من العدل الاجتماعى، فإن مساندة المجتمع والدولة للباحثين عن عمل من أجل لقمة العيش هو كذلك – ومن باب أولى – من العدل الاجتماعى. من هنا ، تحتل قضية مواجهة البطالة مكانة هامة فى أولويات الرئيس مبارك. "إننا نضع مشكلة البطالة فى مقدمة أولوياتنا لأننا ندرك أهمية فتح مجال العمل المنتج الشريف أمام الملايين من شباب مصر، غير أن الدولة لا تستطيع وحدها أن تتصدى لهذه المشكلة بأبعادها المتفاقمة كل عام " (١١/١١/١٩٨٩) . ويضيف الرئيس توضيحا بحجم المشكلة "يكفى للتعرف على حجم هذه المشكلة أن نذكر أن علينا أن نوفر فرصا جديدة للعمل لعدد يتراوح بين ٤٥٠ ألفا إلى نصف مليون مواطن سنويا" (١٥/١٢/١٩٩٠) ، من هنا ، تستهدف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة "مواجهة مشكلة البطالة . وسوف نستثمر فى هذه الخطة ما يقرب من ١٥٤ ألف مليون جنيه فى مشروعات اقتصادية توفر ٣,٢ مليون فرصة عمل تستوعب الجزء الأكبرمن البطالة القائمة وتستوعب أيضا كل الداخلين الجدد فى سوق العمل " (نوفمبر ١٩٩٢) .

٣ - الديمقراطية فى المشروع القومى :

إذا تماثلت شروط عملية التحول إلى الديمقراطية بين نظامين حاكمين، فإن الفارق الحاسم فى تأثيره سيكون هو القيادة ؛ ذلك أن القيادة غير الديمقراطية تعتبر إعاقة وكبح لشروط الديمقراطية عن العمل ، فى حين أن إيمان القيادة بالديمقراطية سيمنح هذه الشروط قوة قادرة على العمل والتأثير ، بما ييسر من تحقيق عملية التحول إلى الديمقراطية . ويؤمن الرئيس مبارك بأنه لايمكن لعملية بناء الدولة والمجتمع العصريين أن تجرى فى مصر دون أن تكون السلطة للشعب. يقول فى تعبير حاسم عن هذا الإيمان : "إننى أشد الناس إيمانا بالديمقراطية والتزاما بها فى القول والعمل ، واقتناعى الجازم هو أن الديمقراطية وحدها هى التى تستطيع أن تضمن المشاركة الصحيحة ، وأن تطلق كل المبادرات وأن تضئ مساحة العمل الوطنى بنور يكشف الطريق الصحيح. إن إيمانى العميق بالديمقراطية لا ينبع من إعجابى بالمقدمات النظرية التى تقوم عليها، لكنه يعود بنفس القدر إلى اقتناعى العميق بأن الديمقراطية هى أفضل السبل لترتيب الأوضاع السياسية فى البلاد وإحاطتها بسياج قوى يصون مسيرة الوطن ويعصمها من الهزات والأمواج" (١٤/١١/١٩٩١) . كما يعبر عن الإعتقاد الأكيد بأهمية الديمقراطية ولم أشك يوما فى أنه لاحياة بغير ديمقراطية ، ولا ديمقراطية بغير معارضة ، ولا معارضة بغير التزام قومى بالأهداف والغايات" (١٣/١١/١٩٨٥)، ويعلن مبارك بوضوح أنه لاعودة عن الديمقراطية . "إننا اخترنا الديمقراطية منهاجا للحياة لا تجربة تتعرض لعوامل النكوص عنها" (١٥/٨/١٩٨٧) .

والآن ، نتوقف قليلا لنسأل : *ما هو تصور الرئيس مبارك للديمقراطية؟ وما هو موقعها بين الأولويات القومية فى ظل قيادته للعمل الوطني؟ وما هى نظرته الى شروط*

الديمقراطية ؟ وكيف يحدد المرحلة الراهنة التى تمضى فيها مصر على طريق التحول الديمقراطية؟ وماذا يتوقع لمستقبل الديمقراطية أن يكون ؟

بدايةً ، يتوصل مبارك إلى مفهوم الديمقراطية عبر فهم التجربة التاريخية التي مرت بها مصر في العصر الحديث فالحركة العرابية التى قامت ضد الاستبداد وضد التدخل الأجنبى إنتهت إلى الاحتلال ، وبذلك لم نتمكن من وضع حد للحكم المطلق ، أو الحيلولة دون وقوع الإرادة الوطنية صريعة السيطرة الاستعمارية . أما ثورة ١٩١٩ ورغم ما حققته من وحدة الصف الوطنى ضد الاستعمار من أجل الاستقلال والحكم الدستورى ، فلم تتمكن من تحقيق سلطة الشعب لاستمرار سلطة الاحتلال وسلطة القصر وخلو الثورة من المضمون الاجتماعى الذى يكرس إنجازاتها من أجل الأغلبية . وتوقف التنمية التى تسيطر عليها توجيهات الإرادة الوطنية المستقلة.

وفى تقديم موضوعى لأهم مراحل التاريخ الوطنى الحديث، يرى مبارك أن ثورة ١٩١٩ لم تستطع الوفاء بكل طموحات أبناء مصر وتحويل أحلامهم إلى واقع يعيشونه فى طليعة الشعوب ذات التراث العريق والحضارة المجيدة. ولعل هذا راجعا إلى عاملين أساسيين : أن الشكل الديمقراطى للحركة السياسية إنتهى إلى قيام عدد من الأحزاب التى لاتعكس الخريطة الاجتماعية للشعب المصرى والتى أخذت تتناحر فيما بينها على السلطة مستندة إلى حد كبير على تأييد القصر وسلطة الاحتلال أنذاك دون اكتراث حقيقى بمصلحة الجماهير. والثاني أنه لم يكن لهذه الثورة المضمون الاجتماعى الذى يضمن لها أن توجه إنجازاتها لصالح الغالبية الساحقة من أبناء هذا الشعب، وبذلك كانت ثورة شعبية على الاستعمار وحركة إصلاحية ذات أبعاد محدودة فى الداخل حرصت قوى الاستعمار والقصر على عدم السماح لها بالتطور والتحول إلى حركة مستمرة للتغيير الاجتماعى

الهادف إلى تغيير ميزان القوى الحساب جماهير الشعب" (١٩٨٧/٧/٢٣) .

وإذا لم تتمكن ثورة ١٩١٩ من تحقيق سلطة الشعب بسبب استمرار سلطة المحتل الأجنبى والقصر، خلو الثورة ذاتها من "المضمون الاجتماعى" الذى يكرس إنجازاتها لصالح الغالبية الساحقة من الشعب، وبالتالى توقف التنمية ذات التوجه الوطنى والإرادة القومية فى كافة المجالات منذ الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ – استطاعت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أن تكون "تعبيرا عن إدارة شعبية عارمة تطالب بأن يكون حكم مصر لأبناء مصر" (١٩٨٧/٧/٢٣) ، وبذلك فإن "ثورة يوليو" غيرت وجه التاريخ فى مصر" . وحققت على الخريطة الإنسانية أكبر تحول عرفته مصر فى تاريخ الحكم" (يوليو ١٩٨٨)، وتمكنت من تحقيق "تحولات عميقة لصالح أغلبية أبناء مصر ، فقامت بتصفية الإقطاع، واتجهت إلى تمصير الاقتصاد القومى وإنهاء السيطرة الأجنبية على وسائل الإنتاج .. وبدأت مرحلة جديدة من التصنيع ... وحققت الثورة مكاسب كبرى للعمال والفلاحين بهدف تمكين كل مصرى من التمتع بحريته والحفاظ على كرامته والإسهام فى بناء بلاده بكل جهده وطاقته" (١٩٨٧/٧/٢٣) .

وإذ ينظر الرئيس مبارك إلى تاريخ الحركة الوطنية المصرية ، تاريخ النضال من أجل سلطة الشعب ومن أجل التقدم، يستخلص "أول الدروس التى أخذناها بعد مرحلة النباء الاجتماعى فى ظل ثورة ٢٣ يوليو" ، ويصيغ الخلاصة بقوله " إنه لا غنى للديمقراطية الاجتماعية عن الديمقراطية السياسية " ، وبمعنى آخر ، فإن "الحرية هى حرية الإنسان فى التعبير بمثل حريته فى العمل ، وأن حق المواطن فى المشاركة فى اتخاذ القرار يوازى حقه على مجتمعه أن يوفر له الحياة الكريمة طالما كان سباقا متفانيا فى عمليه" . وعلى وجه الإجمال ، فقد "واجهت مصر متغيرات عديدة قبل ثورة٢٣ يوليو وبعدها، وكان التوازن أو عدم التوازن بين الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية السياسية هو محور هذه التغيرات وإنتهى بنا المطاف

إلى الديمقراطية الاجتماعية التى لا تحجب الديمقراطية السياسية ، ثم إلى الديمقراطية السياسية التى تحقق الديمقراطية الاجتماعية" (١٩٨٣/٨/١٥) .

وهكذا يتأسس تصور مبارك للديمقراطية على استقراء تاريخ الحركة الوطنية من أجل الحرية والمساواة والعدل طوال قرن ونصف، ومنذ بداية المشروع الوطنى المصرى فى ١٨٠٥ والخلوص إلى الدرس النهائي الذى يجمع بين الديمقراطية الاجتماعية (المساواة والعدل) ، والديمقراطية السياسية (الحرية) . ويستند هذا التصور إلى عمق التراث الوطنى الذى يعرف "الشورى" التى "هى فى جوهرها سيادة رأى الجماعة والسير وفق ما يرتضيه المجموع والبعد فى كل سلوك عن الفردية والاستبداد والتسلط " (خطاب المولد النبوى الشريف ، ١٩٩٢) . وبمعنى آخر فالديمقراطية المعاصرة هى المرادف للشورى ، لأنها النظام الذى يحقق "سيادة رأى الجماعة والسير وفق ما يرتضيه المجموع" .

ويتسق رأى مبارك مع تصوره للمجتمع، فليس لمذهب فى الحرية والمساواة والعدالة إلا أن يكون متسقا مع رؤية المجتمع عند صاحب هذا المذهب . وفى الحقيقة ، لايؤمن الرئيس مبارك "بمقولات صراع يقوم على الأحقاد"، مستبعدا بذلك الصراع الاجتماعى بأى صورة من صوره، وبدلا منه يؤمن "بالمجتمع الذى يوازن بين الحق والواجب ويحترم حق الفرد وحق المجتمع على أفراده، ويناشد الجميع أن يؤدوا واجبهم لصالح الوطن ككل دون أن تطغى فئة على فئة ودون أن تثور الفتنة ويحتدم الصراع الذى يهدم ولا يبنى ، ويقوض ولا يضيف ، ولا يهدى فيه أحد الى سواء السبيل " (١٩٨٩/١١/١١).

كذلك ، لا تتحقق الديمقراطية مع الدكتاتورية أو حكم القلة وإنما تشترط المشاركة الجماعية . يقول مبارك تعبيرا عن هذا التحديد الواضح أن الديمقراطية "لاتتحقق بحكم الفرد ولا تستقر بحكم الصفوة المميزة ، بل إنها تولد وتنمو وتترعرع فى ظل المشاركة الجماعية عن طريق المؤسسات الدستورية " (١٩٨٧/١٠/١٢) .

والديمقراطية عند مبارك تقتضى شروطا، فهى "لاتنشأ ولاتزدهر فى فراغ" فمثلا تقتضى الديمقراطية الاستقرار ، ولهذا فإن "أول واجبات الرافعين لراية الديمقراطية هو أن يحرصوا على الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى ، لأنه السبيل الوحيد إلى البناء الديمقراطي الذى يتحقق بتراكم الخطوات الإيجابية فى شتى جوانب الحياة المصرية ويتطلب تضافر جهود كل الوطنيين الشرفاء أيا كانت مواقعهم" (١٩٩٣/١/٢٥) . ولايمكن للديمقراطية أن تتحقق مثلا "إلا بأن تتحقق ديمقراطية الثقافة" (رسالة الرئيس لمهرجان القاهرة السينمائى (١٩٨٢/١٢/١١) . أيضا، "يعتبر "المواطن المتعلم عنصر اساسى لقيام الديمقراطية التى نسعى إلى تثبيت أركانها فى مجتمعنا " (خطاب مبارك أمام مؤتمر مصر عام ٢٠٠٠ فى ١٩٨٨/١٢/٢٨) .

مفهوم الديمقراطية :

أما الديمقراطية كمفهوم – أو تصور فتعنى في خطابه السياسى "أن يكون حكم الشعب بالشعب ولصالح الشعب" (١٩٨٦/١٠/٢٣) . ويتضمن هذا "حق الشعب كله، حق كل مواطن فى أن يشارك فى القرار بالانتخاب الحر والرأى الحر" (١٩٨٨/٢/١٠) ، ذلك أن "جوهر الديمقراطية هو الحرية " الحرية من أجل الشعب وللشعب – الحرية التى تجعل من الديمقراطية وسيلة فعالة لإتخاذ القرار عن طريق الأغلبية وتوسيع دائرة المشاركة الجماهيرية فى تقرير السياسة العامة وصنع القرارات وتوجيه الحكم لمصلحة السواد الأعظم من الشعب، وإتاحة الفرصة للأقلية لكى تعبر عن رأيها وتسهم فى رسم السياسة واحترام الحريات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات والمساواة أمام القانون" (١٩٨٣/٥/٢٨) .

وإذا كانت *الحرية* تمثل جوهر الديمقراطية عند مبارك ، فإن الحرية ذاتها تعنى "حرية الإنسان فى التعبير بمثل حريته فى العمل " ، وبذلك فهى تجمع بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية . ويعبر الرئيس مبارك عن الحرية فى

المجتمع تعبيرا ساميا عندما يجعلها "ثروة مشتركة، فى قوله "ثروة الحرية التى نشارك جميعا فى ملكيتها" (١١/١١/١٩٨٩) . ويشير مبارك إلى ما للحرية من تأثير، فهى تفجر فى الإنسان الفرد وفى المجتمع "القدرة على العطاء إبداعا وخلقا وابتكارا وترابطا بين أبناء الوطن" .

ولا يمكن لحق اتخاذ القرار أو المشاركة فى صنعه أن يكون سليما وأن يسفر عن قرارات صائبة دون معرفة ، فالمعرفة والعلم شرط لكى يأتى القرار صحيحا . ومن هنا ، فإذا كانت الديمقراطية هى حق الشعب فى اتخاذ القرار ، فإن "حق الشعب فى أن يعلم هو ركيزة حقه فى اتخاذ القرار، وإلا فكيف يشارك المواطن فى القرار إذا لم يكن يعلم وكيف يصدر الشعب القرار السليم إذا كان ما يعلمه مضللا بعيدا عن الصدق مخفيا للحقيقة مروجا لما يخدع" (٢٠/٧/١٩٨٨) .

وإذا كان تصور مبارك للديمقراطية يجمع بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية ويوازن بينهما، كذلك فإن تصوره للحرية يوازن بين حرية الفرد ونظام المجتمع متوصلا بذلك إلى الحرية الملتزمة "التى لا اعتداء فيها على حق الغير ولا تجاوز يسئ إلى مصلحة المجموع ، ولا إخلال بالتوازن المطلوب بين المصالح المختلفة ... إنها الحرية ... ذات الضوابط التى تحمى من الفوضي وتضمن ألا تتحول الأوضاع إلى همجية مدمرة تنذر بأوخم العواقب وتهدد المجتمع بالعودة إلي الوراء والقضاء على المكاسب التى حققها الشعب على طريق الديمقراطية" (١/٢/١٩٩٢) .

وأخيرا ، فإن الأوضاع الداخلية والخارجية فى العصر الحاضر تقتضى التنبيه إلى أهمية الأمن القومى عند التفكير فى التصور الملائم لسلطة الشعب . وكما كان الاهتمام بالتعبير والعمل ، أو بالكلمة الحرة والفرصة المتكافئة فى مجال البحث عن الرزق كذلك يأتى الاهتمام بالأمن الوطنى ، أمن الجماعة القومية، ليضاف كعنصر مكمل من عناصرتصور مبارك للديمقراطية . يقول فى خطاب فى

نوفمبر ١٩٩١. "أصبح المزج من عناصرالديمقراطية السياسية ومتطلبات العدل الاجتماعي غير كاف لضمان مسيرة تقدم المجتمعات مالم يصبح كل ذلك مرتبطا بالحفاظ على الأمن الوطنى لأن الإخلال بأى من هذه العناصر الثلاثة أو بالتوازن الدقيق الذى يجب أن يقوم بينها كفيل بتهديد المصالح القومية العليا وتخريب النسيج الاجتماعى للوطن" (١٤/١١/١٩٩١) .

وفى النهاية يتضمن تصور مبارك للديمقراطية معايير لتقييم مدى ديمقراطية أى بلد من البلاد أو دولة من الدول، وهذه المعايير هى "عدة مؤشرات يمكن الاهتداء بها لمعرفة مدى اقتراب هذه الدولة أو تلك من المنهج الديمقراطى .. وأهمها أسلوب اتخاذ القرار عن طريق الأغلبية ، وتوسيع دائرة المشاركة الجماهيرية فى تعزيز السياسة العامة ، وصنع القرارات، وتوجيه الحكم لمصلحة السواد الأعظم للشعب، وإتاحة الفرصة للأقلية لكى تعبر عن رأيها وتسهم فى ر سم السياسة واحترام الحريات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات والمساواة أمام القانون" (١/٥/١٩٨٣) .

واقع الديمقراطية فى مصر :

وإذا انتقلنا من التصور إلى الواقع ، نجد الرئيس يؤكد أولا على أن المرحلة التى نعيشها لا تعرف سوى الشرعية الدستورية كأساس للحكم وذلك بعد أن أسلمت الشرعية الثورية زمامها منذ سبتمبر ١٩٧١ للدستور. وتحتل المؤسسات مكانة أساسية فى هذه الشرعية الدستورية إعتمادا على أن للقانون مكانة من النظام الديمقراطى ، وتعتبر الأحزاب السياسية جزءا من هذه المؤسسات بإعتبارها القناة الرئيسية للمشاركة الشعبية. كذلك تحتاج الديمقراطية إلي المؤسسة الإعلامية الحرة إنطلاقا من أن الحقيقة هى الحق الأول للمحكوم على الحاكم ، وأخيرا فإن للأمن أهميته فى واقع التحول الديمقراطى المصرى. ونمضى مع خطاب الرئيس نلقى الضوء على هذه ا لعناصر المتعددة فى واقع الديمقراطية المصرية .

أولا : يحدد الرئيس مبارك المسار الذى اتخذه تطور التحول الديمقراطى فى مصر حين يقول لقد "أسلمت الشرعية الثورية زمامها الى الشرعية الدستورية ، وخطونا إلى أعتاب الديمقراطية السياسية متآخية مع الديمقراطية الاجتماعية، وبدأنا إعادة بناء الدولة على أسس سليمة تهيئ كل الفرص للمشاركة الشعبية فى صنع القرار وفى تنفيذه" (١/٥/١٩٩١) .

ثانيا : يمثل القانون مكانة القلب من النظام الديمقراطى حيث مبدأ سيادة القانون من ناحية ، والمساواة أمام القانون أو تطبيقه دون تمييز من ناحية أخرى . وكان هذا جليا منذ بداية حكم الرئيس مبارك حين أكد أن "سياستنا المحددة والقاطعة هى أن المواطنين أمام القانون سواء" (٢٣/١/١٩٨١) . وهذا هو المعنى الذى أعاد الرئيس التأكيد عليه من جديد أمام السلطة التشريعية المصرية فى الثالث من أكتوبر عام ١٩٨٢ عندما أعلن أنه "ينبغى أن يستقر فى نفوسنا وأذهاننا جميعا أننا أمام القانون سواء بصرف النظر عن مواقعنا وآرائنا ومواقفنا لأن الوطن – كما سبق أن قلت مرارا – وطننا جميعا ، والقانون مرجعنا الأول والأخير فى تحديد الحقوق والواجبات وتحقيق التوازن بين المصالح المشروعة للأفراد والجماعات " . وهكذا نخلص مع الرئيس إلى تقرير " أن سيادة القانون هى أساس الحكم فى الدولة، وأن استقلال القضاء وحصانته هى الضمان الاساسى لحماية الحقوق والحريات لجميع افراد الشعب » (٧/٧/١٩٩١)

ثالثا : تحتل المؤسسات التشريعية مكانة اساسية فى الحياة الديمقراطية ، ويرجع ذلك الى ان الدستور هو اساس الديمقراطية ، والى ان « الديمقراطية لاتتحقق بحكم الفرد ولاتستقر بحكم الصفوة المميزة ، بل انها تولد وتنمو وتترعرع فى ظل المشاركة الجماعية عن طريق المؤسسات الدستورية وحيث يكون لكل فرد موقعه ودوره فى توجيه أجهزة الحكم وتحديد مسار

السياسة العام » (١٢/١٠/١٩٨٧) فى مقدمة هذه المؤسسات الشرعية تأتى «السلطة التشريعية « مجلس الشعب هو سيد قراره بحكم قانونه ولائحته ، وهو يمارس سلطة التشريع ونحن نريد للممارسة الديمقراطية تحت قبة المجلس ان تصل إلى أقصاها من الغالبية والمعارضة، وهذا يقتضى إرساء التقاليد البرلمانية الرشيدة التى تحقق التعاون الأيجابى الفعال بين الرأى المؤيد والرأى المعارض٠٠» » وينظر الرئيس الى مجلس الشعب بإعتباره «بيت كل الشعب ، وهو الملجأ والملاذ لكل مواطن على أرض مصر ٠٠ » (١٢/١٠/١٩٨٧)

اما القضاء فهو « صمام الامن للديمقراطية والحرية وهو حصن المواطن المصرى ٠٠ ان سمة القضاء المصرى النزاهة وأن قضاة مصر كانوا دائما القدوة والمثل ، حيث أدوا دورهم ومازالوا يؤدونه بكل الأمانة والشرف حتى يكون القانون هو السيد ، وحكمه هو الفيصل ، ولا أحد فوق القانون (١١/٤/١٩٨٥) ٠ وقد أكد الرئيس هذا المعنى فى خطابه الذى استهل به مدة رئاسته الثانية فى ١٢ اكتوبر ١٩٨٧ حين قال :« أن القضاء فى مصر٠٠ هو الامين على سلامة تطبيق القوانين وإقرار العدل٠٠ إن القضاء هو الصورة المثلى فى الالتزام بنص القانون وسيادته وفى أقرار عدالة معصوبة العينين يستوى أمامها الكبير والصغير»

ومن المؤسسات الشرعية الشعبية *الاحزاب السياسية* وفى هذا المجال ينبه الرئيس مبارك الى اننا يجب ان ندرك دائما ان النظام الحزبى ليس مجرد اسماء ولافتات وشعارات ، بل أنه تجميع لشرائح اجتماعية على اساس وحدة الفكرة وتقارب المصالح ، وتشابه الرؤية للمنهج المناسب للنهوض بالمجتمع. وحتى تنهض الديمقراطية لابد ان تنهض الاحزاب ولانهضة حزبية بغير مبادئ وأفكار وبغير التزام صارم بمصلحة المجموع

والمصالح العليا للوطن وتقدير واع لأن الحزب هو مدرسة للعمل السياسى الرشيد وساحة لإعداد أجيال متعاقبة من الشباب المتمرس على هذا العمل بفهم وأقناع بعيدا عن المتاجرة بالمبادئ والمواقف » (١٩٩٠/١٢/١٥) ويؤمن مبارك بأن أحزاب المعارضة تشكل جزءا من نظام الحكم جنبا الى جنب مع الاغلبية، فالاقلية المعارضة والأغلبية الحاكمة عنصران يتكون منهما النظام الحاكم ويؤكد الرئيس أن « الوصول الى الحكم أمر مشروع لأى قوى سياسية وله اسلوبه الذى يحدده النظام الديمقراطى الذى يقوم على الاقتناع والحجة وإكتساب الجماهير والقدرة على الحصول على اصوات الناخبين » (تصريحات مبارك فى ١٩٩٣/٤/٢٦) وتمنح الديمقراطية المصرية للاحزاب حرية النشر والتعبير ، وقد عبر الرئيس مبارك عن هذا عندما قال : « لايوجد ادنى قيد على حرية الاحزاب فى النشر والتعبير واننا لن نلجأ الى اية اساليب ملتوية لاعاقة مهمتها اواجهاض رسالتها ، بل ان سبيلنا هو التنبيه بالاتصالات التى يبيحها العمل السياسى الى ماهو خاطئ او ضار يهدد مصلحة عامة (١٩٨٦/٧/٢٠) ويقول مبارك فى المناسبة نفسها فى المؤتمر العام الرابع للحزب الوطنى « حرصت على التشاور وتبادل الرأى مع قادة احزاب المعارضة فى كل الظروف التى تقتضى اتخاذ موقف قومى موحد وتستلزم تضافر جهود كل أبناء مصر الاوفياء

ويدعو مبارك *الهيئات المهنية والنقابات* إلى المبادرة بالحركة الديمقراطية " لعقد ندوات وإعداد بحوث وإجراء الحوار للتوصل إلى أفضل مقترحات محددة تمثل حصاد فكر الجميع .. هذا هو المنهج الحضارى الذى يؤدى بالفعل الى حل المشاكل " (١٩٨٨/١٠/٢١ حديث الرئيس للاهرام) المؤسسة الهامة الاخيرة من بين المؤسسات الشرعية هى المؤسسة الإعلامية والتى تضم الصحافة والاذاعة والتليفزيون وغيرها من وسائل الاتصال

الجماهيرى الحديثة يقول الرئيس مبارك « أنا مؤمن بحرية التعبير ووجود الرأى والرأى آخر ، أقدر الرأى المعارض» ١٩٨٦/٣/١٠ لصحيفة الرأى العام الكويتيه) . ويعبر الرئيس مبارك عن اهمية حرية الرأى قائلا « بدلا من أن يظل الرأى المعارض مكبوتا تترك له حرية الافصاح والتعبير والمشاركة ، نقول للمعارض قل ماتريد أن تقوله للناس ، وإذا وجدت فى هذا الرأى الصالح اناقشه واتبناه وان لم اجد فيه ذلك فالشعب هو الذى يحكم » (١٩٨٧/١/٢٤ حديث لمجلة كل العرب)

وتستمد المؤسسة الاعلامية اهميتها من كونها وسيلة إيصال الحقيقة ، ووسيلة الوفاء بحق الشعب فى أن يعلم حتى تأتى مشاركته صحيحة ، ووسيلة الربط بين الحكومة والشعب يقول الرئيس : « ان الحقيقة بكل اضوائها وظلالها هى الحق الأول للمحكوم على الحاكم وهى السبيل الاقوى والأفضل لبناء الثقة وهى اللغة الوحيدة التى لن أتحدث بغيرها مهما كانت قسوة الظروف التى تواجهنا" (١٩٨٩/٥/١) وللصحافة رسالتها التى يحددها الرئيس مبارك فى *الاعلام الصحيح* أما ماهية الاعلام الصحيح فيقدمها الرئيس بوضوح فهو ليس فى مجرد نقل الخبر الصحيح أو نشر الفكرة التى تعبر بامانة عن اقتناع كاتبها ، بل أن الاعلام الصحيح يجب أن يختار الإتجاه الصحيح، وهذا الإتجاه هو خير المجتمع والتطور به الى الأفضل والأصلح وتنمية مقوماته الاساسية والتى تقوم على اسرة فاضلة وتجمع مترابط وعدل سياسى وامان اجتماعى واحترام للحقوق والحريات» واذا كانت هذه هى رسالة الصحافة ، فان« مسئولية المجتمع نحو صحافته تقتضى أن يسهم فى تخفيف الضغوط وتذليل العقبات امام الاعلام الصحيح» (١٩٨٥/٣/٤) وأكد الرئيس مبارك على حرية المؤسسة الاعلامية عندما ذكر انه لم يعد هناك قيد على حرية الإعلام

سوى الالتزام بالمسئولية الوطنية نحو قضايا المجتمع، كما ان العلاج الوحيد لاخطاء الديمقراطية والحرية لايكون الا بالمزيد منها (١٩٨٨/٤/٢) وعاد الرئيس الى التأكيد على هذه الحرية الاعلامية فى مايو ١٩٩٢ عندما قال « إننا نعتبر حرية الصحافة واحدة من المقومات الاساسية لنظامنا الديمقراطى ونحن نناصر حقها فى ان تكشف عن أوجه القصور ومواطن الزلل بالخبر الصحيح والرأى النزية والنظرة الصادقة الموضوعية بعيدا عن أساليب الاثارة والتهويل» (١٩٩٢/٥/١). إنها قناعة أكيدة تلك التى يؤمن بها الرئيس مبارك حيال حرية الصحافة وقد كان التعبير الأخر عن هذه القناعة فى أول مايو ١٩٩٣ عندما بين ان صحافتنا « صحافة حرة تمارس دورها فى الرقابة والتقدم لاسلطان عليها سوى القانون". وهنا تبرز أهمية القيادة المؤمنة بإعتبارها أحد القواعد الأساسية للمجتمع الديمقراطى. يقول مبارك : "إنطلاقا من إيمانى الثابت بأن الصحافة الحرة تمثل ركنا أساسيا فى المجتمع الديمقراطى، تحررت الصحافة المصرية من كل قيود الرقابة وتعاظم دورها فى ترشيد العمل الوطنى ، وتنوعت الاجتهادات والآراء على صفحاتها، وأتيحت الفرصة لكل صاحب رأى وفكر، وأصبح الرقيب على كتاب مصر هو ضميرهم الوطنى وإحساسهم بطبيعة التحديات التى تواجه الوطن وتقديرهم المسئول للخطأ والصواب دون تدخل أو اعتراض من أحد .. ولم نسمح لأنفسنا أبدا بأن نتدخل كى نمنع قلما أو نحجب فكرا ، لأننانريد للمارسة الديمقراطية اكتمالها الصحيح ، ولن تكتمل الممارسة الديمقراطية فى غياب فكر ناضج للرأي العام ،نريد الأمور على حقيقتها ويميز بين صحيحها وفاسدها " (١٩٩٣/٥/١). ويقع هذا العبء بكل تأكيد على المؤسسة الإعلامية الحرة .

ويمكن القول أن هذا التصور فى حرية التعبير والرأى وحرية المؤسسات

التى تعتبر قنوات التعبير والرأى ما كان لينهض دون تصور آخر لمبارك فى الإنسان والمجتمع وهو "مجتمع الشورى والتعدد" بإعتباره "المجتمع الجديد بالإنسان ، الإنسان الذى ولد حرا لكى يستمتع بالحرية ويحترم حريات الآخرين " (١٩٩١/٧/٢٢) .

رابعا : العلاقة بين الديمقراطية والأمن . وقد أوضح مبارك هذه العلاقة منذ وقت مبكر حين قال " إن التوازن والتكامل بين ضرورات الأمن ومتطلبات الديمقراطية هو النهج القويم الذى لايضحى بالصالح العام وفى الوقت نفسه لايجور على حق قانونى أو دستورى" (خطاب عيد الشرطة ١٩٨٥/١/٢٤). وتعتبر هذه العلاقة أحد عناصر تصور مبارك للديمقراطية . وفى هذا المجال، فإن الهدف من إعلان قانون الطوارئ منذ أكتوبر ١٩٨١ هو " القضاء على الإرهاب ومواجهة أىَ عملية ضد أمن البلاد" (١٩٩٠/١٠/٢٨) . ومن هنا ، تعهد القائد منذ البداية "بتطبيق هذا القرار فى النطاق المحدد الذي تحتمه المصلحة القومية ويفرض حق الشعب فى حريته وأمنه وأمانه" (١٩٨١/١٠/٢٤) .

ويرتبط الاستقرار بالأمن. ومفهوم الاستقرار عند مبارك "لايعنى الجمود أو الإحجام عن الحركة لأن التقدم لا يتم إلا بالحركة المستمرة إلى الأمام والإضافة اليومية إلى ما تحقق بالفعل ، ولذلك فإن الاستقرار المطلوب هو الاستقرار الديناميكى (المتحرك) الخلاق الذى لا يعادى التطور والتجديد ولا يقف حجر عثرة فى وجه التقدم" (١٩٨٢/١١/٣) بل إنه "الاستقرار الراسخ الواثق الذى يهيئ الأضواء الصالحة للتغيير الذى ننشده ونسعى إلى إحداثه بالدراسة المتأنية والتخطيط العلمى المدروس والتماسك الاجتماعى والتسامح الدينى والفكرى" (١٩٨٣/٧/٢١). والاستقرار هو الطريق للتنمية وهو الوسيلة لتعزيز الأمن للوطن والسلامة للمواطنين ، وهو

أسلوب حماية الإنجازات التى حققها الشعب (١٩٨٧/١٢/١٥) . وتشكل الديمقراطية وسيلة حماية الاستقرار كما أن الاستقرار هو "الجو" الذى يمكن أن تعمل فيه الديمقراطية وتتقدم فيه التنمية . "إن الحكم الديمقراطى .. هو أداتنا إلى حماية الاستقرار والازدهار ... إن المواطن الذى يحميه القانون فى الدولة الديمقراطية يكرس نفسه لحماية القانون من أعداء القانون والديمقراطية" (١٩٨٧/١٠/١٢) وهذا هو المعنى الذى كرره الرئيس في نوفمبر ١٩٨٩ عندما قال : "إن نظامنا الديمقراطى هو فى خدمة الاستقرار، الديمقراطية تأمين للوطن والمواطن تتمثل فى الحرية واحترام الإرادة والمشاركة فى اتخاذ القرار على كافة المستويات ، وفى كافة مجالات العمل الوطنى . الوطن الحر يجب أن يعيش على أرضه مواطن حر الوطن الذى يملك إرادته يمارس هذه الإرادة تعبيرا عن إرادة المواطنين. الوطن الذى يبنى بالشورى لايحجب المواطنين عن صنع القرار . هذا دستورنا: "وطن حر ومواطن حر" . ولذلك فإن الديمقراطية بهذه المقومات الأساسية التى لايختلف عليها اثنان تكون حماية للاستقرار ، والاستقرار هو ركيزة لكل تطور" (١٩٨٩/١١/١١) .

خامسا : يقدم الرئيس مبارك الأدلة على ما تم تحقيقه على طريق التحول الديمقراطى. وهذا الذي تم التوصل إلي تحقيقه ليس قليلا ، بل إنه يمثل "حركة رائدة فى مسيرة شعوب العالم الثالث نحو الحرية والديمقراطية" (١٩٨٦/٧/٢٠) . إن الحياة السياسية فى مصر أصبحت قائمة "على أسس ديمقراطية لا ينكرها إلا مكابر ولا ينال منها إلا أعداء الديمقراطية " ويضيف مبارك "إننا نحكم ... فى ظل حماية ديمقراطية تتيح لكل مواطن أن يناقش مشكلاته خلال القنوات الشرعية – فى النقابات والهيئات – فى مجلس الشعب، فى الصحف بكل الوسائل الديمقراطية المشروعة "

(١٩٨٦/٧/٢٠) . وفى نوفمبر ١٩٨٩ قال مبارك : "لا أحد ينكر أن الكلمة الحرة فى صحافتنا القومية والحزبية على السواء هى الكلمة التى يقرؤها الناس فتسهم فى تشكيل آرائهم قبولا ورفضا وتأييدا أو معارضة .. إن جميع الأقلام فى مصر كبيرهم وصغيرهم يعترفون بهذه الحقيقة التى أصبحت جزءا لاينفصل عن كيانه الديمقراطى وعلى مدى ثمانى سنوات لم تحجب كلمة واحدة ولم يحرم قلم واحد من التعبير" . ويضيف الرئيس "ليس هناك من ينكر أن المؤسسات الدستورية تؤدي واجبها فى التشريع والرقابة فى وضح النهار، وتذاع مناقشاتها على الشعب ، وإذا راجعنا أعمال مجلس الشعب فى دوراته الأخيرة المتعاقبة رأينا بالدليل الحاسم على إتاحة الفرصة الكاملة للرأى الآخر حتى أنه حظى بالنصيب الأكبر فى معظم المناقشات ، وهذه الظاهرة طيبة نشجعها ... كما لاحظنا أن حزب الأغلبية يختلف حتى مع حكومة الأغلبية فى بعض الشئون الهامة ، ولا يتردد فى إبداء الرأى لأن الهدف أولا واخيرا صالح الشعب" (١٩٨٩/١١/١١) .

ومهما يقال فى تقييم المرحلة الراهنة من التحول إلى الديمقراطية على الأرض المصرية ، يهتم الرئيس مبارك بتقديم *بعض النقاط الرئيسية الهامة لكل تقييم* : إن "البناء الديمقراطى .. يتحقق بتراكم الخطوات الإيجابية فى شتى جوانب الحياة المصرية ، ويتطلب تضافر جهود كل الوطنيين الشرفاء أيا كانت مواقعهم" (١٩٩٣/١/٢٥) ، والنقطة الثانية هى أننا "لاندعى أننا وصلنا فى طريق الديمقراطية إلى نهايته، ولا هكذا تزعم أعرق الديمقراطيات فى العالم" (١٩٨٧/٣/٢٣) والنقطة الثالثة هى أن "خطواتنا نحو البناء الديمقراطى تعرف موقعها تماما قبل اتخاذ أى خطوة بحيث يجرى كل تقدم فى توقيته الصحيح وسياقه التاريخى السليم" (١٩٨٦/٧/٢٠) .

من هنا ، يدعو الرئيس مبارك إلى أن "تكون كل الاتجاهات حريصة على هذا الكيان الديمقراطى (الذى حققناه حتى الآن كتطورتاريخى لنضال الحركة الوطنية المصرية منذ بداية بناء مصر الحديثة) ، دائبة العمل على تنميته وحمايته، لأن الديمقراطية تظل الجميع وترعى الجميع، ولن تكون ديمقراطية إذا كانت لفريق دون فريق ... إننى أطلب من الجميع مزيدا من الحرص على الديمقراطية ، مزيدا من العمل على نموها فى الأجواء الصحيحة السليمة . إن شعبنا صاحب الرصيد الحضارى الهائل والتجربة النضالية الحافلة قادر على تطوير البناء الديمقراطى بصورة مستمرة حتى يرتفع البناء " (١١/١١/١٩٨٩) .

كذلك يدعو الرئيس مبارك إلى تعميق الديمقراطية ، فقد دعا فى خطابه أمام المؤتمر الثانى للحكم المحلى فى(١٩٨٥/٦/٢٥) الى "تعميق مفهوم الديمقراطية" ، ودعا فى ذكرى ١٥ مايو وعيد مجلس الشعب فى (١٥/٥/ ١٩٨٤) إلى أن تكون "الإيجابية" وسيلة تعميق الديمقراطية ، وكذلك نادى بأن "نوجه جانبا أكبرمن فكرنا وحركتنا لتعميق المفاهيم الديمقراطية الأصيلة التى تضمن حماية المصالح الأساسية للشعب فى المدى القريب والبعيد وتعزز اركان السلام الاجتماعى ووقاية مصر من ويلات الصراع وهزات ا لتوتر وعدم الاستقرار " (١٩٨٤/٦/٢٤) .

وهذا كله يعنى أن التحول إلى الديمقراطية لايأتى دفعة واحدة ، بل هوخطوات متدرجة لكل منها وقته الصحيح فى السياق التاريخى السليم أى وفقا لما تقتضيه ظروف المجتمع وإرادته على تحقيق سلطة الشعب .

إن دعوة مبارك إلى تعميق الديمقراطية ، وإدراك مبارك لتدريجية تحقيق خطوات التحول الديمقراطى يفترضان كلاهما أن المستقبل سيشهد مزيدا من الديمقراطية ، ومزيدا من اكتمال ونضج التحول الديمقراطى فى مصر. إن النظر إلى الديمقراطية بإعتبارهاعملية تطور وصيرورة مستمرة ، يعنى رؤية تفاؤلية للمستقبل ، فنضج الديمقراطية فى مصر سيتم بالضرورة غير أنه بحاجة إلى مزيد

من الوقت ليزداد رصيده فى المستقبل ، وسيشهد المستقبل مزيدا من حضور وتجلي شروط الديمقراطية وبخاصة شرط الصحوة الثقافية ، وشرط النهضة الاقتصادية ، وشرط النمو الاجتماعى السوى بعيدا عن تشويهات التاريخ التى تم فيها التطور فى ظل سلطة الاحتلال وسيطرة القلة مع القصر على سلطة الشعب، وسيطرة الأجانب على ثروة الشعب منذ أوائل سبعينات القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩٥٧.

وفى إحدى فقرات خطاب الرئيس مبارك ، يتكشف لنا هذا النظر المتعمق إلى المستقبل كرصيد زمنى يحتاجه تحقيق البناء القومى ، وإيجازمطالب الفلاح فى تحقيق إعادة البناء ، يقول الرئيس مبارك بدقة : "إن إعادة البناء فى حياة الشعوب لا تتم بين يوم وليلة ، ولا تحققها فئة معينة من فئات الشعب دون أخرى ، بل إنها تتطلب تحركا قوميا واعيا تكون له فلسفته المتفق عليها ومنهجه المتكامل كما أنها تستلزم ترابطا قوميا وتضامنا وثيقا بين كافة الفصائل السياسية والاجتماعية فى موكب واحد يتقدم نحو الأهداف التى ينعقد عليها إجماع الأمة" (١٩٩١/٥/١) .

إن إصرار مبارك على الالتزام بمجانية التعليم ، وإعلانه لعقد مبارك لمحو الأمية فى التسعينات، والتزامه المستمر بالعدالة الاجتماعية كأحد الأسس الراسخة التى يقوم عليها النظام السياسى المصرى فى ظل قيادته، وتكريسه للتنمية الاقتصادية بإعتبارها الأولوية الأولى لنظام حكمه، ودعوته إلى النهضة الثقافية ، كل هذا يعنى أن مبارك يعمل على تحسين شروط التحول الديمقراطى لدفع العملية الديمقراطية إلى مراحل أكثر تقدما، فهذه جميعا عوامل تتفاعل – فى إطار زمني مستمر – لتنتج فى النهاية مجتمعا يتسم بالوسطية والوعى والقدرة أو الامكانية الاقتصادية مما يعنى المزيد من الديمقراطية، أو المزيد من سلطة الشعب أو حكم الشعب نفسه بنفسه ولنفسه .

غير أن المستقبل كما يتضمن وعدا بالمزيد من نضج الديمقراطية فى مصر، كذلك يضم إحتمالات سلبية تنجم عن عمل أعداء التحول إلى الديمقراطية . وقد حدد الرئيس مبارك أعداء الديمقراطية المباشرين فى مستغلى المناخ الديمقراطى والإرهاب . وفى نوفمبر ١٩٩٢ عبر مبارك عن هذا التحديد بقوله : "وأولى متطلبات الديمقراطية هى أن تدرك الفئات النشطة سياسيا وفى مقدمتها الأحزاب أن هناك قضايا معينة يجب أن تبقى بمنأى عن المزايدة الرخيصة والإتجار بالمواقف نظرا لأنها تمس مصالح الوطن العليا، ويتضاعف هذا الالتزام بطبيعة الحال فى أوقات الأزمات والكوارث الطبيعية" . وتحدث عن الإرهاب بإعتباره عدو الديمقراطية بقوله : "وما لم تقف مصر كلها وقفة رجل واحد تدفع الإرهاب وترفضه وتوصد كل الأبواب أمام جرائمه فسوف تكون النتيجة وبالا على الأمة بأكملها .. لن يكون هناك استثمار أو سياحة أو تنمية أو فرص عمل جديدة إذا نحن سمحنا للعنف والإرهاب أن يمد جذوره المسمومة فى تربة الوطن. ولن تكون هناك ديمقراطية أوحياة حزبية وأكرر لن تكون هناك ديمقراطية حزبية أو حرية للرأي وللصحافة إذا نحن تراخينا اليوم فى التصدى لهذه الظواهر قبل أن تستفحل مثلما استفحلت فى دول أخرى .. وأكرر أن مواجهة العنف والإرهاب ينبغى أن تكون مسئولية المجتمع بأسره ... مسئولية المؤسسات الدستورية الحريصة على المسيرة الديمقراطية ، مسئولية القوى السياسية والحزبية التى لن يكون لها وجود فى ظل حكم شمولى جديد " (نوفمبر ١٩٩٢) .

إن تقويض الديمقراطية يعنى تقويض إحدى القواعد الأساسية التى يقوم عليها المشروع الوطنى المصرى وبمعنى آخر ، يعنى عرقلة عملية البناء الشاملة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. وهذا ما يثير القيادة والشعب من أجل الدفاع عن مشروع الشعب ، مشروع الأمل العظيم فى الحياة بعزة على أرض دولة متقدمة ومجتمع عصرى ... ومن هنا ، ضرورة المواجهة الشاملة الجامعة ضد القلة

الإرهابية التى تمثل الإرهاب الهمجى الذى يتعارض مع القيم المصرية والتعاليم الروحية " . وتمثل "الموت والانغلاق والسقوط" ، وتريد "إغراق عقل مصر وضميرها فى ظلام دامس " . إنها مواجهة الشعب صاحب المصلحة الحقيقة فى البناء الشامل على أرضه ضد الخوارج من الإرهابيين " . الشعب بكل فئاته وعناصره .. وكافة القوى السياسية والتنظيمات الشعبية والتجمعات غير الرسمية مع أجهزة الدولة ومؤسساتها الدينية والإعلامية والثقافية والتعليمية ..." (١٩٩٣/١/٢٥) .

٤ - الاقتصاد فى المشروع القومى المصرى

يحتل « الاقتصاد » الاولوية فى المشروع القومى المصرى فى ظل قيادة الرئيس مبارك ، الأمر الذى يرجع إلى أن « المشكلة الاقتصادية كانت ولاتزال هى أهم التحديات التى واجهتنا فى السنوات الاخيرة كما يقول الرئيس (١٩٨٨/٧/٢٠) ، والى أن الاقتصاد هو مصدر القوة المادية الرئيسية فى الدولة والمجتمع وهو المعبر النهائى عن مدى تقدم البلاد أو تخلفها . ولاينفصل الاقتصاد عن قضايا المشروع الوطنى الاخرى كالثقافة والتكوين الاجتماعى والسياسة والعلاقات الخارجية ، بل هو المؤشر النهائى على تقدم هذه القضايا أو ما تعانيه من مآزق ، وهو المحصلة النهائية للتفاعل الصحيح الايجابى بينها جميعا وبين الموارد المادية .

وتتمثل المشكلة الاقتصادية فى أعراض ومظاهر عديدة كعدم كفاية الانتاج الزراعى لحاجات الشعب الغذائية ، وزيادة الواردات على الصادرات زيادة كبيرة ، والتضخم ، والديون ، وعجز الموازنة العامة ، والعجز فى ميزان المدفوعات . وقد عبرت لجنة الرد على بيان الحكومة فى تقريرها الصادر فى الثامن من يناير عام ١٩٩٠ عن مشكلة نقص الغذاء عن كفاية حاجات استهلاك السكان بالقول: « أن مشكلة الغذاء أصبحت تمثل التحدى الأكبر بالنسبة للمجتمع المصرى . . فإعتماد مصر على العالم الخارجى فى توفير جزء كبير من احتياجاتها الغذائية يزيد من حدة تبعيتها للسوق الخارجية ويجعلها عرضة للتقلبات والتطورات التى تشهدها هذه السوق ، ويتمخض عن اضطراب ميزان مدفوعاتها ، وإستنزاف حصيلتها من النقد الاجنبى ، الأمر الذى يعوق مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها . كما أن هذا الاعتماد على العالم الخارجى يوثر على استقلال ارادتنا السياسية ، فى وقت بات فيه سلاح تجويع الشعوب هو أقصى أسلحة القهر والاذلال » . وأوضحت اللجنة مشكلة زيادة الواردات على الصادرات المصرية حين ذهب إلى أن

« الواردات تمثل ثلاثة أضعاف الصادرات » فى عام ١٩٩٠ كمثال . تقول اللجنة « ان قيمة صادراتنا قد زادت من ١,٦ مليار دولار في عام ١٩٨٧/٨٦ إلى ٢,٧ مليار دولار فى عام ١٩٨٩/٨٨، وفى حين ظلت وارداتنا من السلع الاستهلاكية الوسيطة والاستثمارية . تتزايد بمعدلات أكبر إلى أن بلغت ١٠,٦ مليار دولار فى هذا العام (٨٩/١٩٩٠) ، منها ١,١ مليار دولار لاستيراد القمح والدقيق و١,٣ مليار دولار لاستيراد سلع استهلاكية أخرى. واذا كانت جملة مواردنا الدولارية يبلغ ٦,١ مليار دولار ، فان الفجوة بين مجموع الصادرات ومجموع الواردات تبلغ قيمتها ٤,٥ مليار دولار فى عام واحد. « ورأت لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى فى تقريرها عن برنامج الاصلاح الصادر فى أوائل عام ١٩٩٣ ان «مشكلة التضخم كانت أخطر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى عاقت مسيرة الاقتصاد القومى ، إن معدل التضخم كما تحدده الارقام القياسية لأسعار المستهلكين فى الحضر قد بلغ نحو ١٨,٢ ٪ سنويا خلال الفترة من ١٩٨٣/٨٢ وحتى ١٩٨٩/٨٨ ، ثم سجل ارتفاعا ملحوظا حتى بلغ ٢١,٢ ٪ و فى عام ٨٩/١٩٩٠ و فى عام ٩٠/١٩٩١ انخفض معدل التضخم وبشكل ملحوظ إلى ١٥,٩ ٪ سنويا » . وأما الديون فتضم الدين العام الداخلى والدين العام الخارجي . وقد وصل الدين العام الداخلى فى عام ١٩٨٩ إلى ٥٨,٩ مليارجنية وبلغت فوائده فى موازنة ٨٩/١٩٩٠ حوالى ٢٨٥١,٩ مليون جنيه ، كما بلغت أقساطه ٩٥٦,٥ مليون جنيه وبذلك وصلت أعباؤه فى هذه الموازنة إلى ٣٨٠٨,٤ مليون جنيه (التقرير الاستراتيجى العربى ، ١٩٨٩ ص ٥٣٦) . وكان عجز الموازنة العامة قد بلغ نحو ١٤,٤ مليارجنيه فى عام ١٩٨٨/٨٧ ، وبلغ عجز ميزان المدفوعات نحو ٦٣٤ مليون دولار فى ٨٩/١٩٩٠ .

اسباب المشكلة الاقتصادية :

وترجع المشكلة الاقتصادية فى مصر إلى أسباب متعددة : ، فهناك «التراكمات التى حدثت عبر السنوات الطويلة الماضية، كما تذكر لجنة الرد على بيان رئيس الوزراء أمام مجلس الشعب فى تقريرها فى يناير ١٩٩٠ وهناك « الحروب التى فرضت على مصر وأدت إلى اهدار شطر لايستهان به من مواردها الاقتصادية » و« تدهور علاقة مصر مع أغلب الشقيقات العربية فى أعقاب معاهدة كامب ديفيد » ، و« سياسات إقتصادية ومالية ونقدية خاطئة ضاعف من آثارها السلبية الخطيرة النظام الاقتصادى الشمولى الذى فرض على البلاد وأدى إلى اهدار مواردها وطاقاتها ، وزرع الضغينة بين فئات المجتمع ، وحرم اقتصادها القومى من طاقات وطنية خلاقة » كما تذكر اللجنة الخاصة بدراسة بيان السيد رئيس الجمهورية فى ١٤ نوفمبر١٩٩٢ فى مجلس الشورى .

وقد ذكر الرئيس مبارك أن أسباب الصعوبات الاقتصادية التى نواجهها ترجع إلى « عوامل خارجية أهمها اختلال العدل فى هيكل الاقتصاد العالمى ، والى عوامل داخلية فى مقدمتها نقص الموارد مع الزيادة الرهيبة فى عدد السكان ثم مشكلة الديون . . . » (١٩٨٣/٨/١٥)

المشكلة السكانية

ويهتم الرئيس بإبراز مخاطر المشكلة السكانية كسبب رئيسى لما نعانيه من مشكلة اقتصادية ، ويكرر ذلك فى معظم خطبه وأحاديثه وتصريحاته . وقد ذهبت لجنة الرد على بيانى رئيس الجمهورية فى أكتوبر ونوفمبر ١٩٨١ بمجلس الشعب إلى أن « هذه المشكلة تعد من مشكلاتنا القومية التى يتوقف علي النجاح فى معالجتها نجاح خطط التنمية الاقتصاد والاجتماعية » ، واتفقت هذه اللجنة مع ما جاء بخطاب الرئيس فى نوفمبر ١٩٨٣ عن المشكلة السكانية بإعتبارها حجز

الزاوية ومشكلة المشاكل بما تمثله من تهديد وإهدار لكل عائد فى خطط وبرامج التنمية الشاملة نتيجة للمعدل الرهيب فى الزيادة السكانية .

وتكشفت الكلمة الجامعة التى ألقاها الرئيس مبارك فى ختام المؤتمر القومى للسكان فى يوم التاسع والعشرين من شهر مارس من عام ١٩٨٤ عن أهمية قضية السكانية وموضعها فى إطار بناء المشروع الوطنى المصرى ، يقول :« ان القضية السكانية فى مصر كانت فى طليعة القضايا التى أولتيها اهتمامى منذ الأيام الأولى لتولى المسئولية من منطلق إيمانى بأن التزامنا الأسمى أمام الله والوطن هو إقامة مجتمع قوى قادر على مواجهة تحديات العصر بجسارة وإقتدار والتغلب على الصعاب القائمة فى طريق التنمية والتطوير بالإعتماد على النفس وتحقيق الإستخدام الأمثل للطاقات والموارد المادية والمعنوية التي نملكها ، والقضاء على نقاط الضعف فى حياتنا الفردية والجماعية ، وإبتكار أنماط ملائمة للسلوك بما يخدم أهدافنا القومية الكبرى ويجعلنا قادرين على تحديد رؤيتنا ورسم سياستنا علي أسس راسخة تجمع بين المنهج العلمي والإعتداد بتراثنا الحضارى الاصيل » ويصف الرئيس العلاقة المطلوبة بين عدد السكان من ناحية والتنمية الاقتصادية من ناحية أخري بقوله :« التنمية الاقتصادية . . تستوجب أن يكون عدد السكان متناسبا مع حجم السلع المنتجة والخدمات التى تقدم بإفتراض الاستخدام الأمثل للموارد ، هذا هو الوضع المطلوب أو الامثل ، فما هو الوضع القائم ؟ يجيب الرئيس أمام الموتمر القومى للسكان بقوله « ان المعدل الحالى للتضخم السكانى يعوق جهود التنمية ويبدد آمالنا في تغيير نوعية الحياة لكل مصرى ويجعل طموحنا قاصرا على الحيلولة دون تدهور الاوضاع وتفاقمها ، وهذا أمر لانرتضيه » . ويوضح الرئيس مبارك خطورة استمرار الزيادة السكانية التي ستؤدي إلى أن يصل تعدادنا في عام ٢٠٠٠ إلى سبعين مليونا ، ، ثم يتضاعف العدد إلى مائه وأربعين مليونا بعد خمسة وعشرين عاما ، وتلك حقيقة يجب أن

ننظر اليها بكل جدية لانها توثر تأثيرا مباشرا علي قدرتنا على توفير المأكل والملبس والمسكن والعمل والدواء والتعليم والثقافة لكل فرد من أبناء مصر » . ويضيف الرئيس :« ان مجموع العاملين فى عام ١٩٧٦ كان ١١,٦ مليون فرد ، وينتظر أن يتضاعف العدد ويصبح ٢٤,١ مليون في عام ٢٠٠٠ وأن يقفز إلى ٥٣,٣ مليون في عام ٢٠٢٥ . ومن جهة أخرى ، سيكون عدد الاطفال فى سن التعليم الابتدائى ١٢ مليون طفل عام ٢٠٠٠ ، بعد أن كان لايتجاوز ٦ ملايين عام ١٩٧٦ . وفى مجال الاسكان ، سوف يتطلب الامر توفير ثمانية ملايين وحدة من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ وسبعة ملايين وحدة أخري في الأعوام العشرة التالية ، وتلك أرقام لها دلالات عميقه بالنسبة لقدرتنا على الوفاء بمتطلبات التنمية ورفع مستوى المعيش »(١٩٨٤/٣/٢٩).

وفى خطابه فى عيد العمال فى الاول من مايو عام ١٩٨٦ ، ذكر الرئيس ان شبح الزيادة الرهيبة فى عدد السكان يهددنا من عام إلى عام لأن الحد الأدنى المتوقع لزيادة السكان من الأن وحتي نهاية الخطة الخمسية المقبلة فى يونيو ١٩٩٢ يصل إلى سبعة ملايين نسمة ، والمجتمعات القائمة لايمكن أن تستوعب أكثر من ثلاثة ملايين »(١٩٨٦/٥/١).

وفى ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ نبه الرئيس إلى ضرورة « أن نتوقف معا أمام مشكلة الانفجار السكانى التى تهدد بأوخم العواقب لأن معدلات النمو السكاني لازالت مرتفعة إلى حد كبير ، إذ أن مجموع السكان يتزايد بمقدار مليون و٣٠٠ ألف نسمة سنويا ، ومعنى هذا – واكرر – معنى هذا أنه مهما حدث من تقدم في الاداء الاقتصادى فسوف يكون مقضيا عليه بالانتكاس والفشل بعد سنوات معدودة اذا استمر هذا التزايد السكانى الرهيب بالمعدلات الحالية »

وذكرالرئيس شعبه بأن « مجموع السكان فى مصر زاد خلال السنوات العشر الماضية بقدر ١٣ مليونا و٤٠٠ ألف نسمة . واذا مااستمر معدل التزايد

الحالي . . فسوف يضاف اليهم ١٥ مليون نسمة في نهاية القرن العشرين . تلك حقيقة مفزعة لابد أن نشارك جميعا في مواجهتها على مستوي المؤسسات والأفراد لأنها تشكل فى تقديرى أكبر التحديات التى تواجه المجتمع المصرى فى هذا المنعطف من تاريخه وتاريخ العالم بأسره » (١٩٩١/١١/١٤)

وفى أول مايو ١٩٩٢ كرر الرئيس لفت الانظار إلى المشكلة السكانية بأسلوب مثابر : « لن أمل التذكير بأن التزايد السنوى الهائل فى اعداد السكان يشكل المعضلة الاساسية التى تحجب آمالنا فى غد أفضل . . . ان مأزق الانفجار السكانى . . يضعنا فى مواجهة مشكلة ضخمة تستنتزف كل الجهود التي يمكن أن تساعدنا على بناء غد أفضل كما تستنزف جهد الدولة والمجتمع لأن أى فائض يمكن أن يحققه المجموع الوطنى تبتلعه الزيادة السنوية للسكان دون اتاحة فرصة حقيقية لتحسين مستويات المعيشة » (١٩٩٢/٥/١)

وفى أول ١٩٩٣ حذر الرئيس بنى وطنه من خلال تصريحاته للاهرام فى مستهل العام الجديد « اننى أحذر من خطر الزيادة السكانية لأنه سيتفاقم بعد ١٠أو ١٥ سنة وستصبح عملية التنمية بالغة الصعوبة ، بل تكاد تكون مستحيلة . وقد حذر الرئيس عبد الناصر عام ١٩٥٧ من خطورة الزيادة السكانية ولم يستمع أحد إلى هذا التحذير ، وهكذا تفاقمت المشكلة »

وفى عيد العمال فى مايو ١٩٩٣ قارن الرئيس بين عدد السكان سنة ١٩٥٢ وعددهم سنة ١٩٩٢ ، فوجد أننا زدنا فى أربعين سنة سبعة وثلاثين مليونا تقريبا من ٢١,٤ مليون نسمة في ١٩٥٢ إلى ٥٨ مليون نسمة في ١٩٩٢ وأكد الرئيس أن « مشكلة السكان . . تمثل واحدة من أكثر مشكلات مصر تعقيدا وخطورة ، بل لعلها المشكلة الأصل والاساس التى تتفرع عنها المشكلات . . . ان التحدى الحقيقى أمام التنمية هو استمرار النمو السكانى بالمعدلات العالية السائدة فى مصر . اتفقت جميع الآراء على أن الزيادة في عدد السكان تلتهم حصاد التنمية جميعا وتؤدى إلى ظهور البطالة وانتشار الامراض الاجتماعية » (١٩٩٣/٥/١٠) .

وقد فسرت لجنة الرد على بيان السيد رئيس الوزراء فى مجلس الشعب فى تقريرها الصادر فى ٢٣ يناير من عام ١٩٩٢ المشكلة السكانية بقولها :« تود اللجنة أن تنبه إلى أن المشكلة السكانية فى مصر لها أربعة أبعاد مترابطة ، ولايجوز التقليل من خطر وأهمية أى منها ، وهى :

١ – المعدلات السريعة فى نمو السكان التى أصبحت تجاوز المليون نسمة كل عشرة أشهر تقريبا

٢ – سوء التوزيع الجغرافي للسكان وارتباطه بظاهرة الهجرة من الريف إلي المدن وظاهرة التضخم الحضري

٣ – اختلال التركيب العمري للسكان ومايرتبط به من ارتفاع معدلات الإعالة نظرا لزيادة نسبة المستهلكين إلى المنتجين

٤ – انخفاض مستوى خصائص السكان ، وسوء توزيعهم علي الأنشطة الاقتصادية » (١٩٩٢/١/٢٣)

مواجهة المشكلة الاقتصادية

يصف الرئيس مبارك موقفه من المشكلة الاقتصادية وصفا مسئولا شاملا في خطابه الجامع أمام مجلسى الشعب والشوري في ١٤ نوفمبر ١٩٩١ بقوله :

« لقد أدركت منذ أن توليت شرف المسئولية في أكتوبر عام ١٩٨١ أن مهمتي الاولى فى الفكر والعمل هى إصلاح النظام الاقتصادي فى مصر على نحو شامل يستأصل أسباب الداء من جذوره ويرسى الأساس لاقتصاد قومى قادر علي تحقيق تنمية شاملة تلبي الآمال المشروعة لجماهير شعبنا العظيم . وفى هذا الاطار كان عقد المؤتمر الاقتصادي فى فبراير عام ١٩٨٢ . كان الهدف أن نتفق على الخطوات اللازمة للخروج من أزمة الاقتصاد المصرى الذي كان يعاني منذ فترة طويلة من خلل هيكلي جسيم وخطير مصدره أننا نستهلك بأكثر مما ننتج

ونستورد بأكثر مما نصدر ونستدين بأكثر من طاقاتنا على السداد . . . لم يكن هذا الاهتمام بأوضاع الاقتصاد المصري نابعا فقط من رؤيتى للدور الأساسى والمتزايد الذي يلعبه الاقتصاد فى حماية المصالح القومية بإعتباره واحدا من أهم جوانب قوة الدولة والمجتمع ، وإنما راجعا بنفس القدر إلى إدراك أهميته للمواطن المصرى أيا كان موقعه ، وتأثيره على تشكيل رؤيته لحاضره ومستقبله وصياغة أحلامه وآماله فى غد أفضل . . . ومن هنا . . كان اهتمامى البالغ بالاصلاح الاقتصادى وحرصى علي وضعه على رأس قائمة الأولويات القومية طوال السنوات الماضية لأن الاصلاح الاقتصادي يعنى الاستخدام الامثل لموارد المجتمع وطاقاته وزيادة فرص العمل الحقيقية وخفض معدلات البطالة والإرتقاء بالخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية وإحداث تقدم حقيقى لكل فئات هذا المجتمع .

اننى ركزت فى بداية التحرك فى هذا المجال علي قضيتين أساسيتين لايمكن أن يبدأ الاصلاح بدونهما ، وهما إعادة بناء البنية الاساسية اللازمة للنهوض بعملية الانتاج ، والثانية تسوية مشكلة ديون العالم الثالث بصفة عامة ومصر بصفة خاصة . . . كانت البداية الحتمية . . . هى ضرورة التجديد الشامل لقاعدة البناء الاقتصادى المتمثلة فى شبكات المرافق والطرق والمواصلات والموانى والمطارات ومحطات الكهرباء وخطوط المياه ، لانه كان مستحيلا أن نطمع فى تنمية حقيقية تقوم على بنية أساسية متهالكة تفتقد كل الضرورات اللازمة لعمليات الانتاج . . .

أما فيما يتعلق بمشكلة الديون، فقد كانت شغلى الشاغل ومحور اهتمامى الأساسى منذ عام ١٩٨٣ ، حين بدأت إتصالاتى المكثفة مع رؤساء الدول الصديقة بهدف اقناعهم بضرورة التوصل إلى حل جذرى شامل لهذه المشاكل يتجاوز مسكنات اعادة الجدولة التى لاتمس أصل المشكلة بل تتسبب فى كثير من الأحيان فى زيادة عبء الديون وخدمتها وفى تفاقم الأوضاع وتدهورها عاما بعد عام . وقد

عنيت عناية خاصة بهذه المشكلة فى خطابى أمام مجلسكم الموقر فى العاشر من نوفمبر ١٩٨٨ ان قلت أن الآوان قد آن كى يواجه المجتمع الدولي تلك المشكلة على نحو حافل ليس فقط لأن تلك المواجهة هى شرط لازم لتمكين الدول النامية من خوض معركة التنمية التى تعتبر حيوية لبقائها ، ولكن أيضا للحفاظ على التوازن المطلوب للنظام الاقتصادي الدولى وتعزيز قدرة الدول النامية على مواصلة التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى مع الدول الأوفر حظاً ..» (١٩٩١/١١/١٤).

معنى الاصلاح الاقتصادى :

وفى هذه المناسبة ذكر الرئيس أن الاصلاح الاقتصادى يقود إلى الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع وطاقاته وزيادة فرص العمل الحقيقية وخفض معدلات البطالة والارتقاء بالخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية ، وإحداث تقدم حقيقي لكل فئات هذا المجتمع » (١٩٩١/١١/١٤).

ويتصف هذا الاصلاح بالشمول لأنه « اصلاح شامل يعيد إلى الاقتصاد المصري حيويته وتوازنه ويكبح مخاطر التضخم ويخفف الإعتماد على الديون ويدعو الجميع إلى المشاركة ويعيد الإعتبار لقوانين السوق ويشجع مبادرات الأفراد وينهى سلطة التحكم الإدارى على القطاع العام . هدفنا من ذلك هو توفير المناخ الملائم لانطلاق الانتاج المصرى وتعزيز طاقاته وقدراته بتشجيع كل قادر علي أن ينتج ويثمر كى تتوسع فرص العمل المنتجة ويزيد الانتاج بما يؤدي إلى الحد من إرتفاع الاسعار » (١٩٩٢/٥/١)

مراحل الاصلاح الاقتصادى

وقد مرت مسيرة الاصلاح الاقتصادي بمراحل رئيسية حددها الرئيس مبارك علي النحو التالى :

« **المرحلة الاولى** : مرحلة أعداد البنية الأساسية اللازمة للنهوض الاقتصادى ، وقد استغرقت هذه المرحلة جانبا كبيرا من العقد الماضي .

المرحلة الثانية : مرحلة توفير المناخ لتكثيف النشاط الاقتصادي وزيادة مساهمة القطاع الخاص فيه بعد القضاء علي التناقض الذى كان قائما في الأذهان بينه وبين القطاع العام .

المرحلة الثالثة : مرحلة البدء بتنفيذ مجموعة من السياسات المالية والنقدية التي ترسم طريق الأصلاح وتحدد ملامحه الأساسية وقد بدأت هذه المرحلة منذ عام ١٩٨٧

المرحلة الرابعة : هى مرحلة الاصلاح الهيكلى الشامل التى بدأت فى عام(١٩٩٠) بالتحرك على أصعدة مختلفة فى نفس الوقت بايقاع منسق وعلي نحو متجانس » (١٤/١١/١٩٩١)

نتائج الاصلاح الاقتصادى

وفى نوفمبر قدم الرئيس مبارك لمحة عن نتائج برنامج الاصلاح الاقتصادي أمام ممثلي السلطة التشريعية :

« ان الاصلاح الشامل الذي بدأناه من أكثر من عشر سنوات وخطونا فيه خطوات واسعة فى الأعوام الأخيرة قد حقق لنا ثمار ملموسة تعزز الأمل فى نفوسنا وتفتح أمامنا آفاقا أوسع للتقدم والنمو وتقودنا إلى مرحلة انطلاق جديدة تتكاتف فيها كل قوي المجتمع من أجل إحداث تقدم جديد ملموس لابد أن يحس كل مواطن بآثاره الحميدة وثماره الطيبة .

* تزايدت الاستثمارات الكلية فى مصر لترفع معدل النمو لأول مره منذ سنوات إلى مافوق نسبة التزايد السكانى.
* وأصبح القطاع الخاص شريكا أساسيا في التنمية ، فارتفع نصيبه فى الاستثمارات من ١٨٪ عام ١٩٨١ إلى ٤٢٪ خلال السنوات العشر الماضية والى مايقرب من ٥٠٪ مع بداية خطتنا الثالثة . وأنفق القطاع

الخاص على مشروعاتنا الاستثمارية خلال السنوات العشرة الأخيرة ٧١ ألف مليون جنيه ،وأصبح يساهم بمقدار ٦٠٪ من الناتج المحلي . . .

* أسفرت سياستنا النقدية عن نتائج ايجابية عديدة ، فإستقر سعر صرف الجنيه وزادت المدخرات الوطنية وتحول جانب كبير من المدخرات بالنقد الأجنبي إلى العملة الوطنية ، واختفت السوق السوداء ، وزاد المعروض من النقد الأجنبي من خلال الجهاز المصرفي ليغطي تمويل احتياجات القطاعين العام والخاص .

* وتحول الوضع فى ميزان المدفوعات من عجز بلغ ٦٣٤ مليون دولار عام ١٩٩٠/٨٩ إلى فائض قدره حوالي مليار وأربعمائة مليون دولار عام ١٩٩١/٩٠ ، وارتفع هذا العام ليصل إلى مايقرب من خمسة آلاف مليون دولار نتيجة زيادة التحويلات النقدية للعاملين فى الخارج وعودة رأس المال المصري الذي كان تسرب خارج بلاده .

* وانخفضت معدلات التضخم بصورة مستمرة تؤكد قدرتنا المتزايدة للسيطرة عليه ، فبعد أن كان معدل التضخم ٢١,٣ ٪ عام ١٩٨٩ نجد أنه انخفض إلى ١٦,٨ ٪ عام ١٩٩٠ ثم إلى مايقرب من ١٠٪ خلال الشهور الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٣/٩٢ .

* وانخفض عجز الموازنة العامة فى العام الماضى (١٩٩٢/٩١) ليصل إلى ٧,١ ٪ من النتائج القومى بعد أن كانت هذه النسبة ٢٤,٧ ٪ عام ١٩٨٨/٨٧

* التضييق المستمر للفجوة الغذائية الضخمة التى كانت تتزايد عاما بعد عام وفى ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتى فى القمح والذرة واللحوم .

* وفى مجال الصناعة استعطنا أن نحقق الاكتفاء الذاتى بل ونصدر فائضا

يزيد على احتياجات الاستهلاك المحلى فى صناعات عديدة .

* كذلك حدثت طفرة مماثلة فى قطاع السياحة . . . » (نوفمبر ١٩٩٢)

ويتضح من مسار جهود الاصلاح الاقتصادي أن الرئيس مبارك قد تسلح منذ نقطة الانطلاق الأولى بالمرحلية أو قطع الطريق خطوة خطوة ، كل خطوة تمهد لمابعدها وتكون له أساسا وقاعدة .

يقول الرئيس فى مارس ١٩٩٣ « *نحن وضعنا برنامجا متدرجا ،* وفيه ستنفذ كل شيء بالتدريج ، ولن أغامر كما حدث في الاتحاد السوفيتى » (١٩٩٣/٣/١٣)

التحديان الرئيسيان على طريق الانطلاق

ويواجه العمل الوطنى من اجل الاصلاح الاقتصادى فى مرحلته الرابعة عقبتين رئيسيتن : ***الاولى*** هى ضرورة توسيع قواعد الانتاج ، ***والثانية*** هى تطوير قوة العمل المصرية ويشرح الرئيس مبارك العقبتين قائلا:

ان التحديين الأساسيين اللذين يواجهان مصر وهى على مشارف مرحلة الانطلاق هما : *الاول توسيع قواعد الانتاج الى أقصى حد ، والثانى الارتقاء بقوة العمل المصرية* ولايمكن ان يتحقق هذان الهدفان بغير الالتزام الثابت الذى لايعرف التردد أبدا بتنفيذ سياسات الاصلاح والتحرر الاقتصادى الذى اثبت التطبيق العملى جدواها والتى تحث على المنافسة وتشجيع المستثمرين وتهتم باقامة مشروعات البنية الاساسية وتطوير قدراتها حتى تستوعب آلاف المشروعات الجديدة. وقد طلبت من الحكومة أن تسرع الخطى فى جذب الاستثمارات العالمية والوطنية لاقامة المناطق الصناعية الحرة فى الموانى المصرية المطلة على البحر الاحمر والقريبة من الاسواق العربية والافريقية وعلى موانى البحر الابيض التى تمثل العمق الجنوبى لأوروبا وأمامنا فرص ذهبية لتنمية

المناطق الصناعية الوسيطة بين القارات الثلاث كذلك فإن علينا أن نستكمل إستصلاح ماتبقى من أراضى قابلة للاستصلاح وان تشجع المواطنين على زراعتها وتعميرها. علينا أن نستكمل مابدأناه من مدن ومجتمعات عمرانية جديدة استوعبت الاف المصانع وأن نسارع بالإنتهاء من تنمية المناطق السياحية فى سيناء والبحر الاحمر ونكرر نماذجها الناجحه فى المناطق الاخرى المتبقية على خريطة التنمية السياحية لمصر.

يبقى التحدى الثانى الذى يتعلق بتطور قوة العمل المصرية كى ترقى قدراتها الى مستويات عالية من المهارة والانضباط والاتقان وتتمكن من التعامل مع أحدث الأساليب التكنولوجية فى الزراعة والصناعة، هذا هو التحدى الخطير الذى يتطلب تغييراً وتطوراً شاملا فى الشكل والجوهر لكل مؤسسات التعليم والتدريب فى مصر ابتداء من التعليم الاساسى الى الجامعة ، كما يتطلب علاقة وثيقة ومستمرة بين مراكز الانتاج ومراكز البحث العلمى ، وتعزيزاً مستمراً لقدراتنا على إستيعاب التكنولوجيا فى مختلف جوانب حياتنا » (نوفمبر ١٩٩٢)

نتائج الاصلاح الاقتصادى .

وقد شهدت لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى فى تقريرها عن « برنامج الاصلاح الاقتصادى.. نتائج المرحلة الاولى » ١٩٩٣ – بما حققته سياسة الاصلاح الاقتصادى من نتائج ايجابية. فقد تم تحرير الاقتصاد الوطنى من القيود والتدرج فى تحرير أسعار الحاصلات الزراعية والسلع الصناعية ، وتحرير مشروعات القطاع العام وقصر هذا القطاع على الصناعات ذات الاهمية الاستراتيجية مع تحويل المشروعات الاخرى الى القطاع الخاص بالتدريج .

أدت سياسة تحرير سعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى الى تحول كثير من المدخرين من الدولار الامريكى الى الجنية المصرى ، واستقر سعر الجنيه المصرى فى مواجهة الدولار وتحوله الى وعاء ادخارى ابتداء من يونيو ١٩٩٢ ،

وزيادة تحويلات المصريين العاملين فى الخارج وتشجيع الإدخار مما يساعد على خفض التضخم الذى هبط الى نحو ١٠٪ خلال الشهور الاولى من عام ١٩٩٢ وهو ماسيؤدى تدريجيا الى انخفاض سعر الفائدة الامر الذى سيدفع الى مزيد من الاستثمار.

أدى إتجاه الحكومة إلى تمويل عجز الموازنة من السوق ابتداء من يناير ١٩٩١ من خلال اصدار انون خزانة للاكتتاب فيها بواسطة الافراد أو الشركات أو البنوك ، وبزيادة نسبة الاحتياطى فى البنوك ، وتعديل نسبة السيولة – ادى الى ضبط عرض النقود الامر الذى يؤدى بدوره الى الحد من التضخم .

جرى العمل على زيادة ايرادات الدولة بإحلال الضريبة العامة على المبيعات محل الضريبة العامة على الاستهلاك بصدور قانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وتحرير القطاع العام وتطويره بإصدار القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ لقطاع الاعمال للفصل بين الملكية والادارة ، وإنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية بالقرار الجمهورى رقم ٤ لسنة ١٩٩١ لخلق فرص عمل حقيقية وسريعة ومواجهة قضية البطالة.

شهد عام ١٩٩١/٩٠ للمرة الاولى فائضا فى ميزان المدفوعات بلغ نحو ١٣٩١.٣ مليون دولار ارتفعت الى ٥٠٠٠ مليون دولار العام التالى .

ارتفعت حصيلة تغطية الصادرات السلعية لمدفوعات الواردات السلعية من ٢٤٪ فى ٨٩/ ١٩٩٠ الى ٣٥٪ فى ١٩٩١/٩٠

طرأ تحسن فى نسبة الاكتفاء الذاتى لعدد كبير من أهم السلع المستوردة كالقمح والذره الشامية والدقيق وزيت الطعام وحديد التسليح والمسبوكات الزهر والاسمنت والصناعات الكيماوية .

شهد معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى تحسنا ملحوظا منذ

١٩٨٩/٨٨ ، فـقـد وصل فى هذا العـام الى ٤ . ٥ ٪ ووصل فى ٨٩/ ١٩٩٠ الى ٥ . ٧٪ وحـقق ٤٪ فى عـام ٩٠/ ١٩٩١ ، وهو مـعـدل يزيد على مـعـدل الزيادة السكانيـة ممـا يعنى ارتفـاع نصـيب الفـرد من الناتج المحلى الاجمـالى. ووفـقـا لتقديرات وزارة التخطيط حقق الناتج المحلى لاجمالى معدل نمو حقيقى بلغ ٦,٢٪ سنويا فى فترة الخطة الخمسية الاولى ٨٢-١٩٨٧ ، انخفض الى ٣,٩٪ سنويا فى خطة التنمية الثانية فى الفترة من ١٩٨٧ الى ١٩٩٢

التنمية الشاملة المستمرة.

لايقـتصـر مـفـهـوم الرئيس مـبـارك فى التنمـيـة على التنمـيـة الاقـتـصـادية والاجتمـاعيـة والسياسيـة، بل يمتد ليشمل التنمية العلمية والتربوية والثقافية من اجل رقى البشر ، والتنمية الدفـاعيـة والأمنيـة من أجل الاسـتـقرار وصـون الأمن والسـلام ، انها التنمية الشـاملة التى بدونها تصبح الجماعة ضعيفة عاجزة لاتجد لها مكانا فى النظام العالمى الجديد .. فـاذا اردنا ان تأخذ امتنا مكانها الجدير بها فى العالم الجديد فعلينا ان نأخذ بالتنمية الشاملة التى توفر للأمة قوتها وتلبى مطالبها وتغنى مواردها وتعزز استقلالها وحرية ارادتها » (١/٢/١٩٩٢)

وفضلا عن شمول التنمية ، فلابد من أن تكون مستمرة ففى نوفمبر ١٩٩٢ تحدث الرئيس مبارك عن التنمية المستمرة ذات المعدلات العالية التى يمكنها ان تلاحق الزيادة السكانية من ناحية وتحسين حياة المجتمع ودخول افراده من ناحية اخرى وفسر الرئيس ضرورة هذه التنمية المستمرة عندما قال : « اننا فى سباق مع الزمن لسبب .. هو أن العالم يتجه بخطى واسعة نحو تحرير التجارة الدولية ورفع الحواجز بين الاسواق كى يصبح العالم سوقا واحدة يتنافس فيها الجميع ، يبقى فيها من يقدرون على التجديد والتطوير ويخرج منها العاجزون عن اللحاق بركب التقدم. ولن يقدر على هذا التحدى سوى مجتمع قادر على تحقيق تنمية متواصلة تتسع قواعدها الإنتاجية لالاف المشروعات الجديدة. ولقوة عمل ترقى

قدراتها الى مستويات عالية من المهارة والانضباط والاتقان وحسن استخدام التطبيقات العلمية فى مناحى الانتاج المختلفة (١٩٩٢/١١)

وتحتاج هذه التنمية الشاملة المستمرة بعض المتطلبات لكى يمكن تحقيقها فهى اولا بحاجة الى اطار من السلام والأمن والإستقرار حتى يمكن تحقيق عملية حشد الموارد البشرية والمادية لتحقيق الأهداف المرجوه وفى هذا المجال أوضح **الرئيس مبارك** أن « السلام فتح باب التنمية والبناء والإصلاح والنهضة من أجل الحاضر والمستقبل » (١٩٨٤/١١/١٧) ، كما اشار إلى الأمن والاستقرار بقوله « اذا لم يتوافر الامن والاستقرار الخارجي والداخلى بالنسبة لمصر ، فإن تنفيذ خطة التنمية يمكن ان يواجه صعوبات كثيرة » (١٩٨٤/١/٢٥) .

المتطلب الثالث للتنمية ان تكون السياسية الخارجية فى خدمة عملية التنمية ويؤمن الرئيس مبارك بضرورة « توظيف التحرك الخارجى لخدمة اهداف التنمية. والتطوير وتأمين المصالح القومية الحيوية » (١٩٨٧/١٠/١٢)

واوضح الرئيس مبارك هذا المعنى عندما تحدث عن واجبات الدبلوماسى المصرى.. « لقد أصبح من الواجبات الاساسية للدبلوماسى المصرى البحث عن مصادر التمويل اللازمة للاحتياجات الاستثمارية المختلفة فى شتى قطاعات الانتاج وترويج المنتجات المصرية ، وفتح المزيد من الاسواق لها ، والاستفادة من تجارب وجهود التنمية فى شتى دول العالم» (١٩٨٨/٣/١٦)

ولاشك أن التكنولوجيا الحديثة تمثل اداة رئيسية لتحقيق التنمية بزيادة الانتاج وتحسين نوعية المنتجات والتوصل الى منتجات جديدة لارضاء اذواق المستهلكين فى الداخل والمنافسة فى السوق العالمى . من هنا دعا الرئيس الى ان « نفتح مجالات التعاون بلا حدود مع مراكز التحسين والتجديد فى العالم» (١٩٩١/٥/١)

ولايمكن للدولة أو للحكومة وحدها أن تحقق التنمية ، ولابد من مشاركة

المجتمع بكل مكوناته وقد دعا الرئيس الى ضرورة توفر المشاركة العامة لتحقيق التنمية عندما ذكر « ان الحكومة وحدها لايمكن أن تحقق المعجزات أو أن تأخذ على عاتقها الوفاء بكل متطلبات التنمية ، بل يجب أن تكون هناك مشاركة شعبية حقيقية لان الجهد المطلوب للانطلاق الى مشارف المرحلة الجديدة يتجاوز طاقات الجهاز الحكومى ويتطلب عطاء كل فرد من أبناء مصر المتطلعين لخدمة هذا الوطن المقدس » (١٩٨٢/١/٢٦) وقد كرر الرئيس مبارك الدعوة الى المشاركة العامة فى التصدى لمسئولية تدعيم الاقتصاد الوطنى طوال الثمانينات ، حتى بدأ القطاع الخاص يأخذ على عاتقه جزءا هاما من مسئولية التنمية.

ومن ناحية أخرى ، فإن القيم الفردية والسلوك الفردى له أهمية فى تحقيق التنمية. يدعو الرئيس مبارك الى الإقلاع عن الاسراف والبذخ والمظاهر الكاذبة بصفة عامة واساسية (١٩٨٣/٥/١) وإلى الحد من الاستهلاك الزائد والقضاء على الفاقد فى كل صوره واشكاله (١٩٨٦/٥/١) ونادى الرئيس بإتباع « منهج جديد للحياة أساسه الإعتدال فى الإنفاق والتخطيط للمستقبل » (١٩٨٣/٥/١) وطالب أفراد الشعب بان « نضبط إستهلاكنا بحيث تقتصر على السلع والخدمات الضرورية » ويعود الرئيس الى المخزون التاريخى المتاح من قيم النهضة فيقول فى ذكرى المولد النبوى الشريف فى ١٩٨٩ : « ان من الوسائل التى يمكن ان تسهم فى حل المشكلة الاقتصادية ، ان نأخذ انفسنا بما دعا اليه الرسول ﷺ من العمل الجاد والإنتاج الأجود والاقتصاد فى المعيشة وتجنب الإسراف والإهدار والترفع عن الاستغلال والإحتكار والتعفف عن مال الغير ، بما فى ذلك حق الدولة والمال العام. وكل هذا يفترض الامانة، والصدق والاحترام للوقت وتقدير العمل والاهتمام بالتجديد والاخذ بالاساليب العلمية الدقيقة واقامة الادارة الصحيحة وتوظيف الرقابة اليقظة الأمينة » .

ويلفت الرئيس الانتباه الى ضرورة أن نفضل منتجاتنا وأن نعتز بما نصنع

«داعيا الى « *بدء حملة قومية تأخذ طابع الاستمرار ويكون شعارها نحن نفضل المنتجات المصرية المصنوعة بأيدى عمال مصر*» (١٩٨٣/١/١٦) «وطالب النخبة بإن تكون أول من يضرب المثل فى هذا المجال : « لابد ان يكون كل منا نواة طيبة فى هذا الشأن خاصة هؤلاء الذين يشغلون مواقع تنفيذية أو تشريعية حتى نضرب المثل للآخرين ويكون سلوكنا انعكاسا للمبادىء التى نرددها» .(١٩٨٣/١١/٦) .

وتفترض التنمية إرداة الاعتماد على النفس وقد عبر الرئيس مبارك عن ذلك افضل تعبير عندما قال « *ان أحداً لن يحل لنا مشاكلنا* ...الحلول لن تقدم لنا على أطباق من ذهب أو فضة «فلاحل إلا بعقولنا ولابناء الابسواعدنا «ولا نهضة الا اذا صحونا ونهضنا بارادتنا وتصميمنا » (١٩٨٨/٥/١) . وفضلا عن الالتزام بمبدأ الاعتماد على النفس ، يدعو الرئيس الى التماسك والتعاون والترابط والتضامن من اجل التغلب على الصعاب : «أن أيدينا المترابطة القوية هى القادرة على رفع كل الاثقال لكى نخفف الاعباء عن كاهل المكدودين والعارقين » (يوليو١٩٩٠)

ويترتب على الالتزام بالاعتماد على النفس وضع المعونات والمساعدات الخارجية فى موضعها الصحيح « ان المعونات والمساعدات الاجنبية ليست هى التى تصنع التقدم «بل هى عوامل مساعدة فى ظروف معينه ولفترة زمنية محددة «وما من دولة حققت تقدما إلا بالاعتماد على أبنائها فى العمل ... أى أن الاعتماد على القوة الذاتية هو أساس أى تقدم فى أية دولة فى العالم » (١٩٨٥/٥/١) .

وتتطلب التنمية تغييرا إجتماعيا ايجابيا يبدل الاتجاهات والميول التقليدية التى لازمت التخلف «باتجاهات وميول جديدة تلازم التقدم :« إننى أضع التغيير الاجتماعى فى المقدمة لانه تغيير فى السلوك الجماهيرى يجب أن يكون عنوانا للانتماء الى مصر الغد الجديد .وهوتعبير اخلاقيات جديدة فى معنى أداء الواجب

ومعنى الترابط الاجتماعى ومسئوليات الاسرة والمدرسة والالتزام بالقيم الروحية قولا وفعلا وتعاملا مع النفس اولا ثم مع الغير » (١٩٩١/٥/١) وأخيرا تستلزم التنمية الأخذ بأسلوب التخطيط والتخطيط فى رأى الرئيس هو اسلوب الانتقال من الاهداف والطموحات الى التنفيذ على ارض الواقع . وقد تأسس العمل الوطنى فى فترة رئاسته الاولى على قاعدة الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٨٢-١٩٨٧) ، وهو ماتكرر فى فترة الرئاسة الثانية التى شهدت خطة التنمية الثانية (٨٧-١٩٩٢) وبداية خطة التنمية الثالثة (٩٢-١٩٩٧) ويتم التمهيد للتخطيط بالبحث وتجميع الاراء ، أى بحث القضايا المتعلقة بالوضع المراد تغييره والبحث عن حلول لتلك القضايا وتحديد البدائل التى يمكن الاختيار من بينها . وفى هذا الصدد، يلفت الرئيس الانتباه الى ضرورة الاهتمام بامكانية التنفيذ حين التفكير فى حل معين ، فالعبرة ليست بامكانية الحل على مستوى النظر ، وإنما بامكانية الحل على مستوى العمل . لقد كان المؤتمر الاقتصادى فى فبراير ١٩٨٢ مقدمة للخطة الخمسية الاولى ،التى شهدت فترة تنفيذها عقد مؤتمرات قومية أخرى مثل المؤتمر القومى لتشجيع الصادرات والمؤتمر القومى للتعليم . وتحتاج الخطة الى « التنفيذ المنضبط والمتابعة النشيطة المستمرة والرقابة الشعبية الحريصة على تفوق الاداء وتجنب الاخطاء » (١٩٨٧/١٠/١٢) وأكد الرئيس أهمية الأخذ بأسلوب التخطيط بقوله « لولا أننا إتجهنا إلى أسلوب التخطيط الذى يقدم الحلول المستمرة وفقا للاولويات ،لكنا قد واجهنا وضعا بالغ الخطورة ليس له من علاج ، وخاصة بعد أن حاصرتنا تراكمات ضخمة ،على مدى سنوات طويلة » (١٩٨٥/١٠/٢٠) ويشترط القائد ان تقوم الخطة على اسس علمية وأن يتسم المنفذون للخطة بمستوى عقلى متقدم ، وأن يكون هؤلاء المنفذون على دراية بالتقدم المنجز على مستوى العالم ،يقول : « نريد لخطط التنمية أن تكون قائمة على أسس علمية سليمة ، وأن يباشرها شباب متطور بعقله وفكره ، غير منعزل عن الوثبات العالمية فى آفاق الانتاج والخدمات » (١٩٨٧/٨/١٥)

انجازات الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية - الاجتماعية (٨٢- ١٩٩٢)

حققت الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية - الاجتماعية فى ظل قيادة الرئيس حسنى مبارك عملية وضع الأساس للإنطلاق الإقتصادى فى ظل الخطة العشرية التالية (١٩٩٢ -٢٠٠٢) وقد تم تحقيق الخطة العشرية الأولى فى تاريخ الاقتصاد المصرى على مرحلتين الاولى هى الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية - الاجتماعية (٨٢-١٩٨٧) والثانية هى خطة ٨٧-١٩٩٢ الخمسية للتنمية الاقتصادية -الاجتماعية .

استطاع الشعب المصرى بقيادة حسنى مبارك فى السنوات العشر (٨٢-٩٢) ان يحقق منجزات اقتصادية طيبة مستخدما الوسائل الاتية:

اولا : اقامة البنية الاساسية المناسبة واللازمة

ثانيا : بدء عملية الانتشار السكانى المخطط المنتج فى المجتمعات العمرانية الجديدة

ثالثا : اعادة تأهيل الهيكل الانتاجى الوطنى وتعزيزه بادوات التقنية الحديثة .

رابعا : زيادة الاستثمار المعتمد على مدخرات حقيقة .

خامسا : تعميق التصنيع المحلى

وقد ادت هذه الوسائل في اطار الخطتين الخمسيتين الاولى والثانية الى نتائج هامة فى مجال المتغيرات الاقتصادية الرئيسية على النحو التالى :

١ - الانتاج والناتج المحلى الاجمالى :

أ - زاد الانتاج القومى - مقدراً بالاسعار الجارية - من حوالى ٣٥,٢ مليارجنيه الى حوالى ٨١,٩ مليار جنيه بنسبة ١٨,٤ ٪ لكل سنة من سنوات الخطة الخمسية الاولى ثم زاد فى سنوات الخطة الخمسية الثانية من ٨١,٩ مليارجنيه الى ٢٠٨,٣ مليار جنيه فى نهاية هذه الخطة بمعدل زيادة سنوية تبلغ نحو ٢٠,٥٪

ب – زاد الناتج المحلى الاجمالى من نحو ٢٠,٦ مليار جنيه فى ١٩٨٢ الى نحو ٤٨,٨ مليار جنيه فى ١٩٨٧ بنسبة زيادة سنوية ١٨,٧ ٪ ثم ارتفع من ٤٨,٨ مليار الى نحو ١٢٥,٥ مليار جنيه فى ١٩٩٢ بمعدل زيادة سنوى قدره نحو ٢٠,٨ ٪ .

أما بالاسعار الثابته لسنة الاساس فى كل من الخطتين ،فقد حقق الناتج المحلى الاجمالى زيادة من ٢٠,٦ مليار جنيه الى ٢٧,٨ مليار جنيه فى الفترة من ٨٢ الى ١٩٨٧ بمعدل نمو حقيقى نحو ٦,٢ ٪ سنويا ،وارتفع الناتج المحلى الاجمالى فى سنة ١٩٩٢ الى ٥٩,١٪ مليار جنيه بمعدل نمو حقيقى نحو ٣,٩٪ سنويا ًووفقا لمعدل الزيادة السنوى فى السنوات العشر (٨٢–٩٢) ،يمكن القول انه قد تحققت طفرة فى النمو السنوى للناتج فى الفترة من ٨٢ الى ١٩٨٧ (٦,٢ ٪ سنويا) ،ثم استقرت هذه الطفرة فى السنوات الخمس التالية عند ٣,٩ ٪ ،وهى نسبة نمو تزيد بمقدار مرة وثلث نسبة النمو السكانى السنوى .

والجدول التالى يبين نسبة الزيادة السنوية فى سنوات الخطتين الخمسيتين الاولى والثانية بكل من الاسعار الجارية والاسعار الثابته لسنة الاساس لكل خطة .

نــاتج الــقــطــاع	معدل الزيادة السنوية للخطة الاولى		معدل الزيادة السنوية للخطة الثانية	
	بالاسعار الجارية	بالاسعار الثابته	بالاسعار الجارية	بالاسعار الثابته
الناتج المحلى الاجمالى	٪ ١٨,٧	٪ ٦,٢	٪ ٢٠,٨	٪ ٣,٩
القطاعات السلعية	٪ ١٦,٨		٪ ٢٢	٪ ٣,٧
قطاعات الخدمات الانتاجية	٪ ٢١,٧		٪ ٢٢	٪ ٤
قطاعات الخدمات الاجتماعية	٪١٩,٤		٪ ١٥,٦	٪٤,٤

المصدر : وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية ، المجلد الاول

٣ - الاستخدمات الاستثمارية :

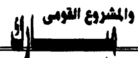
يبلغ حجم الاستخدمات الاستثمارية المنفذة خلال السنوات العشر من ١٩٨٢ الى ١٩٩٢ نحو ١٧١,٣ مليار جنيه منها ٥٦,٤ مليار جنيه فى سنوات الخطة الخمسية الاولى و١١٤,٩ مليار جنيه فى سنوات الخطة الخمسية الثانيه ،أى أن حجم الاستخدامات الاستثمارية فى الخطة الثانية يبلغ حوالى ضعف الخدمات الاستثمارية فى الخطة الاولى ،وقدإرتفع إسهام القطاع الخاص فى الاستثمار من ٣٩ ٪ فى الخطة الخمسية الاولى الى ٤٣ ٪ فى الخطة الخمسية الثانية بمتوسط عام ٤٢ ٪ خلال الخطة العشرية مقابل نحو ١٨ ٪ قبل .

توزعت هذه الاستثمارات على القطاعات الثلاثة (السلعية ،والخدمات الانتاجية ،والخدمات الاجتماعية) بنسبة ٥٣,١ ٪ و٢٣,٣ ٪ و٢٣,٢ ٪ على التوالى – وهو مايعنى ان الخطة العشرية قد ركزت فى الاساس على القطاعات الانتاجية (السلعية) والقطاعات التى تخدمها ،وهذه هى الدفعة القوية التى منحتهاالخطة العشرية للعملية الانتاجية فى الاقتصاد المصرى .

ويمكن القول أن نصف اجمالى الاستثمارات المنفذة خلال العشر سنوات (بنسبة ٤٩,١ ٪) قد تم توجيهه فى ظل الخطة الى قطاعات البنيه الاساسية خاصة النقل والمواصلات وقناة السويس ١٧,٦ ٪ والاسكان ١٠,٩ ٪ والكهرباء والمرافق العامة ،بل بلغت جملة الاستثمارات الموجهه لأنشطة البنية الاساسية فى مختلف القطاعات الاقتصادية ٣٩,٣ مليار جنيه وبنسبة ٥٤,٤٪ وهو ما يوضح اهتمام الخطة بتعويض القصور فى مختلف المرافق الاساسية أو بمعنى أخر اهتمام الخطة بوضع الاساس السليم لمرحلة الانطلاق الاقتصادى التالية .

وفيما يلى مختلف القطاعات الاقتصادية مرتبة من حيث نصيبها فى اجمالى الاستثمارات فى السنوات العشر (٨٢- ١٩٩٢) : (١) – الصناعة والتعدين (٢)النقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس (٣)البترول (٤) الاسكان (٥)الكهرباء (٦)الزراعة واستصلاح الاراضى والرى (٧)المرافق العامة (٨)السياحة (٩)التجارة والمال والتأمين (١٠) الخدمات التعليمية (١١) الخدمات الاخرى (١٢)المقاولات (١٣)الخدمات الصحية .

ويظهر الجدول التالى اجمالى الاستثمارات المنفذة فى الاقتصاد المصرى فى

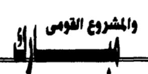


١٠ سنوات موزعة على القطاعات المختلفة وموضحة دور القطاعين العام والخاص.

الاستثمارات المنفذة فى السنوات العشر (٨٢-٩٢) للقطاعين العام والخاص.

بيان	اجمالى السنوات الخمس الأولى	اجمالى السنوات الخمس الثانية	اجمالى عشر سنوات	هيكل نسبى
الزراعة والاستصلاح	٣١٢٥,٣	٨٩٠٦,٦	الزراعة٩,١٢٠٣١	٧,٠
صناعة وتعدين	١٣٣٧٥,١	٢٥٧٤١,٥	٣٩١١٦,٦	٢٢,٩
البترول	٧١٥٢,٤	١٢٧٤٣,٠	١٩٨٩٥,٤	١١,٦
الكهرباء والطاقة	٤٠٠٦,٥	١٢٧٧٦,٨	١٦٧٨٣,٣	٩,٨
المقاولات	١١٠٨,٧	١٩٦٧,٧	٣٠٧٦,٤	١,٨
جملة القطاعات السلعية	٢٨٧٦٨,٠	٦٢١٣٥,٦	٩٠٩٠٣,٦	٥٣,١
النقل والمواصلات	١١٣٤٦,٥	١٨٩١٥,	٣٠٢٦,٩	١٧,,٧
التجارة والمال	١٣٣٣,٩	٢٥٦٧,٧	٣٩٠١,٦	٢,٣
السياحة	١٨٧٤,١	٣٨٢٢,٤	٥٦٩٦,٥	٣,٣
جملة قطاعات الخدمات الانتاجية	١٤٥٥٤,٥	٢٥٠٠٥,٥	٣٩٨٦٠,٠	٢٢,٣
الاسكان	٦٢٨٨,٥	١٢٣٢٠,١	١٨٦٨,٦	١٠,٩
المرافق العامة	٣٢٦٢,٢	٨٢٤٦,٦	١١٥٠٨,٨	٦,٧
الخدمات التعليمية	١٠٣٥,١	٢٦٥١,٣	٣٦٨٦,٤	٢,١
الخدمات الصحية	٧٧٣,٩	١٨١٦,٩	٢٥٩٠,٨	١,٥
الخدمات الاخرى	٩٩٥,٤	٢٤٤٨,٤	٣٤٤٣,٨	٢,٠
جملة قطاعات الخدمات الاجتماعية	١٢٣٥٥,١	٢٧٤٨٣,٣	٣٩٨٣٨,٤	٢٣,٢
جملة	٥٥٦٧٧,٦	١١٤٩٢٤,٤	١٧٠٦٢,٠	٩٩,٦
انفاق استثمارى	٦٤٤,٧	–	٦٤٤,٧	,٤
اجمالى عام	٥٦٣٢٢,٣	١١٤٩٢٤,٤	١٧١٢٤٦,٧	١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية المجلد الاول ص ٧٥



٣- السكان وقوة العمل والتوظيف:

- زاد عدد السكان خلال عشر سنوات (٨٢-١٩٩٢) من ٤٣,٩ مليون نسمه الى ٥٨ مليون نسمه بزيادة قدرها ١٤ مليون نسمه بنسبة ٣٢,١ ٪ بمعدل نمو سنوى قدره ٢,٨٢ ٪ . وخلال هذه الفترة زاد معدل نمو السكان من ٢,٦٦ ٪ فى سنه ١٩٨٢ الى ٣٪ فى ١٩٨٦ ،ثم أخذ فى الهبوط سنوياً حتى بلغ ٢,٥٣ ٪ فى ١٩٩٢ .

- زادت قوة العمل فى سنوات الخطة العشرية من ١١ مليون نسمه الى ١٥,٣ مليون نسمه فى فئات السن (١٥- ٦٤) بزيادة قدرها ٤,٢ مليون نسمه بنسبة ٣٧,٦ ٪ وبمعدل نمو سنوى قدره ٣,٢٪ ،وهذا يعنى ان قوة العمل قد زادت خلال السنوات العشر من ٢٦,٤ ٪ الى ٢٧,٣٪.

وزاد عدد المشتغلين من ١٠,٥ مليون فى ١٩٨٢/٨١ الى ١٣,٩ مليون فى ١٩٩٢/٩١ ،وارتفع عدد غير المشتغلين من ٥٧٠ الف فى ١٩٨٢/٨١ الى حوالى ١,٤ مليون ،وهو مايعنى زيادة معدل البطاله من ٥٪ الى ٩٪

وقد اتيحت خلال الخطة العشرية فرص عمل بلغت نحو ٤,٥٧ مليون فرصة عمل وارتفعت الاجور من ٩,٥١٢ مليار جنيه فى ١٩٨٢/٨١ إلى نحو ٣٤,٢٤٧ مليار جنيه ،وهو مايعنى زيادة قدرها ٢٤,٧٣٥ مليار جنيه بمعدل نمو سنوى قدره نحو ١٣,٧ ٪ .

وقد زاد متوسط الاجر من ٨٧٤ جنيها فى ١٩٨٢/٨١ الى نحو ٢٣٩٦ جنيها فى ١٩٩٢/٩١ بزيادة قدرها نحو ١٥٢٢ جنيها وبمعدل زيادة سنوى قدره نحو ١٠,٦ ٪ .

٤- الاستهلاك النهائى :

يتكون الاستهلاك النهائى من الاستهلاك العائلى (من السلع والخدمات)

والاستهلاك الحكومى وقد زاد الاستهلاك النهائي من نحو ٨٧,١ ٪ من قيمة الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٨٢ الى نحو ٩٠٪ عام ١٩٩٢ وزاد الاستهلاك العائلى من ٦٩,٨ ٪ فى ١٩٨٢ الى ٨٠,٨ ٪ عام ١٩٩٢ وانخفض الاستهلاك الحكومى من ١٧,٣ ٪ فى ١٩٨٢ الى ٨,٩ ٪ فى ١٩٩٢ .

وقد زاد الاستهلاك العائلى الريفى خلال السنوات العشر بمعدل سنوى قدره ٢٣ ٪ وزاد الاستهلاك العائلى الحضرى فى نفس الفترة بمعدل زيادة سنوى يبلغ ٢٢,١ ٪

٥ - التعامل مع العالم الخارجى :

يوضح الجدول التالى تقديرات ميزان المدفوعات لعام ١٩٩٢ مقارنا بأعوام ٨٢ و ١٩٨٧

ويتبين من هذا الجدول عدة حقائق :

البيان	١٩٩٢		١٩٩٢		١٩٩٢	
		٪		٪		٪
الصادرات السلعية	٣٩٨٧,٢	٤٩,٩	٣٠٤٤,٥	٢٥,٩	١٦٧٠٥	٢٧,٩
الصادرات الخدمية	١٩٢٦,٢	٢٤,١	٣٤٣١,٦	٢٩,٣	٢٣٤١٧	٣٩,١
العوائد المحصلة (عوائد عوامل الانتاج)	١٩٤٥,٢	٢٤,٣	٤٢٩٣,٤	٣٦,٦	١٥١١٢	٢٥,٢
التحويلات الجارية	١٣٩,١	١,٧	٩٦٢,٢	٨,٢	٤٦٩٦	٧,٨
الواردات السلعية	٦٥٦٩	٦٦,٨	٨٤٧٨,٩	٦٣,٩	٤٠٢٠٠	٦٩,٨
المدفوعات الخدمية	١٩٣٤,٨	١٩,٧	٣٢٦٠,٩	٢٤,٦	١٠٥٠٥	١٨,٢
عوائد المدفوعات الخدمية	١٣٢٣,١	١٣,٥	١٥٢٥,٨	١١,٥	٦٩٣٧	١٢
مجموع الابرادات الجارية	٧٩٩٧,٧	١٠٠	١١٧٣١,٧	١٠٠	٥٩٩٣٠	١٠٠
مجموع المدفوعات الجارية	٩٨٢٨,٧	١٠٠	١٣٢٦٧,٧	١٠٠	٥٧٦٤٥	١٠٠

المصدر : مستخلص من جدول ٢٦ من وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المجلد الاول ص ١٠١

أ - ان الايرادات الجارية - بالاسعار الجارية - قد زادت خلال عشر سنوات من نحو ٨ مليار جنيه فى ١٩٨٢/٨١ الى نحو ١١,٧ مليار جنيه فى ١٩٨٧/٨٦ ثم الى نحو ٥٩,٩ مليار جنيه فى عام ١٩٩٢ محققة زيادة كلية قدرها نحو ٥١,٩ مليار جنيه بمعدل زيادة سنوى قدره نحو ٢٢,٣ ٪ .

ب - ان المدفوعات الجارية قد زادت هى الاخرى فى نفس الفترة من نحو ٩,٨ مليار جنيه عام ١٩٨٢ الى نحو ١٣,٣ مليار جنيه فى ١٩٨٧ الى نحو ٥٧,٦ مليار جنيه فى عام ١٩٩٢ بزيادة قدرها ٤٧,٨ مليار جنيه (بالاسعار الجارية) وبنسبة ١٩,٤ ٪ سنويا .

جـ - تحسن العجز فى المعاملات الجارية بميزان المدفوعات خلال الخطة الخمسية الأولى من نحو ١,٨ مليار جنيه الى نحو ١,٥ مليار جنيه ، ثم تحول الميزان الى تحقيق فائض قدره نحو ٢,٣ مليار جنيه فى عام ١٩٩٢

ومن العوامل الايجابية التى اسهمت فى تحسين ميزان المدفوعات تحقق معدلات زيادة سنوية أعلى من السياحة والبترول وايرادات قناة السويس والصناعة وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج ،وارتفاع الاهمية النسبية للصناعة من نحو ٥٪ الى نحو ٩,٦ ٪ من اجمالى الايرادات الجارية ، وزيادة تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية وبصفة خاصة فى سنوات الخطة الخمسية الثانية (٨٧- ١٩٩٢) من ٣٦ ٪ الى نحو ٤٢ ٪ .

نماذج من انجازات الشعب فى السنوات العشر الماضية بقيادة الرئيس مبارك :

تمكن الشعب المصرى بقيادة مبارك وفى اطار سياسة التخطيط الاقتصادى - الاجتماعى من تعظيم قدراته الذاتيه ،فقد شهدت السنوات العشر المنقضية (٨٢-٩٢) إعادة تكوين قاعدة الانتاج السلعى ، واستكمال البنية الاساسية

وتطوير الخدمات ،وبذلك تم التركيز فى هذه الفترة المنقضية على إعادة البناء لتهيئة الظروف لتعظيم عنصر الانتاجية ودورها فى الاستفادة من الطاقات المركبة والتى تستجد فى الاقتصاد القومى فى القطاعات السلعية وقطاعات الخدمات الانتاجية وقطاعات الخدمات .

* أمكن إرساء قاعدة الانتاج الصناعى التى تستهدف اشباع حاجات الاستهلاك المحلى والتوجه للتصدير ،وقد ادى تعميق التصنيع الى زيادة اسهام الصناعة فى اجمالى الصادرات السلعية بأكثر من الثلث فى عام ١٩٩٢ .

* بدأت عملية تحرير الزراعة المصرية من خلال سياسة تدريجية للنهوض بالزراعة وتحديثها، فارتفعت انتاجية معظم المحاصيل كالقمح والارز والبقوليات والخضر والفاكهة والانتاج الحيوانى ،ووصل اجمالى المساحات التى جرت بها اعمال بنية اساسية نحو ١,٢٥٤ مليون فدان ،وبلغت جملة المساحات التى اجرى بها استصلاح داخلى ضمن هذه المساحة نحو ٩٣٥ الف فدان ،وبلغت مساحة الاراضى المستزرعة نحو ٦٠٠ الف فدان.

* وزاد انتاج البترول من ٣٢ مليون طن في عام ١٩٨٢ الى ٤٥ مليون طن فى عام ١٩٩٢ كما ارتفع انتاج الغازات ومشتقاتها من ٢,٣ مليون طن الى ٨,٣ مليون طن .

* اصبحت القدرة الكهربية فى ١٩٩٢ تمثل ١٣٧ ٪ من القدرة المركبة عام ١٩٨٢/٨١ حيث كانت ٥٠٣٠ م.و وأصبحت ٦٨٨٠ م. و . وزادت الطاقة المولدة خلال السنوات العشر من ٢١,٩ مليار ك.و. س الى ٤٥,٥ مليار ك.و.س وزادت الطاقة الكهربية المستخدمة من نحو ١٧,٤ مليار ك.و.س الى ٣٨ مليار ك.و.س

* زادت طاقة الموانى المصرية من ١٥,١ مليون طن عام ٨٢/٨١ الى ٣٧ مليون طن عام ١٩٩٢/٩١ وبذلك ارتفع معامل طاقة الموانى الى حجم التجارة المتداول ٠,٦ الى ١,٥٤ مما أنهى مشكلات التكدس وغرامات التأخير .

* زادت السعة الاجمالية لخطوط التليفون من ٥٤٢ الى ٢٥٠٧ الف خط وزادت خطوط التليفون من ٤٧٩ الف خط الى ٢,٠٢٩ مليون خط .

*اتسعت الطاقة الفندقية من ٤٢,٣ الف سرير فى عام ١٩٨٢ الى حوالى ٧٣ الف سرير فى عام ١٩٩٢

* بنى الشعب فى عشر سنوات نحو ١,٧٨٢ مليون وحدة سكنية بمتوسط سنوى قدره ١٧٨ الف وحدة منها ٦٤,٢ ٪ فى الاسكان الاقتصادى و٢٥,٤ ٪ فى الاسكان المتوسط و١٠,٤ ٪ من الاسكان فوق المتوسط وقد بلغ نصيب القطاع الخاص من الوحدات المنفذة نحو ٩٥,١٪ .اضف الى هذا النحو ٤٦٨ الف وحدة سكنية اقيمت فى مناطق الريف .

* زاد الانتاج الكمى لمياه الشرب من ٦ مليون متر مكعب فى ١٩٨٢ الى ١١,٥ مليون متر مكعب فى عام ١٩٩٢ ،كما ارتفعت طاقة الصرف الصحى من ٢,٢ مليون متر مكعب فى ١٩٨٢ الى ٥ مليون متر مكعب فى ١٩٩٢

* بدأت حركة التعمير تنتشر خارج القاهرة والاسكندرية وفى سيناء والساحل الشمالى الغربى وعلى سواحل البحر الاحمر وفى الوادى الجديد وعند بحيرة ناصر .

* وزادت نسبة استيعاب المدرسة المصرية من ٩٢,٩ ٪ الى ٩٦,٧ ٪ فى سنوات الخطتين الخمسيتين الاولى والثانية واضيف حوالى ٤٠,٨٩ الف

فصل الى المدرسة الابتدائية المصرية ،وحوالى ٤٢,٢ الف فصل الى المدرسة الاعدادية وحوالى ٥ الاف فصل الى المدرسة الثانوية ،وقبلت المدرسة الثانوية الفنية المصرية حوالى ٣ مليون طالب وطالبة على مدى السنوات العشر . وزاد عدد المقبولين بالتعليم الفنى فى المعاهد الفنية والكليات النوعية من ٤٩,٢ الف طالب وطالبة عام ١٩٨٢ الى ٨٩,١ الف طالب وطالبة عام ١٩٩٢ وهو إتجاه يساير هدف الخطة فى دعم القاعدة الانتاجية .

* وتضاعف عدد الاطباء البشريين واطباء الاسنان ،فقد زاد عدد الاطباء من ٥٢,٢ الف طبيب الى ١٠٠ الف طبيب ،وزاد عدد اطباء الاسنان من حوالى ٦,٨ الف الى حوالى ١٣,٤ الف ،كما زاد عدد الصيادلة من ١٧,٦ الف الى ٢٩,٤ الف صيدليا ،وعدد الممرضين من ٦٠,٢ الف الى ٨٧,٢ الف .

٥ - العلاقات الخارجية فى المشروع القومى المصرى بقياده مبارك

السياسة الخارجية امتداد للسياسة الداخلية ، وعنصر مكمل لها . والعلاقات الخارجية هى موضوع السياسة الخارجية للدولة . ومنذ بداية المشروع القومى المصرى ، كان الاحتكاك بالآخرين والتعامل معهم مصدراً للنمو الوطنى . وهذه هى الرؤية التى ينظر بها الرئيس مبارك الى سياستنا الخارجية... يقول فى نوفمبر ١٩٨٨:

« اننا ننظر للتحرك فى المجال الخارجى كعنصر مكمل للعمل الداخلى ولذلك فإننا نحرص على توظيفه لخدمة قضايا التنمية والاستقرار والتقدم ونسعى إلى مد جسور التعاون والتفاعل الخلاق مع كافة الدول التى تثبت إستعدادها لإحترام سيادتنا وحقوقنا ومصالحنا» (١٠ / ١١ / ٨٨) وفى نوفمبر ١٩٨٩ أكد الرئيس نفس المعنى :

« ان مصر توجه علاقاتها الخارجية أساسا وقبل كل شئ لخدمة أهداف التنمية والبناء فى الداخل »(٨٩/١١/١١)».

واذا كانت السياسة الخارجية عنصرا مكملاً للسياسة الداخلية ، فان السياسة الداخلية تشكل القاعدة الراسخة لتحرك الدولة الخارجى . انها علاقة متبادلة التأثير كلما كان للدولة ثقلها كلما كان لها تأثيرها الخارجى ، وكلما زاد تأثيرها الخارجى كلما عاد ذلك على ثقلها الداخلى بالاضافه . يقول الرئيس : « إن عملنا بالداخل يشكل القاعدة الراسخة والركيزة الصلبة التى لاغنى عنها لتحركنا الخارجى ، كما أن دورنا الخارجى مسخر تماما فى النهاية لخدمة البناء الداخلى» (٩٠/١٢/١٥) .

وقد تمتعت مصر بعلاقات وثيقة مع العالم الخارجى إتسمت بالتوازن واستهدف توسيع رقعة التعاون والصداقة مع مختلف أمم العالم . وقد عادت هذه

العلاقات الوثيقة على مصر بالخير . يقول الرئيس ضاربا المثال على ذلك : « لولا علاقات مصر الوثيقه مع عالمها الخارجى لما سقط عن مصر نصف ديونها ولا كان هذا التعاون الواسع مع دول عديدة قدمت كل العون والخبرة لمصر ... ولما كان ممكنا أن تنفتح أسواق العالم أمام العمالة المصرية والسلع المصرية دون حواجز أو قيود » (نوفمبر ١٩٩٢) .

وفى الظروف المعاصرة ، تصبح العلاقات الخارجية ضرورة للداخل ، فلم يعد أحد يمكنه أن يعيش فى عزلة عن العالم من حوله فى عصر الاتصال السريع . يعبر الرئيس عن هذه الحقيقة بقوله « لا يمكن أن ينصلح الداخل ما لم تكن هناك علاقات متميزه لمصر مع العالم الخارجى ... والمؤكد أنه لا توجد دولة صغيرة أو كبيرة يمكن أن تعيش بمعزل عن العالم » (١/ ١/ ١٩٩٣)

وفى خطابه فى عيد العمال فى مايو ١٩٩٣ أوضح الرئيس مبارك « *أن العلاقات الدولية لتسهيل متطلباتنا* » ، وهو ما يتفق ودور العلاقات الخارجية فى خدمة متطلبات عملية البناء الشامل تحقيقا للدولة العصرية والمجتمع الحديث على أرض مصر .

رؤية مبارك للنظام الدولى الجديد :

وإذا كانت الثمانينات من هذا القرن قد إنتهت بتغير هائل فى النظام الدولى الذى كان قائما منذ ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانيه ، فإن النظام الدولى الجديد يعنى متغيرات دولية جديدة ويهتم الرئيس مبارك بتشخيص الوضع الدولى الجديد ، يقول واصفاً هذا التغير الهائل : « هذا النظام الدولى الجديد لم تكتمل صورته حتى الآن ، ولا زال فى مرحلة النشوء والتكوين أو هى مرحلة الانتقال والتحول التى تتميز عادة بكثير من الاضطراب وعدم الاستقرار » وقد رصد الرئيس مبارك ظاهرتين رئيسيتين فى مرحلة التحول والتغيير هما ظاهرة تزايد

المنازعات العرقية والصدامات القبلية وظهور كيانات تقوم على الإنتماء الطائفى ، وظاهرة الفروق المتزايدة أو الفجوة المتسعة بين الدول الغنية والاخرى الفقيرة ٠

يقول عن الظاهرة الأولى : هناك « ظواهر مقلقة على المستوى الاقليمى الضيق ، اذ تزايدت المنازعات العرقية والصدامات القبلية ... وظهرت كيانات تقوم على الانتماء الطائفى ، وفى نفس الوقت تعمقت الفوارق الاقتصادية بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، وتضاعفت الضغوط السكانية وحركات الهجرة وازدادت تدفقات اللاجئين وأصبحت دول عديدة تعانى أكثر من غيرها من المشاكل التى نجمت عن هذه الأوضاع » ٠

وعن الظاهرة الثانية يرصد الرئيس « التناقض بين معاناة بعض دول العالم الثالث من التفكك والتمزق وتحرك الدول المتقدمة الى التجمع والتكامل مع أن المجموعة الأولى هى الأحوج إلى تنسيق جهودها وتجميع طاقاتها لمواجهة التحديات الرهيبة التى تعترض طريقها ، أما الدول المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا فقد أقامت تكتلات ضخمة ينتظر أن تكون لها سطوة هائلة فى مجال الانتاج والتجارة الدولية » (نوفمبر ١٩٩٢).

ويزيد الرئيس التشخيص توضيحاً عندما يقول « أنا أسميه النظام الفوضوى الجديد ، لا النظام العالمى الجديد . الدنيا غارقة فى الفوضى ، فى البوسنة والهرسك فى الصومال ، العراق ، السودان ، حلف وارسو انهار ، الاتحاد السوفيتى تفكك ، كل شئ مهزوز ، ولا أحد يعرف كيف سيستقر العالم وعلى أى شئ » (١٣/٣/ ٩٣) «حديث للأنباء الكويتية » ٠

وكما تعتبر البيئة الدولية مصدراً تجد فيه الدولة تلبية لمتطلباتها ، كذلك يمكن أن تكون مصدراً للتهديد . يقول الرئيس « فى السابق كانت الحرب هى الخطر الأكبر الذى يهدد مصر المستقبل » (١٩٩٣/٥/١) ويصل الرئيس مبارك إلى أهمية

العامل الخارجى بالنسبه للمشروع القومى المصرى فى هذه العبارة . ففى واقع الأمر كانت حرب ١٩٦٧ قد جمدت جهود الحركة الوطنية من أجل بناء مصر المعاصرة بتحويلها (أى الاستعداد من جديد لرد العدوان) للأولوية من البناء إلى الدفاع . وإذ تنتهى الحرب ، ويسود السلام ، تعود الأولوية فى العمل الوطنى للبناء يقول مبارك :

« كان اقرار السلام وتطهير الأرض من العدوان ورفع الأعلام على كل شبر من التراب الوطنى ، كان ذلك كله إيذانا بعمليه إعادة بناء الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا . وشاء لنا قدرنا أن تقوم على اكتافنا هذه المهمة الصعبة » (١٩٨٩/١١/١١)

ورغم توقف الحرب ومن ثم توقف عملية استنزاف طاقات الأمة ، وانتهاء الخطر الخارجى المنظم ، يظهر خطر جديد يشخصه الرئيس قائلا :

« بدأت محاولات تصدير الفتنة الطائفية ، ثم كانت موجة الارهاب الأخيرة لعلها تستطيع أن تخترق جدار الصمود المصرى » (١/ ٥/ ١٩٩٣)

وبهذا يمكن القول أن الرئيس مبارك حين يعزز علاقات مصر الخارجيه على أساس السلام والتعاون المثمر ، انما يحول البيئه الدولية من مصدر للخطر الى مصدر للخير منهياً دور البيئة الخارجية فى استنزاف طاقات الداخل ومحولاً لهذه البيئة إلى خدمة قضايا إستئناف البناء فى مشروع مصر الوطنى . كما أنه حين يهتم بالدفاع وتدعيم القدرات المصرية يسهم فى جعل الداخل غير قابل للإختراق الخارجى ، محققا بذلك الأمن القومى .

دور مصر فى النظام الدولى المتغير

فى هذه الأوضاع المتغيرة ، يكون السؤال : كيف تتحرك مصر فى هذا الاطار المتغير ؟ إن السياسةالخارجية فى ظل قياده مبارك تحرص على تحقيق هدفين أساسين حددهما مبارك فى خطابة فى ١٥ أغسطس ١٩٨٧ بقوله :

تحرص مصر على توجيه سياستها الخارجية لتحقيق هدفين أساسيين

الأول : خدمة قضية التنمية وضمان تجاوب الدول والهيئات الدولية المختلفة مع المطالب والمصالح المصرية .

الثانى : توسيع رقعة التعاون والصداقة مع أى دولة تبادلنا تلك الرغبة وتضيق شقة الخلاف والنزاع والترفع عن الدخول فى حملات للهجوم على دول أخرى لأن وعى الشعب كفيل بكشف الحقيقة » (١٥ / ٨ / ١٩٨٧) .

وفى خطابه الأول فى مستهل فترة الرئاسة الثانيه ، حدد الرئيس ركائز السياسة الخارجية المصرية :

أولا : التمسك بالسلام العادل والدائم لمصر ، وللدول الشقيقة التى تدخل فى دوائر انتمائنا وارتباطاتنا الأساسية ، ولكل أقطار الأرض ، وصولاً الى مجتمع دولى يسوده التعاون والاخاء ، وتختفى منه الحروب وعوامل الدمار والخراب، وترتبط بهذا مساندتنا النشيطة للجهود المبذولة للحد من سباق التسلح والقضاء على أسلحة الدمار الشامل التى تهدد البشرية فى حاضرها ومستقبلها ، وتنذر بتقويض كل ما أقامه المجتمع الانسانى فى قارات العالم من عمران وبناء »

ثانيا : توظيف التحرك الخارجى لخدمة أهداف التنمية والتطوير وتأمين المصالح القومية الحيوية ، فبزوال الحقبة الاستعمارية أصبح التحدى الأساسى

الذى يواجه الأمم على اختلاف قدراتها وظروفها هو تحسين الأوضاع الاقتصادية لأبنائها ، وتحقيق استقلالها الإقتصادى الذى بدونه لا يكتمل الإستقلال السياسى ولا يزدهر الإستقلال الثقافى ، واذا نحن ألقينا نظرة على تحركنا الخارجى فى الاعوام الماضية لوجدنا أنه ركز على الجانب الاقتصادى الى حد كبير ، سواء بالعمل على زيادة حجم المساعدات التى تحصل عليها من الدول الصديقة ، أو عقد الاتفاقيات الخاصة بالتبادل التجارى الذى يعود على الاقتصاد الوطنى بالنفع، أو جذب أطراف خارجية للتعاون معنا فى تحديث وسائل الانتاج فى مصر وادخال التكنولوجيا الحديثة فى الصناعه والزراعة والخدمات وتلك قضية نوليها أهمية قصوى .

ثالثا : الالتزام بسياسة خارجية متزنة متعقلة ، ترتبط بالأهداف القومية العليا والمصالح الاستراتيجية ولا تلتفت الى صغائر الأمور ، ويظهر تطبيق هذا المبدأ فى اقامة علاقات تعاون ووئام مع كافة الدول التى تحترم سيادتنا وحقوقنا ، وتجنب الدخول فى عداء مع أى دولة لا تهدد أمننا القومى ، أو مصالحنا الحيوية ويعزز هذه الخطوة الترفع عن الدخول فى معارك إعلامية أو مبارزات كلامية مع أى دولة .

رابعا : تعزيز التضامن بين الدول التى تشكل دوائر اهتمامنا الأساسية ، وفى مقدمتها الدول العربية ودول القارة الأفريقية وبلدان عدم الانحياز والإسهام فى القضاء على أسباب التوتر والخلاف بين هذه الدول ، انطلاقا من إيماننا بعدم وجود تناقض حقيقى فى المصلحة بينها ، وادراكا للفائدة الكبيرة التى تعود عليها جميعا من مضاعفة التعاون بينها فى شتى الميادين والقضاء على أسباب الخلاف والنزاع » (١٢ / ١٠ / ٨٧)

واذا كان سقوط الاتحاد السوفيتى وانهيار حلف وارسو قد جلب عدم الاستقرار والفوضى الى النظام الدولى ، فان التحرك المصرى فى اطار النظام

المتغير الجديد يكون وفقا للرؤية المتزنة للرئيس مبارك : « لنا أهدافنا .... نعمل حسب امكانياتنا وطاقاتنا ، نحن نعمل من أجل السلام ، ونتحرك لوقف الحروب والدمار ، مصر دائما تتحرك فى إتجاه بناء السلام ، إتجاه التوفيق ، وبناء الثقه والحب بين الشعوب ، مصر عامل ايجابى بناء للسلام الدولى » (١٣ / ٣/ ١٩٩٣)

ويقوم هذا التعامل الخارجى على أساس من الإيمان القوى بأن لمصر دورها الذى يتفق وأهميتها الاستراتيجية ووزنها الحضارى – الثقافى . يعبر الرئيس مبارك عن هذه الحقيقة قائلا :

نتعامل مع العالم الخارجى من موقع الايمان بأن مصر دولة لها دورها المتميز وثقلها الكبير على الصعيدين الدولى والإقليمى ، وأنها تتحمل مسئولية خاصة فى الحفاظ على السلام والاستقرار فى هذه المنطقة الاستراتيجيه البالغة ، وتحاشى مصالح الأمة العربية وحقوقها المشروعة ، ولا يمكن أن نفصل أبدا » (١٩٨٩/١١/١١)

الوضع الاقليمى :

واذا هبطنا من النظام الدولى إلى الوضع الاقليمى فى هذا الاقليم الذى تتواجد فيه مصر ، وهو اقليم الشرق الأوسط ، فان القضية تصبح هى قضية الاستقرار والسلام والعوامل الايجابية وتلك السلبية المؤثرة على السلام والاستقرار فى المنطقة فمن العوامل السلبية يلمس الرئيس مبارك مسألة الأسلحة النووية والأسلحة الخطيرة التى تتنافس بعض دول المنطقة على امتلاكها وتطويرها ، ويرى أن حل هذه القضية لا يكون إلا بتخليص شعوب الشرق الأوسط من أخطار الأسلحة الفتاكة كالاسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية – ومن هنا جاءت مبادرته بأن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووى .

ومن العوامل السلبية الأخرى على السلام والاستقرار فى المنطقة التوجه

الايرانى إلى زعزعة الاستقرار فى الشرق الأوسط .. ويلاحظ الرئيس مبارك أن ايران « تريد أن تسيطر على منطقة الخليج بأكملها كما كانت العراق تريد ذلك أيضا . أقول ذلك بوضوح . ولا شك أن الصراع بين الدولتين (ايران والعراق) هو صراع حول السيطرة على منطقة الخليج » . أما موقف مصر من هذا التهديد ، فيحدده الرئيس بوضوح بأن مصر « مع أى دولة عربية تتعرض للعدوان وعلى الفور » (١٣ / ٣/ ١٩٩٣ حديث « لصحيفة الأنباء الكويتية »)

أما العامل الايجابى الرئيسى فهو يتمثل فى التكامل العربى وقد خرج الرئيس مبارك من استقراء تجارب التكامل العربى السابقة بتصور للوحدة العربية يحدده بقوله : « وحدة رشيدة ، تقوم بتراكم التجارب الايجابية عبر السنين، وبتشابك المصالح وتداخلها بين مواطنى كافة الأقطار التى تتشابه ظروفها وأوضاعها وتحدياتها ، وتتكامل مواردها وتتقارب فيها العادات والتقاليد والمشارب وتفتح فيها الأبواب والقنوات ، بحيث تأخذ الحركة على طريق الوحده مسيرتها على مستوى الانصهار الشعبى والتلاحم القومى ، لا على أساس قرارات فوقية بعيدة عن حركة الجماهير ، ولا على أساس تقيدها فى إطارات شكلية أو دستورية جامدة، بينها وبين الواقع الذى تعيشه الجماهير جفاء » (٢٥ / ١ / ١٩٩٣) .

ا - مبارك والتضامن العربى

استطاع الرئيس مبارك أن يكشف بتوجهه القومى وسياساته العربية عن الوجه الحقيقى لمصر وقد أثمرت جهوده المثابرة طيلة الثمانينات عن عودة العلاقات المصرية العربية وعن نموها وتطورها ودخولها مرحلة جديدة من التعامل المكثف لصالح شعوب الأمة العربية . وقد توجت مساعى الرئيس مبارك العربية بعودة مصر إلى جامعة الدول العربية فى مايو ١٩٨٩ ، وعودة الجامعة العربية الى مصر، وبذلك تعود مصر بزعامة الرئيس مبارك الى مكانتها فى النظام العربى .. مكانة

الريادة.. ريادة المسئولية والواجب فى مواجهة التحديات التى تعترض طريق الأمة العربية ، وفى القيام بالمهام التى ينبغى عليها أن تقوم بها من أجل حاضر كريم ومستقبل عزيز .

١ - وفى الثمانينات ، ساندت مصر قضيتى العروبة الرئيسيتين : العمل من أجل حقوق الشعب الفلسطينى من أجل أن يمتد السلام ليشمل الشرق العربى بأسره وتنتهى حالة الصرا ع الطويلة ومناصرة الأمن القومى العربى فى الجناح الشرقى للأمة العربية ضد العدوان والغزو الأجنبى .

٢ - غير أن المتغيرات الدولية تفرض على الأمة العربية فى التسعينات أن تعمل لحماية مصالحها فى عالم التكامل الاقتصادى - التجارى، والثورة العلمية - التكنولوجية التى تعمق من التباين العالمى بين المتقدمين ، ومن سواهم ، وعالم التواصل والحوار والوفاق الذى يعتبر الحرب خطرا داهما على الانسانية ومستقبل حياتها على كوكب الارض ، وطريقها الى ذلك العمل التنموى المشترك : إنه جوهر التضامن وميدانه ، وهو مضمون الأمن القومى وذخيرته ، وهو ينبوع التحرر إن ساحات النضال تتغير مع التطور التاريخى، فساحات النضال فى عصرنا الراهن هى ساحات الانتاج ، وتحقيق الأمن الغذائى، وولوج عالم البحث العلمى والتطوير التكنولوجى ، والتصنيع والتصدير ، والتخلص من أعباء الديون عن كاهل شعوب الأمة ، والتواصل مع الأمم بالحوار والتفاهم ، والحركة الخارجية الرشيدة ، ومسايرة الروح الديمقراطية .

---

(١) خطاب تصريحات للرئيس فى ٨٤/١/٩

(٢) حديث للرئيس - مجلة الوطن العربى - ١٩٨٤/٨/٩

فكر مبارك القومى : التضامن العربى

شهدت الثمانينات من القرن العشرين جهودا مكثفة قادها الرئيس حسنى مبارك من أجل عودة العلاقات الدبلوماسية المصرية – العربية وعودة مصر الى النظام العربى المتمثل فى جامعة الدول العربية وما يتبعها من هيئات ومؤسسات . وقد حققت هذه الجهود القومية نتائج ايجابية غيرت من خريطة العلاقات السياسية فى الوطن العربى . ويمكن القول أن هذه الجهود قد وضعت العلاقات السياسية العربية على طريق التضامن العربى فى العقد الأخير من القرن العشرين .

ويكشف خطاب الرئيس مبارك منذ بداية ولايته الأولى وحتى الأن عن حقيقة هامة هى عمق التوجه العربى لقيادة مبارك منذ أول يوم تحمل فيه المسئولية الأولى ، وهو التوجه الذى توالى ظهوره إبتداء من وقف الحملات الاعلامية المضادة لبعض الأطراف العربية الى المضى قدما نحو نبذ الخلافات العربية إلى رأب الصدع فى العلاقات السياسية بالتفاهم والمصالحة . الى المناداة بحتمية التضامن العربى، وضرورة أن يظفر هذا التضامن باستراتيجية يسير وفقا لها، إلى إبراز الدور العربى لمصر ، الى تقديم تصور مصرى شامل للتضامن العربى فى نهاية القرن العشرين وقد كان معظم هذه الخطوات متزامنا .

ومن الواضح ان القيادة المصرية قد وظفت العديد من المتغيرات لخدمة توجهها القومى وبتحرك إيجابى . لم تتوقف القياده المصرية منتظره ان يتحرك الاخرون ، إيمانا منها بأن المصير العربى واحد ، ووفاء منها بواجب « العربى » نحو أمته ، بل أخذت المبادرة لتمد يد العون والمؤازرة لمن إحتاجها ، مظهرة بوضوح الوجه العربى الحقيقى للشعب المصرى . ومن هذه المتغيرات : حقيقة التطور العربى الذى أصبح يرفض القطيعة ويأبى إلا التواصل ، والمخاطر التى تعرضت لها الامة العربية ولاتزال وما تفرضه من ضرورة التضامن لمواجهتها ، والظروف والمتغيرات الدولية المحيطة التى تدفع العرب الى عقلانية الحركة والتدبر

فى الآثار التى تعود عليهم من ضرورة التنسيق الداخلى للتمكن من التعامل الخارجى بحد أدنى من الصحة . وفيما يلى عرض لعناصر التوجه العربى للرئيس مبارك فى مساعيه وجهوده التى توجت بالتوفيق :

وقف الحملات الاعلامية :

بدأ الرئيس مبارك خطواته نحو عودة العلاقات المصرية - العربية بوقف الحملات الاعلامية الموجهة الى البلاد العربية . يقول بوضوح فى اكتوبر ١٩٨١ : «ان مصالحنا القومية تدعونا الى عدم الهجوم على أى من أصدقائنا العرب حتى اذا هاجمونا فى اذاعاتهم واجهزتهم الاعلاميةواننا سنعطيهم الوقت لإعادة تقييم موقفهم [١] » وكرر نفس الموقف فى ديسمبر من نفس العام عندما قال : « أريد أن افتح صفحة جديدة ، وقد اعلنت اننى لن أهاجم احد ولن امسك يدى عن يد عربية تمتد لى بالتفاهم والمصافحة والمصالحة فى ضوء عملية السلم [٢] » وبذلك مهد الرئيس مبارك للخطوة التالية .

رأب الصدع العربى :

منذ الشهر الثانى من الولاية الاولى للرئيس مبارك اوضح أنه « لامانع عندى أن اذهب إلى أى بلد عربى ، أقولها مخلصا ، ولكن يجب أن تسبق هذه الزيارة عملية تفاهم »[٣] . وفى يناير ١٩٨٤ ، قال الرئيس معبرا عن الجهود التى تبذلها القيادة المصرية لرأب الصدع العربى : « إن مصر أنفقت الغالى والرخيص من اجل القضية العربية وهى تبذل كل ماتستطيع من جهد لرأب الصدع العربى وجمع الشمل .. دون أن تحنى رأسها ابدا وتحت اى ظروف ، ان مصر تقدم المساعدة لكل الدول العربية الشقيقة »[٤] .

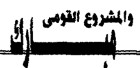
---

(١) حديث الرئيس مبارك للتليفزيون المكسيكى فى ٢٤ / ١٠ / ١٩٨١ .

(٢) حديث الرئيس الى وفد المراسلين الأجانب المعتمدين بالأمم المتحدة فى ١٣ / ١٢ / ١٩٨١.

(٣)حديث الرئيس لمجلة اكتوبر المصرية فى ١ / ١١ /١٩٨١.

(٤) تصريح للرئيس فى زيارته لمجمع الاولومنيوم فى ١٩٨٤/١/٩



وقد استند الرئيس مبارك فى مساعيه الى عدة اعتبارات :

فهو أولا يدرك أن عودة مصر الى العالم العربى مسألة «حتمية » [1] ، انطلاقا من أننا كعرب «أقرب لبعض من حبل الوريد » [2] ، وهو ثانيا يشير الى الحاجة العملية المتبادلة ، بين مصر وعالمها العربى « التى لايمكن معها لطرف ان يستغنى عن الطرف الاخر »[3] ، **اما الاعتبار الثالث** فهو التشخيص الصحيح للوضع القائم بين مصر والعالم العربى فى ذلك الوقت « انه ليس عداوة يتنكر معها كل طرف للآخر ، بل هو « خلاف » سياسى تساعد عملية وقف الحملات الاعلامية على التخفيف منه ، ثم يزول ، فمن طبيعة الخلافات التى تنشأ داخل الامة العربية ان تزول بمضى الوقت » [4] .

والاعتبار الرابع هو حالة العلاقات المصرية – العربية القائمة بالفعل ، فالاتصالات المباشرة بين مصر ومعظم البلاد العربية لم تتوقف رغم قطعها للعلاقات الدبلوماسية رسميا ، بل ان مصر تقدم المساعدة لكل الدول العربية الشقيقة ، وعلى استعداد لمساندة اى دولة عربية تحتاج الى مساعدة .

واخيرا فان السعى الى تحسين العلاقات وجعلها طيبة وجيدة هو جزء من «قضيتى الأساسية أو الحرب التى اخوضها »[5] ، او المدرسة التى يتبعها فى أسلوب العمل والغايات « مدرستى هى الهدوء ، والاستقرار ، والتنمية ،والتنسيق مع الاخوة العرب فى اطار ودى قومى متحضر » [6] .

---

(١) حديث الرئيس للسياسة الكويتية فى ١٤ /٣ /١٩٨٢ .
(٢) نفس المصدر السابق .
(٣) نفس المصدر السابق .
(٤) حديث الرئيس فى المؤتمر الصحفى المشترك مع الرئيس الصينى فى ٣ /٤ /١٩٨٣
(٥) حديث الرئيس لمجلة «الوطن العربى »فى ٣٠ /١٢/ ١٩٨٣
(٦) حديث الرئيس لمجلة «الوطن » فى ١٩٨٣/١٢/٣٠

التوجة العربى للرئيس مبارك :

عبر الرئيس مبارك عن توجه مصر العربى ضمن مسميات عديدة : التضامن العربى ،والوحدة العربية ، ووحدة الكلمة ، ووحدة الصف ، ووحدة الايدولوجية ، ووحدة الاستراتيجية ، والتعاون العربى فى جميع المجالات كما يلى :

١ - فالتضامن العربى هو الاطار الذى مكن ان تنضوى فيه كل المسميات الاخرى من وحدة او ايدولوجية واحدة أو إستراتيجية واحدة أو تعاون عربى واسع . أنه « خير طريق للحفاظ على كيان العرب ، وهو خير سبيل لحمايتهم من أى تهديدات خارجية »(١).

٢ - اما الوحدة ، فلا يمكن ان تكون بداية للعمل القومى ، وانما هى بالضرورة تتويج لجهود حثيثة مخلصة يبذلها المؤمنون بالوحدة فى كل قطرعربى ، وبذلك ينقل المجتمع العربى من واقع التفكك والتباعد إلى تقارب وتلاحم ويعبر الرئيس مبارك عن موقف مصر من الوحدة العربية عندما يضيف : « نحن نؤمن بوحدة الشعوب العربية ، وهى وحدة تتجاوز القوالب الدستورية والاشكال القانونية ، وتتحقق بالتفاعل والالتحام على المستويات الجماهيرية»(٢)

٣ - ويعتبر توحيد الكلمة العربية هدفا مصريا ، وهو مايتضح فى قول الرئيس مبارك فى اكتوبر ١٩٨٦ ، « لاهدف لنا الا ان تتوحد الكلمة العربية ، وأن نأخذ جميعا العبرة مما فات ..فلا قوة للامة العربية الا فى تضامنها .. ولن يفيد من الفرقة والتنابذ إلا خصوم الحق العربى .

٤ - من هنا يدعو الرئيس الى وحدة الصف : « اقول للعرب : وحدوا الصفوف ،

---

(١) حديث الرئيس للوفدالصحفى الاعلامى المرافق للسلطان قابوس فى ١٩٨٢/٥/٨.

(٢) الاقتباسان من كلمة الرئيس فى الجلسة الختامية لمؤتمر الشرطة ٢٠٠٠ فى ١٩٨٤/١/٢٩

وانبذوا الخلافات .. فهذه (الخلافات) سوف تضيع الامة بالكامل اذا استمر الوضع بالصورة القائمة الآن » (١)

٥ - ويحتاج التضامن العربى والوحدة ووحدة الصف الى ايدولوجية واحدة يقول الرئيس مبارك فى اغسطس ١٩٨٤ : « مانريده هو ان يتفق العرب على جو افضل من التفاهم فيما بينهم يكون لهم أيدولوجية واحدة كل من طرفه يتحرك فى جوها » (٢)

وقد كرر الرئيس مبارك هذه الدعوة وهو يقف مع رؤساء سوريا والسودان وليبيا فى طبرق فى مارس ١٩٩٠ : « إننا مازلنا كأمة عربية فى حاجة الى نوع من التضامن القوى ووحدة الفكر حتى يمكن إن يكون لنا كيان أمام التكتلات الاقتصادية فى العالم » (٣)

٦ - *ونادى الرئيس مبارك بالتوصل الى الاتفاق العربى* على استراتيجة واحدة وكرر نداءه هذا فى يناير ١٩٨٤ واكتوبر ١٩٨٧ واكتوبر ١٩٨٩ على التوالى كما يلى .

« ان مصر تبذل اقصى ما فى وسعها كى يتفق العالم العربى على استراتيجية واحدة ، يجب ان ننهى خلافاتنا ونوحد كلمتنا على الاقل » (٤)

« اقول دائما : ياعرب ! يجب ان تجلسوا لتصنعوا استراتيجية موحدة .اتفقوا على الاهداف ، على أن تكون طريقة التنفيذ مرنة ، فالأمن القومى موضوع هام » (٥)

---

(١) كلمة الرئيس مبارك فى الذكرى رقم ١١ لنصر اكتوبر فى ٦ /١٩٨٦/١٠.
(٢) حديث الرئيس لمجلة « الوطن العربى » فى ١٩٨٤/٨/٩.
(٣) حديث الرئيس للسياسة الكويتية فى ١٩٨٤/١٠/١٧.
(٤) حديث الرئيس فى المؤتمر الصحفى المشترك فى طبرق فى ١٩٩٠/٣/٢٤.
(٥)حديث الرئيس لصحيفة (لوفيجارو) الفرنسية فى ١٩٨٤/١/١٤.

« لابد من وجود استراتيجية عربية موحدة تجاه مختلف القضايا لان العمل الفردى مآله إلى التلاشى ، فى حين ان الدراسة والبحث على المستوى الجماعى تمكن من التوصل الى حلول منطقية لاتضر بمصالحنا حميعا »[1]

٧ – ويرى الرئيس مبارك ان التعاون بين البلاد العربية يجب ان يشمل جميع المجالات ، وعلى الدول العربية ان تنظر فى هذا الخصوص إلى تجارب الامم المجاورة مثل دول المجموعة الاقتصادية الاوربية ، والتطورات فى القارة الاوربية . يقول الرئيس : « ان التعاون العربى يجب ان يكون فى جميع المجالات لأننا اذا نظرنا – مثلا – الى اوربا عام ١٩٩٢ فستكون كيانا واحدا ، واوربا الشرقية ستنضم الى اوربا على الخريطة العالمية ومن هنا فإن التفكك العربى لايفيد ، بل نحن فى اشد الحاجة الى التعاون فى مختلف المجالات اقتصاديا وسياسيا وثقافيا »[2]

دور مصر العربى

قدم الرئيس مبارك تصوره لدور مصر العربى فى اول خطاب يلقيه فى ولايته الثانية أمام مجلس الشعب ويعبر هذا التصور عن المسئولية التى تستشعرها مصر حيال امتها العربية بالنسبة لما يواجهها فى اواخر العقد التاسع من القرن العشرين .

يقول الرئيس

" ان دور مصر العربى تحدده اعتبارات موضوعية وادراك واع لحركة التاريخ ورؤية محددة للاهداف القومية »

---

(١) حديث الرئيس للسياسة الكويتية نشرتة الاهرام فى ١٩٨٧/١٠/٢٨.

(٢) حديث الرئيس لصحيفة (الراى العام) الكويتية فى ١٩٨٩/١٠/٢.

ان دور مصر فى المجال العربى هو الاسهام فى حماية الامن القومى للامة والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية الحيوية وزيادة التعاون والترابط بين شعوبها .. وهذا يتطلب توفر العناصر الآتية :

١ – التوصل الى تصور مشترك بين الأقطار العربية للأهداف القومية العليا

٢ – الحفاظ على استقلال الارادة العربية .

٣ – التزام كل قطر عربى بإحترام المواثيق الأساسية للحركة العربية الواحدة

٤ – الالتزام بمبدأ الاحترام المتبادل وبعدم التدخل فى شئون الدول الأخرى

٥ – التوصل الى صياغة الاساس الذى يحكم العلاقات بين الدول العربية والدول غير العربية الموجودة بالمنطقة .

٦ – تعزيز الجبهة العربية عن طريق تعميق التضامن العربى .

٧ – الحفاظ على موارد الأمة العربية وتعزيز مسيرة التنمية فى الوطن العربى»[(١)]

استراتيجية مصر القومية فى عالم التجمعات الدولية :

١ – عندما اثمرت جهود الرئيس مبارك العربية عن عودة العلاقات العربية – المصرية وعودة مصر الى النظام العربى (جامعة الدول العربية ومنظماتها ومؤسساتها) بعد قرابة عقد من السنوات ، قدم سيادته تصورا جديدا للتضامن العربى فى العقد الاخير من القرن العشرين فى خطابه التاريخى الذى ألقاه فى القمة الطارئة بالدار البيضاء فى ٢٣ مايو ١٩٨٩ .

ويمثل هذا الخطاب الرؤية الاستراتيجية القومية لمصر للخطوط الاساسية والمهام الرئيسية التى ينتظر من العمل العربي ان يتبعها ويحققها . وقد اعتبر

---

(١) خطاب الرئيس فى مجلس الشعب فى ١٢/١٠/١٩٨٧

المؤتمر الخطاب وثيقة من وثائقة الرسمية . وينبه التصور المصرى فاعليات العمل العربي المشترك إلى مواكبة المتغيرات العالمية الرئيسية الفاعلة كالتكتلات الاقتصادية والثورة العلمية والتكنولوجية، ولغة التواصل والحوار التى « أصبحت سمة العلاقات الدولية ، وضرورة تحقيق الاستقرار فى العلاقات الخارجية للأمة العربية ، والتكيف مع روح الديمقراطية .

يقول الرئيس مبارك فى ذلك الخطاب التاريخى : *إن التصور الجديد للتضامن العربى يمكن أن يقوم على الأركان التالية :*

اولا : التوصل الى صياغة عربية – متفق عليها – للسلام كهدف من أهداف أمتنا فى عالم أصبح يضع تحقيق السلام فى مقدمة أهدافه وأولوياته ويعتبر الحرب خطرا داهما على الإنسانية وعلى مستقبل الحياة فى هذا الكوكب . وربما جازلنا أن نأخذ كأساس فى هذه الصياغة خطة السلام العربية التى انبثقت عن مؤتمر فاس عام ١٩٨٢، وأن كان مطلوبا أن يأتى التصور العربى الجديد أوسع وأشمل حتى يتمكن من وضع إطار للعلاقة بين أقطار الاسرة العربية وكافة الدول المجاورة .

ثانيا : تحديد دور نشط نقوم به فى عملية الوفاق العالمى .

ثالثا : يتعين علينا أن نتفق على مضمون واقعى نلتزم به للدفاع المشترك للتوصل الى تفاهم وتوافق فى الآراء حول المبدأ وتطبيقاته العملية فى الواقع العربى، وبصرف النظر عن أى خلافات فى الرأى أو تباين فى السياسة .

رابعا : علينا ان نلتزم التزاما صارمابمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية لبعضنا البعض .

خامسا : ان تنوع الاراء وتعدد الاتجاهات هى من الضرورات التى لا مفر منها ولا غنى عنها .

سادسا: إن علينا أن نجرى مراجعة شاملة للاتفاقيات التى عقدناها والقرارات التى إتخذناها فى مجال الوحدة الاقتصادية ، وفى مقدمتها اتفاقية السوق العربية المشتركة التى دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٦٤ ، ومقرارات قمة عمان الاقتصادية التى عقدت عام ١٩٨٠.

ومن جهة اخرى ، يجب علينا أن نتوصل الى تصور مشترك للعلاقة بين التجماعات الاقتصادية التى برزت على الصعيد الدولى فى الآونة الاخيرة خاصة فى ظل التوحد الأوربى ا لذى يبلغ مداه عام ١٩٩٢ والتجمعات الآسيوية القائمة .

سابعا : يتعين علينا أن نوجه قدرا أكبر من اهتمامنا لقضية استيعاب التكنولوجيا الحديثة والارتفا ع بمستوى العلم فى الوطن العربى على امتداده .

ثامنا : يتعين أن يتسم تعاملنا مع العالم الخارجى بالثبات والاستقرار ، وأن نتابع تحركاتنا مع مختلف الاطراف الدولية وخاصة الدول الصديقة التى تجمعنا بها مصالح مشتركة ، وبذلك يستقر العمل العربى الجماعى ويسهل على تلك الأطراف أن تتعامل معنا كمجموعة واحدة متماسكة، وبالتحديد فإن هذا يتطلب منا أن نعمل على إحياء الحوار العربى الأوربى، كما يتعين أن ننشط التعاون العربى – الافريقى الذى يوفر للطرفين مزايا جمة بنفس القدر ، كذلك فان الامر يقتضى إثراء الحوار بين الجنوب والجنوب والحوار بين الشمال والجنوب » .

ب – معالجة اثر العدوان علي الشرعية العربية :

ادي العدوان العراقى علي الكويت ، وهى إحدى دول جامعة الدول العربية وأحد أعضاء المنظمات الدولية ، إلى تأثير سلبى هائل علي مكاسب الحركة العربية التضامنية فى الثمانينات كلها سواء في مجال الامن القومى أو بناء الثقة بين دول

وحكومات العالم العربي او مجال التكامل الاقتصادي بين شعوب الامة العربية .

ويوضح الرئيس مبارك مدي التأثير السلبي لعملية غزو الكويت بقوله ; «لقد مكثت ثماني سنوات أبني واعيد بناء التضامن العربي ،كان الباقي سوريا فقط ،حتي جاءت عملية صدام فورطت الدنيا ، الموضوع يحتاج منا أن نبدأ من نقطة الصفر »[1] ويرجع هذا الي ان الامة العربية قد تعرضت لاخطر تهديد في الكيان والمصير بالغزو العراقي للكويت ، وكل ما يتبع ذلك من كوارث وأهوال[2] لقد وقع غزو العراق للكويت وقوع «الزلزال المدمر »[3] علي العلاقات العربية – العربية .

أمام هذا الوضع الذي تردي – بعد تفاؤل الثمانينات –إلي درجة هائلة ،كان لابد من التحرك لمعالجة آثاره السلبية في مجالات : الامن العربي ،وميدان الثقة ، ومجال حل الخلافات العربية .

أن المهمة الاولي – عقب عملية الغزو العراقي للكويت – هي قضية الأمن العربي التي تأتي علي رأس القضايا التي تأثرت سلبيا بالعملية العراقية . يقول الرئيس مبارك :«أن قضية الامن العربي ، قضية ، بالغة الاهمية جديرة بالاولوية بعد أن تعرضت الأمة العربية لأخطر تهديد في الكيان والمصير بالغزو العراقي للكويت ، وكل ما تبع ذلك من كوارث وأهوال ، لن يكون الأمن العربي إلا عربيا فيه كل الحصانة والحماية لهذه المنطقة من العالم « ٤ »

وعاد الرئيس الي تاكيد هذه الحاجة عندما قال :«اول ملامح هذه المرحلة هو تزايد الحاجة إلي تعزيز الأمن الفردي والجماعي لدول المنطقة وتزايد الأخطار التي أصبحت الشعوب تري أنها تهدد سلامتها واستقرارها ... إننا نرحب بالنظر في

(١) تصريحات الرئيس في لقاء كبار الكتاب باقاهرة في ١٩٩١/١/٨ .
(٢) خطاب الرئيس في مجلي الشعب والشوري في ١٩٩١/٣/٣ .
(٣) خطاب الرئيس في عيد العمال ١٩٩١/٥/١
(٤) خطاب الرئيس امام مجلسي الشعب والشوري في ٣ مارس /١٩٩١.

اي مدخل يطرح لتحقيق هذا الغرض طالما كان متفقا مع مبادئنا وسياستنا ومؤديا الي تعزيز الأمن القومي للامة العربية بمفهومه الواسع الذي يتجاوز البعد العسكري يمتد الي الجوانب السياسية الاقتصادية والثقافية والنسيج الاجتماعي في الوطن العربي علي امتداده »[١].

ويصف الرئيس جهود مصر خلال أزمة الخليج وفي أعقابها فيما يتعلق بقضية الأمن العربي قائلا :«احمد الله ان لقاءنا اليوم يجري ومصرتضطلع بدور اساسي في بناء جديد يحقق الأمن العربي علي أسس جديدة تقوم علي روابط حقيقية من الاخوة العربية والمصالح المشتركة ، ويمثل نقطة بداية لحياة عربية جديدة تسعي الي تعويض ما فات، وتأخذ الدرس العبرة من كل تجارب الماضي والحاضر القريب .. وهي ترسم صورة واقعية لمستقبل تتحقق فيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية علي أسس سليمة بما يؤدي إلي إستقرار عربي يدعم دوراً يجب ان تؤديه في بناء النظام العالمي الجديد »[٢].

المهمة الثانية التي تصدت لها القيادة المصرية – بعد ازمة الخليج – هي العمل علي إستعادة جو الثقة في العلاقات العربية .يقول الرئيس مبارك :«علينا أن نبذل قصاري جهدنا لاستعادة الثقة في محيط الاسرة العربية في أقرب وقت ممكن حتي لا تستشري الشكوك وتتعمق الفرقة في صفوفنا فلا يمكن أن تقوم أمة بأي عمل مشترك إذا كان الشك والريبة يسيطران علي عقول ابنائها »[٣]

وترتبط بالمهمة السابقة ، مهمة أخري تتعلق بتسوية الخلافات بين الدول

---

(٢)خطاب الرئيس في عيد العمال ١٩٩١/٥/١.

(٣)خطاب الرئيس في عيد العمال في ١٩٩١/٥/١.

(٣)خطاب الرئيس امام مجلسي الشعب والشوري في ١٩٩١/٣/٣.

العربية . وقد حددها الرئيس وحدد ما يجب عمله لتحقيقها عندما قال « علينا أن نضاعف الجهد خلال الأشهر والأعوام القادمة من أجل تسوية الخلافات القائمة بين كافة الاقطار في مقدمتها الخلافات علي الحدود حتي إذا تطلب الأمر ابتكار آليات جديدة تزيد من قدرتنا علي التغلب علي المشاكل والصعاب التي تعكر صفو العلاقات العربية »[١]

ومما لا ريب فيه أن تنقية الاجواء العربية وبناء الثقة بين أبناء الأمة الواحدة وحل الخلافات بين وحداتها القطرية وبخاصة الحدود هي ضرورات تمهد للعودة الي طريق العمل العربي الموحد ، الذي يري الرئيس بصدده أنه قد «أن لنا ان نتوصل مع الأقطار العربية الشقيقة التي تشاركنا الحرص علي المصالح القومية العليا الي صياغة مشتركة للاسلوب الامثل لتحقيق عملية ملموسة علي طريق العمل العربي الموحد »[٢]

جـ - القضية الفلسطينية :

إن جوهر الصراع في الشرق الاوسط هو «المشكلة الفلسطينية » - اوكما يعبر عن ذلك الرئيس مبارك قائلا : «نقطة الارتكاز (في مشكلة الشرق الاوسط)هي القضية الفلسطينية التي هي جوهر الصراع ومصدره »[٣] ومن هنا ، فان السلام لن يصبح شاملا في منطقة الشرق الاوسط «الا بحل المشكلة الرئيسية في الشرق الاوسط وهي المشكلة الفلسطينية ، واذا وصلنا الي حل شامل للمشكلة فسوف يسود السلام جميع انحاء المنطقة التي نعيش فيها »[٤] بهذا يشكل حل

(١)المصدر السابق .
(٢)خطاب الرئيس في ذكري الثورة ١٩٩١/٧/٢٢.
(٣)كلمة الرئيس مبارك في حفل عشاء اقيم لرئيس الوزراء الياباني في ١٩٨٦/٢/٢٤.
(٤)حديث الرئيس للتليفزيون الايطالي في ١٩٨٢/١/٢٨

القضية الفلسطينية مفتاح الحل الشامل في الشرق الاوسط[١] الذي هو مفتاح السلام والاستقرار في المنطقة »[٢].

واذا كان الرئيس منذ بداية توليه القيادة في مصر قد مضي قدما «في بناء السلام بكل مانتملك من قوة وعزيمة ونعمل علي توسيع نطاقه حتي ينشر آثاره الحميدة علي كافة شعوب المنطقة وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني »[٣] باعتبار ان دور مصر التاريخي في المنطقة هو دور صانع السلام – فقد انطلق يعمل طوال السنوات العشر الماضية من أجل القضية الفلسطينية ، وليس هناك قضية أخري نالت من وقت الرئيس واهتمامه باستمرار سواء في مصر أو في الخارج مثل القضية الفلسطينية وعملية دفع جهود السلام في الشرق الاوسط .

لقد حولت مصر «القضية الفلسطينية من قضية لاجئين طبقا لقرار ٢٤٢ لتصبح قضية دولة وشعب ، وبدون مصر فلن تصل الي حل نهائي لهذه القضية »[٤] كما «ضحت مصر في سبيل فلسطين وما زالت تضحي ولم تغير خطها وحولت القضية من قضية لاجئين في القرار ٢٤٢ الي قضية شعب ودولة بعد حرب اكتوبر وخاضت عددا من الحروب بسبب فلسطين وتكبدت نفقات باهظة وخسرت ارواحا ولم تتخلي حتي هذه اللحظة رغم ما قيل ويقال »[٥] ويؤكد الرئيس موقف مصر وجهودها وما بذلته بالدم والحديد والعرق وعزائم الرجال والمثابرة :«لم تفرط مصر في حق الشعب الفلسطيني وبقيت شامخة عالية فوق كل الاحداث مؤكدة في كل وقت أنها الامينة علي الشعب الفلسطيني وعلي الحفاظ علي حقوقه المشروعة ،لم

---

(١) كما اشار الرئيس الي ذلك في مؤتمر صحفي في بون في ١٩٨٢/٢/٢٨
(٢) خطاب الرئيس في عيد العمال ١٩٨٦/٥/١
(٣) خطاب الرئيس الصحفي عدمانحياز في ١٩٨٣/٢/١٥
(٤) حديث الرئيس لصحيفة العلم المغربية ١٩٨٤/١/١٤
(٥) كلمة الرئيس في الاحتفال بعيد السويس في ١٩٨٥٦/١٠/٢٤

تقف يوما أمام أي موقف مكتوفة الأيدي او مولية ظهرها لاي حدث بل كانت الحريصة دائما لتقديم المعونة الصادقة والتأييد الإيجابي من أجل القضية الفلسطينية »[1] ويجدد الرئيس الالتزام المصري تجاه القضية حين يقول :«علي مصر التزام أدبي تجاه القضية الفلسطينية ،فنحن أول من ساندها منذ بدأت ونحن نساندها بإعتبارها حق عادل لشعب مظلوم ، وليست لنا مصلحة في ذلك ، فلن ناخذ فلسطين تحت لوائنا . ليس لنا مصلحة خاصة سوي أننا أكبر دولة نري الحق العادل في إعطاء حق تقرير المصير للفلسطينيين وحل المشكلة وإعادة الارض [2]

اذا كانت غاية الرئيس مبارك والسياسة المصرية الوصول الي السلام العادل الدائم في المنطقة كلها ، فإن الوسيلة إلي تحقيق هذه الغاية هي الوسيلة السلمية المتحضرة :المفاوضات . والنقطة الاساسية التي إعلنتها مصر علي لسان الرئيس مبارك هي رفض تحويل الأردن الي دولة فلسطينية ومن ثم فإن المفاوضات تستهدف إعادة الاراضي العربية المحتلة فلسطينية .

يقول الرئيس مبارك : «ان فكرة تحويل الاردن الي دولة فلسطينية ... مرفوضة فلسطينيا واردنيا وعربيا ودوليا .ويقينا فهي مرفوضة مصريا جملة وتفصيلا في اهدافها ومراميها »[3] .

اما المفاوضات ، فيجب التمهيد لها « بالاعتراف والقبول المتبادلين » : « يجب ان يقوم الحل العادل للمشكلة الفلسطينية علي اساس الاعتراف والقبول المتبادلين .. فلكل من الجانبين حق كامل في الوجود ككيان قومي متحرر من

(١) حديث الرئيس لمجلة « المصور » في ١٩٨٦/١/١٧
(٢) خطاب الرئيس في ذكري الثورة في ١٩٨٢/٧/٢٦
(٣) كلمة الرئيس في البيت الابيض في ١٩٨٢/٢/٣

السيطرة والخوف » [1] هذه هي نقطة البداية في أسلوب الحل المرحلي وقد أوضح الرئيس مبارك أن الإعتراف المتبادل هنا كان ينصب علي الاعتراف بالحقوق « اذ يتعين علي كل جانب الإعتراف بحق الجانب الآخر في العيش في سلام وكرامة متحررا من الخوف والكراهية » [2] ولكي يتحقق هذا لابد من «تهيئة المناخ الملائم لانضمام اشقائنا الفلسطينيين لمسيرة السلام ، وهو ما يتطلب في المقام الاول وقف اعمال القمع والعنف والبعد عن التطرف والاثارة والكف عن اقامة المستوطنات علي الاراضي العربية ، والدخول في حوار بناء حول مستلزمات التعايش الخلاق بين الشعبين الاسرائيلي والفلسطيني حتي تتفاهم العقول وتتصارع الآراء بدلا من سفك الدماء ونشر الدمار وتعميق الكراهية في النفوس » [3] هذه التمهيدات ضرورية لإمكانية « عقد مؤتمر دولي » بإعتباره « الاطار المناسب للتسوية » [4] وقد أوضح الرئيس أنه « لا بديل عن عقد مؤتمر دولي للسلام تشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن إلي جانب الأطراف المعنية بالنزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية [5] وسيكون أساس المفاوضات في هذا المؤتمر قراري مجلسي الأمن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ مبدأ الأرض مقابل السلام » الأمن لكل اطراف الصراع .

يقول الرئيس « ليس من الصعب الاتفاق علي أساس المفاوضات فهي بصفة اساسية تتم بموجب قراري مجلس الامن رقمي ٢٤٢و٣٣٨ ومبدا الارض مقابل السلام والامن لكل اطراف الصراع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير مصيره » [6]

---

(١) كلمة الرئيس في نادي الصحفيين بواشنطن ١٩٨٢/٢/٥

(٢) وفى خطاب الرئيس فى دكرى الثورة فى ٢٦ / ٧ / ١٩٨٢ حين قال : « تعترف اسرائيل بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير ، فى مقابل اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق اسرائيل فى البقاء»

(٣) كلمة الرئيس فى العشاء الذى اقيم تكريما للسلطان قابوس فى ٨ / ٥ / ١٩٨٢

(٤) خطاب الرئيس فى افتتاح الدورة البرلمانية ١٣ / ١١ / ١٩٨٥

(٥) كلمة الرئيس أمام مؤتمر القمة الاسلامى بالكويت فى ٢٧ / ١ / ١٩٨٧

(٦) كلمة الرئيس أمام جمعية السياسة الخارجية فى نيويورك فى ٥ / ٤ / ١٩٨٩

غـيـر أن الاتصـال والحـوار بين الطرفين الأسـاسين في النزاع هو نقطة الانطلاق الاولي، من هنا يقـول الرئيس « هـنـاك أزمـة ثقـة بين الفلسـطنيين والإسرائيليين ولابد من بناء الثقة وكيف نبني الثقة دون بدأ الاتصال والحوار؟» (١)

واذا كان الرئيس مبارك قد دعا الي حوار فلسطيني / إسرائيلي ، فقد دعا كذلك الي حوار فلسطيني / أوربي ، وحوار فلسطيني / أمريكي من أجل أن ينقل الفلسطينيون بأنفسهم رؤيتهم إلي اوربا الغربية والولايات المتحدة وهي أطراف لها أهميتها التي لا يمكن الإستغناء من أجل الوصول إلي حل لمشكلة الشرق الأوسط . وقد اهتم الرئيس في زياراته العديدة علي مدي السنوات العشر السابقة لاوربا الغربيـة بضـرورة أن تقـوم أوربا الغـربيـة بدورها في الشـرق الاوسط « ان دورا أوربيـا نشطا يمكن ان يكون هامـا في تحـقـيق السـلام وبامكان اوربا ان تسـاند بشكل مـتـوازن مع الجـانبين كمـا يمكنهـا ان تسـاند قـيام حـوار بين اسـرائيل والفلسطينيين أن هذه هى روح الحل التـفـاوضي » (٢) وأمام الرئيس الألماني رحب الرئيس مبارك في ١٤ ديسمبر من عام ١٩٨٢ « بالدور الاوربي النشط الذي تبلور في اعلان البندقية وتأييد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والدعوة إلي قبول مبدأ الإعتراف المتبادل . إننا نتفق في الترحيب بمقررات مؤتمر فاس الذى أرسى قواعد راسخة للقبول العربى للسلام والتعايش وهى قواعد يمكن تطويرها والاضافة اليها وايجاد الارضية المشتركة بينه وبين مبادرة الرئيس ريجان التى نعتبرها صيغة مقبولة لبدء مفاوضات موسعة يشترك فيها الأردن وممثلو الشعب الفلسطينى الذى لابد وأن يشارك مباشرة فى بناء لسلام ووضع صيغة التعايش الكامل فى المنطقة » (٣)

---

(١) حديث الرئيس لصحيفة « القبس » فى ٢٢ / ٩ / ١٩٨٩

(٢) كلمة الرئيس فى المؤتمر فى بون فى ٨ / ٢ / ١٩٨٢

(٣) كلمة الرئيس فى مأدبة العشاء التى أقامها الرئيس الالمانى فى ١٤ / ١٢ / ١٩٨٢

وعرض الرئيس مبارك الرؤية المصرية للسلام فى الشرق الاوسط أمام الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا بمدينة ستراسبورج في ٢٨ يناير عام ١٩٨٦ عندما قال : « أن التفكير فى عقد المؤتمر الدولى يجب أن ينصب على الجوانب الموضوعية والاجرائية فى وقت واحد . فبالنسبة للموضوع نرى ان تركز اوربا على مبدأ التفاوض بهدف تحقيق السلام بدون شروط مسبقه من منطلق المساواة بين حقوق الطرفين وضرورة تحقيق التوازن بين حق إسرائيل فى البقاء وحق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير .. فبذلك وحده يكون السلام عادلا قادرا على البقاء والصمود فى مواجهة الأزمات والإختبارات الصعبة التى لابد أن تعترضه فى المستقبل ...

ان هناك حاجة ماسة الى دور أوربى حركى مؤثر ، فليس من مصلحة السلام فى المنطقة أن تنعزل الشعوب الاوربية عن جهود التسوية وهى اكثر الشعوب تأثرا بما يجرى فى الشرق الاوسط كما أنها اكثر القوى الخارجية إدراكا للتطورات التى تقع فى المنطقة وفهما للعوامل التى تحكم حركة التاريخ فيها ...

ومن الناحية العملية فإننا نعتقد أن الدور الاوربى النشط هو الكفيل بتقليل أخطار الإستقطاب داخل المؤتمر وهو إستقطاب يمكن ان ينسف جهود السلام [١]

وقد كانت أزمة الخليج ذات تأثير سيئ على القضية الفلسطينية فقد شغلت اهتمام العالم لفترة طويلة عن القضية الفلسطينية ، وأحدثت شرخا لايمكن اصلاحه بسهولة فى العلاقات العربية ، وحرمت الامة العربية من قدرات هائلة في البشر والسلاح والأموال ، وضربت المصالح الفلسطينية فى الخليج وفى الكويت فى الصميم ، وأوقفت الجهود الدبلوماسية التي كانت تواكب التنسيق بين مصر

---

(١) خطاب الرئيس أمام الجمعية البرلمانية لمجلسى اوربا فى ٢٨ / ١ / ١٩٨٦

والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية والتى اعقبت اعلان الدولة الفلسطينية واعتراف منظمة التحرير بقرار ٢٤٢ وإستعدادها للإعتراف بإسرائيل وتكثيف إهتمام أوروبا الغربية والولايات المتحدة بدفع جهود السلام فى المنطقة .

ورغم هذا كله ، وكما عاد الرئيس مبارك الى العمل من أجل قضايا الامة العربية الاساسية فى حل الخلافات العربية واعادة الثقة بين العرب والتوجه لخدمة الامن العربى والعمل العربى الموحد ، كذلك عاد تركيز القيادة المصرية من أجل تنشيط القضية الفلسطينية والإستفادة من الإهتمام الدولى المكثف بتحرير الكويت والتوجه الدولى لحل المشكلات الاقليمية من أجل التعامل مع القضية الفلسطينية . قال الرئيس مبارك : « لابد من تنشيط القضية الفلسطينية بعد انتهاء أزمة الخليج فلابد ان تنتهى هذه المشكلة حتي يعم السلام ويتمكن الشعب الفلسطينى من العيش فى سلام » [1] ويضيف فى نفس هذا المعنى « ان استتباب الأمن والاستقرار فى المنطقة يتطلب منا جميعا أن نعمل بأقصى طاقتنا لتسوية النزاع العربى الاسرائيلى وخاصة شقه الفلسطينى لأن هذا النزاع هو المصدر الرئيسى للقلق والتوتر فى المنطقة »[2]

وفى خطابه السنوى بعيد العمال قال الرئيس : « نحن نسعى الى تهيئة الظروف لبدء مفاوضات السلام الشامل فى إطار مؤتمر سلام وبمشاركة نشطة من القوى الدولية المعنية ، لا تعوق التفاوض المباشر بين طرفى النزاع ولاتكون بديلا عنه، ولكنها تسهم فى التغلب على الصعوبات القائمة والتقريب بين وجهات النظر المتعارضة وزيادة فرص التوصل الى إتفاق ورغم أن الجهود التى تبذل حاليا وتضطلع فيها الولايات المتحدة بدور بارز لإحياء مسيرة السلام قد صادفت

---

(١) تصريحات الرئيس للصحفيين فى ١٥ / ٢ / ١٩٩١

(٢) خطاب الرئيس فى لقاء مشترك لمجلسى الشعب والشورى فى ٣ / ٣ / ١٩٩١

بعض العقبات والصعوبات فإننا نؤمن بأن من واجبنا جميعا أن نستثمر الفرصة الذهبية التى سنحت بعد أنتهاء حرب تحرير الكويت لإنهاء هذه المشكلة العويصة ودفع المنطقة الى عصر جديد يختفى فيه شبح الحرب ومظاهر العنف والتوتر »

« اننا نجد لزاما على كل القوى التى تكترث حقا بمصير هذه الامة أن تبذل كل جهد ممكن من أجل التوصل الى تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية تتيح للشعب الفلسطينى الشقيق أن يمارس حقوقه الوطنية المشروعة وفى مقدمتها حقه فى الاختيار الحر وتقرير المصير وتفتح الطريق لمصالحة شاملة بين الدول العربية واسرائيل كشرط لازم لاستتباب الامن والاستقرار فى المنطقة »(١)

وقد حذر الرئيس مبارك من التسويفات حتى لايضيع الوقت وندخل فى ظروف الانتخابات العامة فى الولايات المتحدة وإسرائيل ، « فلا حل للقضية الفلسطينية الا اذا كان اطرافها لديهم الرغبة الأكيدة فى الحل »(٢) ودعا الرئيس إلى أن يشمل التمثيل الفلسطينى فى مؤتمر السلام « جميع الفلسطينيين فى الداخل والخارج (٣) ووقف بناء المستوطنات فى مقابل انهاء المقاطعة العربية من أجل بناء الثقة التى ستساهم فى استتباب السلام (٤) وطالب الرئيس بعدم تجاهل منظمة التحرير الفلسطنية « اذا اردنا للسلام ان يكون كاملا متكاملا »(٥) وأعاد الرئيس ايضاح الموقف المصرى فى لندن فى يوليو عام ١٩٩١ فى يوليو الماضى عندما قال : « اننا نناشد اسرائيل بأن تتخذ الخطوات الضرورية من أجل بدء مفاوضات السلام ويجب وقف جميع الانشطة الإستيطانية فى الاراضى المحتلة ،

---

(١) خطاب الرئيس فى عيد العمال فى ١ / ٥ / ١٩٩١

(٢) كلمة الرئيس فى لقاء عيد الاعلاميين الثامن فى ٣٠/٥/١٩٩١

(٣) حديث الرئيس فى مؤتمر فى دمشق فى ١٦ / ٧ / ١٩٩١

(٤) حديث للصحفيين بالاسكندرية فى ١٩ / ٧ / ١٩٩١

(٥) كلمة الرئيس فى حفل عشاء لندن فى ٢٤ / ٧ / ١٩٩١

كما يجب الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير واحترام هذا الحق ، وأن مبدأ مقايضة الأرض مقابل السلام يشكل فى رأينا أساسا عادلا تستند اليه تسوية عادلة ودائمة فى المنطقة »[1]

ومن ناحية اخرى ، لم تتوقف الصلات المصرية - الفلسطينية ، وفى هذا يقول الرئيس : « الحوار مع الفلسطينيين مستمر ولايتوقف لأن القضية الفلسطينية ليست قضية ياسر عرفات أو فلان أو علان ، إنما قضية شعب ومصر عملت منذ البداية لتصبح القضية الفلسطينية قضية شعب ودولة مش قضية لاجئين »[2] كما قال الرئيس « وفود المنظمة تأتى الى مصر على نحو مستمر من أجل التشاور»

وفى هذه الظروف ، نصح الرئيس الفلسطينيين أن « يؤكدوا حرصهم المستمر على الجلوس والتفاوض ، وان يدعوا لشامير مهمة الرفض » مؤكدا انه « فى النهاية لن يكون فى وسع أحد ان يفرض عليهم قبول مالا يستطيعون قبوله » ذلك انه « عندما تبدأ المفاوضات فإن فى وسعنا أن نقول « لا» ان كانت تسير فى الاتجاه غير الصحيح ، اما ان نقول «لا »منذ البداية فذلك مالا ينبغى أن يكون»[3]

ويتصل الشرق الاوسط ، والعالم العربى المطل على البحر المتوسط ، بحوض هذا البحر التاريخى الذى شكل قلب الحضارات التاريخية ، وعرفت كل الحضارات والثقافات الرئيسية شواطئه . وفى نوفمبر ١٩٩١ أطلق الرئيس مبارك فى كلمة أمام البرلمان الاوربى فى ستراسبورج مبادرته التى تنادى بتنظيم منتدى حوض البحر المتوسط ليكون بمثابة نقطة محورية للحوار والتفاعل بين المسئولين وغير المسئولين لترسيخ التعاون بين دوله .

---

(١) حديث الرئيس لصحيفة « الحياة » فى ١٠ / ٧ / ١٩٩١
(٢) حديث الرئيس للمصور في ٢٣ / ٨ / ١٩٩١
(٣) حديث الرئيس لمجلة المصور فى ٢٣ / ٨ / ١٩٩١

قضيتان رئيسيتان فى السياسة الخارجية المصرية

من المؤكد أن أهم قضيتين تشغلان السياسة الخارجية والدبلوماسية المصرية فى قيادة مبارك هما قضية التنمية أو تعزيز القدرات الانتاجية المصرية وقضية الديون . ولاينفى هذا ان صنع السلام والمحافظة على الأمن والاستقرار وتعزيز العلاقات بسائر الامم هي من القضايا الأساسية فى السياسة الخارجية المصرية غير أنه مع إستتباب السلام منذ استرجاع الارض المصرية في طابا ، واستئناف التنمية الاقتصادية الاجتماعية المخططة منذ عام ١٩٨٢ ، فإن الهدف الاول للسياسة الخارجية المصرية هو « خدمة قضية التنمية وضمان تجاوب الدول أو الهيئات الدولية المختلفة مع المطالب والمصالح المصرية » (١٥ / ٨ / ١٩٨٧) كما ان أحد ركائز هذه السياسة هو « توظيف التحرك الخارجي لخدمة أهداف التنمية والتطوير ... واذا نحن ألقينا نظرة على تحركنا الخارجى فى الاعوام الماضية لوجدنا أنه ركز على الجانب الاقتصادى الى حد كبير ، سواء بالعمل على زيادة حجم المساعدات التى نحصل عليها من الدول الصديقة ،او عقد الاتفاقيات الخاصة بالتبادل التجارى الذى يعود على الإقتصاد الوطنى بالنفع ، أو جذب أطراف خارجية للتعاون معنا فى تحديث وسائل الانتاج فى مصر وأدخال التكنولوچيا الحديثة فى الصناعة والزراعة والخدمات ، وتلك قضية نوليها أهمية قصوى » (١٢/ ١٠ / ١٩٨٧)

ويكفى للتعبير عن أهمية القضية الثانية وهى قضية الديون الخارجية ، أن نقتبس من الخطاب السياسى للرئيس مبارك هذه الفقرة :

« كان يتحتم علينا فى السنوات الاخيرة توفير مبلغ مابين ٦٠٠ مليون و ٧٠٠ مليون دولار سنويا لسداد الاقساط المستحقة عن الدين العسكرى للولايات المتحدة فقط . وكنا نضطر الى تدبير مايزيد عن ١٠٠ مليون دولار فى بعض

الأشهر للوفاء بهذه الاقساط وإلا أوقفت المعونة . وفى السنة المالية الجارية (١٩٩٠) كان المفروض أن ندفع ألف مليون دولار ، وتلك مبالغ نجد صعوبة بالغة فى تدبيرها فى نفس الوقت الذى نسعى فيه الى توفير السلع الاساسية للمواطنين كالقمح والدقيق وزيت الطعام ، غير أن الميزة التى تحققت لنا نتيجة هذا الانفراج الجزئى فى مشكلة الديون لاتحقق فائضا نستخدمه فى أبواب جديدة ولكنها تمنحنا قدرة أكبر على التغلب على الصعوبات القائمة » (١٥ / ١٢ / ٩٠)

ونسجل هنا تقدير لجنة الرد على بيان رئيس الوزراء بمجلس الشعب فى تقريرها الصادر في ٢٣ يناير ١٩٩٢ - تقديرها لدور الرئيس مبارك فى التخفيف من أعباء الديون عن كاهل مصر تقول :

« تود اللجنة .. أن تحيى بكل صدق تلك الجهود الشاقة والمضنية التى بذلتها القيادة السياسية طوال الفترة الماضية من أجل التخفيف من أزمة الديون الخارجي المصرى ، بحيث اصبحت قضية الديون هى القضية الاولى فى قائمة اهتمامات الزعامة السياسية حتى أضحت هى محور المباحثات واللقاءات التى كانت تتم فى مصر والخارج و وذلك بهدف إسقاط جزء من الديون أو خفض فوائدها أو إعادة جدولتها ، كما تود اللجنة أن تشيد بالنتائج الإيجابية المتتابعة التى اسفرت عنها تلك الجهود والتى من أهمها إلغاء الديون العسكرية الامريكية فى مواجهة مصر ، وإلغاء ديون دول الخليج ، والتوصل الي اتفاق مع صندوق النقد الدولى ونادى باريس » (ص ٤٩)

وقد علت هذه اللجنة فى التقرير المذكور تقديرها لجهود الرئيس مبارك فى مجال الدين الخارجي بتقييمها لمشكلة المديونية الخارجية . تقول اللجنة :

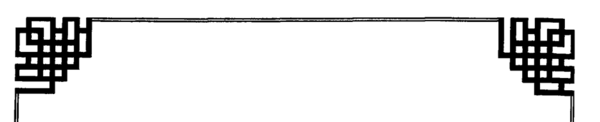
« ان مشكلة المديونية الخارجية هى من أخطر واعقد المشكلات التى تواجه الاقتصاد المصرى . وتكمن خطورة هذه المشكلة فى استنزافها لجزء هام من

الفائض الاقتصادى الذى تحققه عملية التنمية ، وكذلك استنزافها للامكانات المالية المتاحة وخاصة من النقد الاجنبى ، علاوة على تكريسها لمظاهر التبعية الاقتصادية والسياسية للخارج ، اما تعقيد هذه المشكلة فيرجع الي ان النتائج الوخيمة التى تتمخض عن استفحال أزمة الديون تعتبر ذات آثار تراكمية بمعنى أن هذه الآثار تعتبر فى نفس الوقت أسبابا تدفع الى مزيد من الاقتراض مما يدفع بالدولة المدينة الى الوقوع فى دائرة مفرغة من المديونية يصعب عليها الفكاك منها » (ص ٤٦)



الفصل الخامس

مبارك ومستقبل المشروع القومى المصرى



نحن نتطلع الى إشراقات القرن الحادى والعشرين ومتطلباته فى شتى جوانب الحياة

خطاب الرئيس مبارك فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٠

ان طريق المستقبل واضح أمامنا لايكتنفه ضباب أو غموض ، فنحن نعرف اهدافنا على نحو واثق ، ونعرف وسائلنا الى إنجاز هذه الأهداف ونعرف حجم العقبات التي يمكن ان تعترضنا على الطريق

خطاب الرئيس مبارك فى اول مايو ١٩٩٢

المستقبل كفرصة لتجلى المشروع القومى المصرى .

الزمان مستمر دون انقطاع ، الماضى حقل خبرات متراكمة وموطن الحافز على النهضة وكتاب الدروس المستخلصة عبرة للحاضر والمستقبل . والحاضر يشهد تجلى قدرات الشعب فى صنع حياته ، والمستقبل يحمل فى طياته مزيدا من الفرص لاستكمال صنع الحياة وبخاصة « واعادة البناء فى حياة الشعوب لاتتم بين يوم وليلة » كما يقول الرئيس مبارك فى اول مايو سنة ١٩٩١

من هنا يقول الرئيس معبرا عن نظرة تطلع الى هذه الفرصة التى سيتم فيها إستكمال البناء القومى « نحن نتطلع الى اشراقات القرن الحادى والعشرين ومتطلباته فى شتى جوانب الحياة ... اننا نتقدم بالسرعة الواجبة وبالتخطيط المحكم والتنسيق السليم مع استثمار واع لكل مانملك من جهد وامكانات » (١٥/١٢/ ٩٠) ويضيف الرئيس فى نفس المناسبة متطلبات التقدم « هذا يتطلب منا وفى كل المواقع – يتطلب التزامات جوهرية أولها تفهم واضح فى كل مواقع العمل التنفيذى والتشريعى لأسس هذا التطور ودوافعه ومراميه ، وهذا يعنى تحديد إطار جامع لاستراتيجية متكاملة فى مواقع العمل العام .. ليست هناك سياسة وزير بل هناك فقط سياسة وزارة .. ليست هناك جزر منعزلة فى دوائر التخطيط والتنفيذ على مختلف مستوياتها بل هناك أرض واحدة تتعدد فيها المواقع وتتفق فيها الأهداف وليست ادارات الحكم المحلى فى مختلف المحافظات حكومات مستقلة او قرارات فردية متضاربة ولن تكون قرارات الأنتاج متنافرة مع نظم التعليم او النظم المصرفية وإجراءات التصدير أو شروط العمالة فكل ذلك يجب أن يجرى متناغما مترابطا محققا للهدف الواحد وهو أن نعيش العصر الجديد » (١٥ / ١٢ / ٩٠)

شروط ولوج المستقبل بنجاح :

يريد الرئيس مبارك ان ننتقل بإدراكنا وفهمنا وتصوراتنا وقيمنا واتجاهاتنا وسلوكنا الى العصر الجديد ، ذلك العصر الذى يتميز بالعلم والمعرفة والتحديث التكنولوچى المستمر كما يتميز بالحرية التى تزداد رقعتها بإستمرار ، وإضافة الجديد فى عملية بناء الامم لحاضرها ولغدها . ويضرب بها المثل بموقعه فى المقدمة «مسئولية الرئاسة الثانية هي فصل جديد من كتاب التطور ، وهى دور جديد نضيفه الى البناء القائم ، وهي إقتحام جديد لكل معاركنا وماأكثر هذه المعارك ...» (١٢ / ١٠ / ١٩٨٧)

ويطالب الرئيس بأقصى قدر من المشاركة الشعبية فى رسم خريطة المستقبل « بمساهمات بناءة من المؤسسات الرسمية والأهلية والأفراد المتخصصين والمهتمين بالقضايا المطروحة ضمانا لتحقيق أقصى قدر من المشاركة الشعبية فى رسم خريطة المستقبل » (١٥ / ٨ / ١٩٨٧) وفضلا عن المشاركة الشعبية ، يحتاج المستقبل الى « المحافظة علي رؤيتنا للأهداف القومية » ويشرح الرئيس هذا الشرط : « إن المستقبل .. مفعم بالأمل والرجاء بشرط أن نحافظ على رؤيتنا للأهداف القومية ونستمر فى إصرارنا على المشاركة الجماعية فى تحمل الأعباء كل بحسب قدرته وطاقته بحيث يكون المجتمع المصرى أسرة من المواطنين لاساحة للمتفرجين واصحاب المصالح » (١٠ / ١١ / ١٩٨٨)

وهكذا يحتاج إستكمال البناء فى المستقبل إلى التخطيط المحكم والتنسيق السليم مع إستثمار واع لكل مانملك من جهد وإمكانات » « وتحديد إطار جامع لاستراتيجية متكاملة فى كل مواقع العمل العام » (١٥ / ١٢ / ١٩٩٠)

والمحافظة على رؤيتنا للأهداف القومية » والإصرار على المشاركة الجماعية فى تحمل الأعباء كل بحسب قدرته وطاقته » (١٠ / ١١ / ١٩٨٨) ، وأن يتم هذا كله بروح العصر الجديد (١٥ / ١٢ / ٩٠)

القضايا المستقبلية الرئيسية :

وفى نوفمبر ١٩٨٩ قدم الرئيس مبارك بعض القضايا التى رأى انها حيوية لنجاح مسيرة اعادة البناء والتنمية واستمرار حركة الاصلاح فى شتى جوانب الحياة المصرية ، وهى :

١ - قضية تضييق الفجوة التى لا زالت قائمة بين الواردات والصادرات »

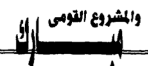
٢ - قضية إستيعاب التكنولوجيا الحديثة فى الزراعة والصناعة علي أوسع نطاق على النحو الذى إتبعته بعض الدول النامية فى القارة الأسيوية فى العقدين الاخيرين وتمكنت بذلك من اللحاق بركب الدول المتقدمة »

٣ - « قضية تطوير الأداء الاقتصادى المصرى بما يستهدف دعم طاقته الانتاجية لا فرق فى هذا بين القطاع العام والقطاع الخاص » (١٩٨٩/١١/١١)

وأكد الرئيس مبارك فى نوفمبر ١٩٩١ الحاجة الي « خطة قومية لإستيعاب مزيد من التكنولوجيا الحديثة فى المجالات المختلفة بحيث لانترك هذه المسئولية الخطيرة للمبادرات الفردية والإجتهادات التى تعتمد على الخطة وإنما نقتدى بالدول التى حققت طفرة هائلة فى هذا المجال خلال سنوات معدودة وخاصة فى القارة الآسيوية » (١٤ / ١١ / ١٩٩١)

واذا كانت المرحلة السابقة منذ عام ١٩٨٢ وحتى الآن قد شهدت وضع الاساس السليم الذى يوفر للبلاد إمكانية الإنطلاق فى عملية البناء ، فإن هناك تحديين رئيسيين يواجهان مصر وهى تقترب من هذه المرحلة . وقد حدد الرئيس هذين التحديين فى خطاب فى نوفمبر ١٩٩٢ قائلا :

« ان التحديين الأساسيين اللذين يواجهان مصر وهى على مشارف مرحلة الأنطلاق هما :



الاول : توسيع قواعد الانتاج إلى أقصى حد ممكن

الثانى : الإرتقاء بقوة العمل المصرية

ولايمكن تحقيق هذين الهدفين بغير الإلتزام الثابت الذى لايعرف التردد أبدا بتنفيذ سياسات الاصلاح والتحرر الاقتصادى التى أثبت التطبيق العملى جدواها والتى تحث على المنافسة وتشجيع المستثمرين وتهتم بأقامة مشروعات البنية الاساسية وتطوير قدراتها حتى تستوعب آلاف المشروعات الجديدة.

وقد طلبت من الحكومة أن تسرع الخطى فى جذب الإستثمارات العالمية والوطنية لإقامة المناطق الصناعية الحرة فى الموانى المصرية المطلة على البحر الاحمر والقريبه من الأسواق العربية والافريقية على موانى البحر الابيض التى تمثل العمق الجنوبى لأوروبا وأمامنا فرصة ذهبية لتنمية المناطق الصناعية الوسيطة بين القارات الثلاث .

كذلك فإن علينا أن نستكمل استصلاح ماتبقى من أراضى قابلة للاستصلاح وأن نشجع المواطنين على زراعتها وتعميرها علينا أن نستكمل مابدأناه من مدن ومجتمعات عمرانية جديدة إستوعبت آلاف المصانع ، وأن نسارع بالإنتهاء من تنمية المناطق السياحية فى سيناء والبحر الاحمر ونكرر نماذجها الناجحة فى المناطق الاخرى المتبقية علي خريطة التنمية السياحية لمصر .

« أن توسيع قواعد الإنتاج يتطلب حصر كل التشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادى فى إطار تشريعى جديد يحتضن الإستثمار ويتعاطف مع التنمية ويحطم مزيدا من التعقيدات البيروقراطية »

– التحدى الثانى الذى يتعلق بتطوير قوة العمل المصرية كى ترقى قدراتها الى مستويات عالية من المهارة والإنضباط والإتقان وتتمكن من التعامل مع أحدث الاساليب التكنولوجية فى الزراعة والصناعة . هذا هو التحدى الخطير الذى

يتطلب تغييرا وتطويرا شاملا فى الشكل والجوهر لكل مؤسسات التعليم والتدريب فى مصر من إبتداء التعليم الأساسى إلى الجامعة كما يتطلب علاقة وثيقة ومستمرة بين مراكز الانتاج ومراكز البحث العلمى ، وتعزيزا مستمرا لقدراتنا على إستيعاب التكنولوجيا فى مختلف جوانب حياتنا » (نوفمبر ١٩٩٢)

التعليم مشروع قومى :

من هنا دعا الرئيس الى جعل إصلاح التعليم « مشروعنا القومى فى السنوات التى تبقت من هذا القرن » (نوفمبر ١٩٩٢) - وكانت هذه الدعوة إستمرارا للاهتمام الكبير الذى يوليه الرئيس مبارك للتعليم والذى تبدى فى عقد المؤتمر القومى لإصلاح التعليم فى ١٩٨٧ ، وفى دعوة الرئيس فى نوفمبر ١٩٩١ الى وضع خطة شاملة للنهوض بالتعليم فى مصر وإصلاحه بحيث يأتى هذا الإصلاح جذريا متكاملا مستجيبا للإحتياجات المتزايدة ، وأن تكون السنوات القادمة هي أعوام تطوير التعليم والنهوض بالثقافة فى مصر لأن هذا العمل الكبير هو الذى يحدد مستقبل مصر ومصير أبنائها ويرسم الصورة الحقيقية لدورها فى عالم الغد »

وقد قدم الرئيس مبارك فى خطابه فى نوفمبر ١٩٩٢ وصفا لسيناريو الاصلاح التعليمى بإعتباره أحد التحديين الرئيسيين اللذين يواجهان البلاد وهى على مشارف المستقبل

١ - اعداد تقرير أولى بعنوان « نظرة الى المستقبل » يضم الخطوط العريضة لبرنامج يحقق الأصلاح الشامل للتعليم فى مصر ويتطرق إلي شتى جوانب العملية التعليمية سواء من حيث ترميم وإصلاح وبناء المدارس وتحسين اوضاع المعلمين وتطوير المناهج وإدخال التكنولوجيا والاساليب الحديثة فى التعليم وعودة الأنشطة التربوية ورعاية المواهب وغير ذلك من زوايا الاصلاح »

٢ - « بدأ تنفيذ هذه الخطة بالفعل ، فتم إصلاح ٧٥٠٠ مدرسة بتكلفة بلغت ٣٠٠ مليون جنيه وتلك أرقام تفوق ما أنجز فى هذا المجال قبل الزلزال خلال ثلاثين عاما »

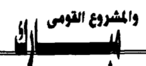
٣ - « أتخذت قرارات عديدة لإصلاح احوال المعلمين وقام مجلس الشعب باصدار مالزم من تشريعات لتقنين هذا الاصلاح »

٤ - « تم وضع برنامج طموح لتطوير أداء المعلم المصرى واعادة تدريبه تشارك فى تنفيذه وزارة التعليم والمجلس الاعلى للجامعات ومؤسسات التعاون الثقافى التابعة لدول صديقة سبقتنا فى هذا المجال ...

٥ - « بدأت عملية تغيير المناهج فتم حذف كثير من الموضوعات الزائدة عن حاجة التعليم فى هذا العصر ووجه مزيد من الاهتمام الى العلوم الطبيعية والرياضيات واللغات بما فى ذلك لغتنا القومية التى نعتز بها ونحرص على الحفاظ عليها »

٦ - وجه اهتمام كبير الى النهوض بالتعليم الفنى فى مصر وتلك مسألة حيوية لتأثيرها المباشر على مستقبل الإنتاج وأوضاع العمالة فى مصر ، بل وفى كثير من الدول العربية والإفريقية الشقيقة التى ترحب بمشاركة شباب مصر فى تنميتها وتطوير الحياة فى ربوعها .

٧ - « عقد اتفاقية مع المانيا فى فبراير (١٩٩٢) الماضى تنص على مشاركة المانيا فى هذا العمل الكبير، واستقبلت مصر بالفعل عدة وفود فنية أجرت الدراسات اللازمة بحسابات علمية دقيقة ، ويقوم هذا المشروع فى جوهرة على ان تتولى مسؤلية التعليم الفنى جهتان فى نفس الوقت.. المدرسة بعد ان يعاد تجهيزها والوحدات الانتاجية والخدمية التى يلتحق بها الطلاب يوميا بعد إنتهاء الدراسة النظرية فى المدرسة ، ويعنى هذا ان تشارك



الصناعة فى تنفيذ هذا البرنامج كما هو الحال فى المانيا وتتدخل حتى فى إصدار الشهادات بعد انتهاء مراحل التعليم والتدريب » (نوفمبر ١٩٩٢)

ومن الجدير بالذكر ان هذه الجهود التى وصفها الرئيس تقتصر على ماتم بذله فى اوائل العقد الحالى (التسعينات) حيث شهد عقد الثمانينيات جهودا كبيرة على طريق اصلاح التعليم فى مصر وإذا كانت عملية اصلاح التعليم تستهدف التوصل الى مدرسة مشاركة فى عملية تحقيق المرحلة الراهنة والقادمة من مراحل بناء المشروع القومى المصرى ، مدرسة تحقق الصحوة والوعى الثقافى الجماعى وتشارك فى صنع النهضة الكبرى والانطلاق الاقتصادى ، فان خطة التنمية الإقتصادية – الإجتماعية الثالثة التى ستنتهى فى ١٩٩٧ وخطة التنمية الرابعة التى تنتهى فى عام ٢٠٠٢ يحققان معا وعلى اساس ماتم تحقيقه من جهود البناء الاقتصادى – الاجتماعى فى العقد الماضى (١٩٨٢ – ١٩٩٢) مواجهة التحدى الاول تحدى توسيع قدراتنا الإنتاجية أو الانطلاق الاقتصادى كذلك يرى الرئيس مبارك أن الثقافة هى الركيزة الأخرى للاصلاح وبدونها لايتحقق الأستخدام الامثل للمهارات الذهنية والملكات التى إكتسبها الفرد فى مرحلة الدراسة والتحصيل » ومن هنا دعا الهيئة التشريعية الى التعاون مع وزارة الثقافة فى وضع خطة شاملة للنهوض بالثقافة ورعاية المثقفين فى مصر ، تتطرق إلى شتى نواحى الإبداع الادبى والفنى وتمتد الى نشر الكتاب وتصديره وإيفاد البعثات الى الخارج والنهوض بالفنون التشكيلية والتعبيريه على السواء (نوفمبر ١٩٩٢)

وفى مايو ١٩٩٢ أشار الرئيس مبارك إلى المستقبل ومتطلبات صنعه

« ان طريق المستقبل واضح امامنا لايكتنفه ضباب او غموض ، فنحن نعرف اهدافنا على نحو واثق ونعرف وسائلنا الى انجاز هذه الاهداف ونعرف حجم العقبات التى يمكن أن تعترضنا على الطريق

« امامنا مسيرة عمل جادة ، ينبغى أن يشارك فيها الجميع ، حتى نبنى الوطن القادر على الوفاء بمتطلبات أبنائه الذى لامكان فيه للمتفرجين والمترددين ودعاة التشكيك لأن الهدف واضح وهو أن نستثمر كل طاقات الوطن فى عملية إعادة بناء شامل تضاعف قدراتنا حتى يعم الخير الجميع وبذلك يقوى الوطن ويزداد رفعة وتتقدم حياة أفراده أجمعين »

« أمامنا مرحلة جديدة تتطلب روحا جديدة تستلزم الإتقان وحسن الأداء وتنبذ الأنانية وتستأصل تغليب المصالح الذاتية ، تذكى الطهارة ونظافة اليد وتعلى قمية العمل والخبرة ، وتلك مسئولية كل مواطن إزاء نفسه لأن صلاح المجموع الوطنى إنما يكون بصلاح أفراده .

« أمامنا مهمة تغيير علاقات المجتمع على نحو يعزز تكاتفه من أجل إنجاز أهداف النهضة لأن الوطن القوى القادر يتحقق بجهد المجموع الوطنى وبتوازن المصالح بين فئاته المختلفة فى إطار يعزز الوفاق الوطنى ويزيد من روابط المصلحة المشتركة بين فئات الشعب المختلفة (١ مايو ١٩٩٢)

الصورة العامة للمشروع القومى فى مرحلة مبارك :

ويمكن اجمال صورة المشروع القومى فى المستقبل كما يراه الرئيس مبارك قائد العمل الوطنى فى هذه المرحلة على النحو التالى :

١ - ثقافة ذاتية قوية تحقق الوعى الجماعى من أجل المشاركة العامة فى أوسع نطاق ممكن ، تحقق الصحوة من أجل النهضة والتقدم ثقافة غير قابلة للإجتياح ، قادرة على التفاعل الثقافى مع ثقافات العالم المتقدمة مؤثرة ومتأثرة فى حوار حر بين أنداد كأسلوب للإثراء الذاتى والنفع المتبادل بين أمم البشرية ثقافة متأصلة الجذور ، تحيى الحاضر والمستقبل ، وهذه هى ثقافة بناء الدولة العصرية والمجتمع الحديث

٢ - مجتمع متجانس متوافق متكامل غير متناقض ولامتصارع ولامتصادم ، يسوده إئتلاف عضوى إذا اشتكى منه جزء تداعى له سائر المجتمع بالسهر والحمى إشفاقا له وحدبا عليه · مجتمع يؤمن الفرد فيه بأنه لاتقدم للفرد بدون تقدم الجماعة ، والعكس صحيح فلا تقدم للجماعة دون تقدم مكوناتها من الأفراد مجتمع يتماسك أفراده برباط وثيق قوى متين من قيم النهضة ومبادىء السمو الاخلاقى والمصلحة المشتركة الواحدة ، مجتمع يتضامن أعضاؤه غنيهم وفقيرهم قويهم ، وضعيفهم مجتمع لايعرف التنابذ الطبقى أو التمايز الفئوى ، مجتمع الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية · وهذا هو مجتمع النهضة مجتمع التوازن والحركة والفعل المؤثر لامجتمع المتفرجين · المجتمع القادر على التنافس عالميا فى مجالات العمل والإنتاج والإكتفاء الذاتى والأسواق الدولية أسواق السلع والخدمات والتكنولوجيا والعلوم ، المجتمع القادر على تقديم « المثال » للأمم من حوله فى كيفية التكافل والتماسك والتضامن والعدالة *ان مبارك يريد ان يكون شعار المصرى فى هذا المجتمع انا حر اذن فأنا مصرى*

٣ - سياسة تمضى قدما على طريق الشورى ، طريق التحول الديمقراطى ، طريق سلطة الشعب ، طريق حكم الشعب نفسه بنفسه ولمصلحة نفسه

ان التطور الديمقراطى يتعمق فى ظل قيادة مبارك بطريق مباشر وبطريق غير مباشر .

أما الطريق المباشر فى تدعيم مبارك للديمقراطية فيبدو فى حرية الصحافة من ناحية وتشكيل ١٤ حزب سياسى من ناحية أخرى ، مع سيادة القانون واستقلال القضاء .و أما تدعيم مبارك غير المباشر للديمقراطية فيأتى بتدعيمه لشروط التحول الديمقراطى من رفع مستوى المعيشة الناجم عن

ارتفاع الاستهلاك العام النهائى لتوفر السلع والخدمات الناتجة من عملية التوسع الزراعى وإستصلاح التربة وتحرير التسويق ، وتعميق التصنيع وتعزيزه ... وبكلمة واحدة ، فإن التنمية الاقتصادية تستهدف مباشرة رفع مستوى المعيشة الذى يؤدى الى تزايد رقعة الفئة الوسطى فى المجتمع ، وهى التى يقوم على أكتافها عملية البناء الديمقراطى ٠ ومن التصدى للأمية فى هذا العقد الاخير من القرن العشرين ، عقد محو الامية الذى أعلنه مبارك ومن إصلاح التعليم بحيث تكون المدرسة المصرية متوافقة مع متطلبات مشروع بناء الدولة العصرية والمجتمع الحديث على ارض مصر ، ومن إزالة التوترات من العلاقات الاجتماعية من خلال التأكيد على العدالة الاجتماعية كأحد أسس سياسة الحكم فى مصر فى ظل قيادة مبارك ، ألامر الذى يزيد الثقة بين مكونات المجتمع من فئات وهيئات وأفراد ومن ثم يزيد من فرص نجاح عملية تعميق الديمقراطية على الأرض المصرية ٠

بإختصار سيشهد المستقبل مزيدا من الخطوات علي طريق التحول الى الديمقراطية طريق سلطة الشعب ، كغاية أساسية ورئيسية من غايات الحركة الوطنية المصرية منذ ١٨٠٥ وحتى الآن ، خطوات مدروسة بدقة وتأتى فى توقيتها الصحيح ٠

٤ – اقتصاد قوى قادر على تلبية إحتياجات الشعب وتحريره من الإعتماد على الآخرين من أجل لقمة العيش أو أموال الاستثمار فى شكل منح وقروض ، إقتصاد قوى قادر على التنافس بمنتجاته مع سلع وخدمات الدول الاخرى فى الاسواق العالمية سيتجلى المستقبل عن دخول الاقتصاد المصرى مرحلة الإنطلاق ، مرحلة تعميق التصنيع ، وتحديث الزراعة ، وتحقيق أقصى إستغلال ممكن للموارد المصرية مع حماية البيئة ووقاية نصيب الأجيال القادمة من الموارد غير المتجددة.

تسير عملية الوصول الى هذا الاقتصاد من خلال إصلاح مؤسسات التدريب وبناء مدرسة تتوافق مع متطلبات المستقبل ، وإستيعاب التكنولوجيا العصرية ، ورفع القدرة الإدخارية للشعب ليعتمد على نفسه فى تكوين التراكم الرأسمالى الضرورى للإستثمار فى مختلف نواحى الاقتصاد القومى ، والوصول الى نمو سكانى معتدل لايشكل أكبر مشكلة للاقتصاد المصرى وللفرد المصرى وللمجتمع المصرى وللحكومة المصرية ٠

٥ - علاقات خارجية واقعية متوازنه تعرف الطريق الى مراكز التحديث العلمى والتكنولوجى ومراكز التأثير العالمى تستهدف التعاون المثمر ، وتحرص على حماية وخفض التهديدات التى تتعرض لها البشرية من جراء تكديس أسلحة الدمار ٠

المحتويات

- مقدمة السيد الاستاذ الدكتور رئيس الهيئة العامة للاستعلامات

الخطاب السياسى للرئيس مبارك : تصور عام للمرحلة المعاصرة

من مراحل بناء المشروع القومى المصرى ٥

- الفصل الاول : الخصوصية المصرية والمشروع القومى المصرى ١٣
- الفصل الثانى : المشروع القومى المصرى : الجذور ٢٣
- الفصل الثالث : المشروع القومى فى ظل قيادة الرئيس مبارك ٤٣
- الفصل الرابع : مبارك والأعمدة الخمسة للمشروع القومى المصرى ٧٥

١ - الثقافة ٧٧

٢ - المجتمع ٨٥

٣ - الديمقراطية ٩٥

٤ - الاصلاح الاقتصادى ١١٤

٥ - العلاقات الخارجية ١٤٣

- الفصل الخامس : مبارك ومستقبل المشروع القومى المصرى ١٧٥

*****

اعداد
محمد صابر عنتر

مراجعة فنية
جمال جادالله

اشراف فنى
طلعت لطفى

اخراج فنى وماكيت
جمال محمود محمود



١٩٩٣

مطابع الهيئة العامة للاستعلامات



الناشر
الهيئة العامة للاستعلامات
١٩٩٣